AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي

UMOJA WA AFRIKA

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

UNIÓN AFRICANA

Addis Ababa, Ethiopia P. O. Box 3243 Telephone: 5517 700 Fax: 5517844
Website: www.au.int

مؤتمر الاتحاد
الدورة العادية التاسعة والثلاثون
14 – 15 فبراير 2026
أديس أبابا، إثيوبيا

Assembly/AU/Dec.942-982(XXXIX)
Assembly/AU/Decl.1 - 10(XXXIX)
Assembly/AU/Res.1 - 2(XXXIX)

المقررات والإعلانات والقرارات

مقرر
بشأن التقرير المرحلي عن تنفيذ مقررات المؤتمر بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025:
"العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"
الوثيقة EX.CL/1653(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **إذ يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.884(XXXVII) الصادر في فبراير 2024 بشأن بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين (تنفيذاً للمقرر Assembly/AU/Dec.847(XXXVI))؛
2. **إذ يستحضر أيضا** المقرر Assembly/AU/Dec.903(XXXVIII) بشأن تنفيذ خارطة طريق لموضوع عام 2025: "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات". – الوثيقة EX.CL/1569 (XLVI)؛
3. **إذ يستحضر كذلك** المقرر EX.CL/Dec.1267(XLV) بشأن المذكرة المفاهيمية لموضوع عام 2025، "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات – ".الوثيقة EX.CL/1528(XLV)، والمقرر EX.CL/Dec.1311(XLVII) الصادر عن الدورة العادية السابعة والأربعين للمجلس التنفيذي، المنعدة يومي 10 و11 يوليو2025 ، مالابو، غينيا الاستوائية ، بشأن التقرير المرحلي عن تنفيذ خارطة طريق موضوع عام" :2025 العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات – "الوثيقة EX.CL/1622(XLVII)؛
4. **يرحب** بالتقرير المرحلي للمفوضية عن تنسيق تنفيذ موضوع عام 2025: "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"، **ويعرب** عن تقديره للجهود التي بذلتها المفوضية في هذا الصدد؛
5. **يعرب** عن امتنانه وبالغ تقديره لفخامة الرئيس جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا، على مساهمته القيّمة ورعايته كقائد الاتحاد الأفريقي في النهوض بقضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين. وفقًا للمقرر Assembly/AU/Dec.884(XXXVII)؛
6. **يوافق** على الاستنتاجات المتفق عليها للاجتماعات الافتتاحية للجنة خبراء الاتحاد الأفريقي المعنية بالتعويضات، وفريق الاتحاد الأفريقي المرجعي للخبراء القانونيين المعني بالتعويضات، التي عقدت من 15 إلى 19 ديسمبر 2025 كما وردت في الوثائق رقم XXX (المرفقة)، **ويطلب** من المفوضية عقد اجتماعاتها الدورية بهدف المساهمة بشكل أكبر في صياغة العقد بشكل موضوعي؛ **ويشير** إلى الملاحظات التي أبديت في كلا الاجتماعين بأن برنامج التعويضات يعاني حالياً من نقص في التمويل، وبالتالي **يوصي** بتمويل برامج التعويضات والاجتماعات اللاحقة بالكامل كجزء من تنفيذ موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025؛
7. **يستحضر المقرر** Assembly Decision 903 (XXXVIII)، الذي رحب بتقديم الجزائر عرضا لاستضافة مؤتمر دولي حول جرائم الاستعمار، بالتنسيق مع المفوضية، **ويرحب** بانعقاده يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر

2025 في الجزائر العاصمة تحت موضوع "المؤتمر الدولي حول جرائم الاستعمار في أفريقيا: نحو معالجة المظالم التاريخية من خلال تجريم الاستعمار"؛ **ويعرب عن تقديره** لفخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية؛

8. **يجيز**[1] "إعلان الجزائر" (المرفق) كمساهمة في الجهد القاري لتجريم الاستعمار والتعويض، ويحدد تاريخ "30 نوفمبر" كيوم أفريقي للشهداء الأفريقيين وضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري؛؛

9. **يرحب** بانعقاد المؤتمر الأفريقي التاسع في لومي، توجو، في الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر 2025 تحت عنوان: "تجديد الوحدة الأفريقية الشاملة ودور أفريقيا في الإصلاح المؤسسي المتعدد الأطراف: تعبئة الموارد وإعادة الابتكار من أجل العمل"، كما هو منصوص عليه في المقرر Assembly/AU/Dec.913 (XXXVIII)، **ويجيز** إعلانه الختامي (مرفق)، **ويعرب عن تقديره** لفخامة السيد فوري إيسوزيمنا غناسينغبي، رئيس جمهورية توغو، لنجاح هذا الحدث.

10. **يرحب** بالنتائج الأولية لجهود الدول الأعضاء والمفوضية، من أجل الترويج التدريجي لموضوع العام في لقاءات الاتحاد الدبلوماسية مع الشركاء الدوليين المعنيين، **ويدعو** إلى مواصلة هذه الجهود في تنفيذ خارطة طريق موضوع العام 2025، والتي ينبغي الآن توسيع نطاق أحكامها لتشمل العقد أيضاً.

11. **يدعو إلى** التعجيل بتفعيل مذكرة التفاهم بشأن "توسيع نطاق التعاون مع المنحدرين من أصل أفريقي" الموقعة في سبتمبر 2024

12. **يرحب بالإنجاز** التاريخي المتمثل في عقد القمة الثانية بين أفريقيا والجماعة الكاريبية في 2025، المنعقدة في أديس أبابا في 7 سبتمبر 2025، والتي اعتمدت إعلان أديس أبابا بشأن "الشراكة العابرة للقارات في سبيل تحقيق العدالة التعويضية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات".

13. **يجيز** البيان الختامي الذي اعتمدته القمة والذي دعا فيه رؤساء الدول والحكومات إلى عقد القمة الثالثة بين أفريقيا والجماعة الكاريبية في 7 سبتمبر 2028، في إحدى الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بالإضافة إلى تعزيز العلاقات المؤسسية بين أمانتي مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، ومواصلة استكشاف سبل تعاون إضافية، بما في ذلك النظر في إمكانية إنشاء مكتب تمثيلي للاتحاد الأفريقي في جورج تاون، غيانا، في مقر الجماعة الكاريبية، واعتماده لدى جميع الدول الأعضاء، ومكتب للجماعة الكاريبية في أديس أبابا لدى مقر الاتحاد الأفريقي، **ويطلب** من المفوضية تقديم تقرير عن البرنامج والآثار المترتبة في الميزانية.

14. **يعتمد** إعلان أديس أبابا (مرفق طيه) بشأن الشراكة العابرة للقارات سعياً إلى تحقيق العدالة التعويضية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات، الذي يحدد بالتفصيل النقاط المرجعية والقضايا الرئيسية والنتائج، فضلاً عن الصكوك والآليات والشراكات، بما في ذلك آليات المتابعة، من أجل المضي قدماً في السعي المشترك لتحقيق العدالة التعويضية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي.

15. **يؤكد** الحاجة إلى مواصلة تعزيز التنسيق على مستوى منظومة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك التعاون مع

[1] أبدت المملكة المغربية تحفظها.

المجموعات الأفريقية لدى الأمم المتحدة في جنيف ونيويورك وباريس، في تنفيذ موضوع عام 2025، على النحو الذي بدأه بالفعل الاتحاد الأفريقي؛

16. **يدعو** جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ومكاتبه الفنية المتخصصة، فضلاً عن المجموعات الاقتصادية الإقليمية، إلى المساهمة في هذه الجهود المنسقة، بما في ذلك من خلال تقديم إحاطات منتظمة عن أنشطتها ذات الصلة، كما **يدعو** المفوضية إلى العمل بالتعاون مع جميع مراكز الدراسات الأفريقية ذات الصلة في القارة، والمؤسسات التي من شأنها أن تساهم بشكل إيجابي في النهوض بقضية العدالة والتدابير التعويضية.

17. **يُقر بمساهمة** الدول الأعضاء التي دعمت بفاعلية تنفيذ موضوع عام 2025، بما في ذلك من خلال تنظيم اجتماعات نظامية ومؤتمرات مواضيعية ومنتديات للحوار السياسي الرفيع المستوى، **ويشجع** جميع الدول الأعضاء على مواصلة إدماج الأجندة القارية للعدالة والتعويضات خلال العقد 2026-2035 في سياساتها الوطنية وأطرها التعليمية والثقافية والدبلوماسية، باعتبارها عنصراً أساسياً في الوحدة الأفريقية وأجندة 2063؛

18. **يؤيد** توسيع نطاق موضوع السنة تحت عنوان" العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات" ليشمل العقد 2026-2035، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى تكثيف جهودها في تنفيذ موضوع عقد" العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات" في بلدانها؛

19. **يحث** الدول الأعضاء، في إطار تعزيز الجهود الجارية لتعبئة الدعم العالمي لجهود الاتحاد الأفريقي من أجل تحقيق العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات، على تقديم الدعم الكامل لمبادرة مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالتعويضات بشأن تقديم مشروع قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يدعو إلى الاعتراف بتجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي باعتبارها أخطر جريمة ضد الإنسانية، وفقاً لمقرر المؤتمر AU/DEC.884 (XXXVII) ومقرر المؤتمر AU/DEC.934 (XXXVIII)؛

20. **يدعو كذلك** إلى توفير الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنفيذ الكامل للمهام الموكلة من قبل المؤتمر والنتائج المطلوبة المتعلقة بموضوع العقد، **ويوعز** إلى المفوضية بتقديم تقرير يوضح بالتفصيل الموارد الإضافية المطلوبة في أقرب اجتماع لاستعراض الميزانية لتنظر فيه لجنة الممثلين الدائمين.

21. **يطلب** من المفوضية، بالتنسيق الوثيق مع أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ذات الصلة، بما في ذلك المكاتب التمثيلية في كل من جنيف ونيويورك، بتنسيق ورصد تنفيذ موضوع العقد؛

22. **يطلب كذلك** من المفوضية تقديم تقارير مرحلية عن تنفيذ العقد إلى الاجتماع القادم للمجلس التنفيذي ومن خلاله إلى المؤتمر.

مقرر
بشأن تعيين مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالاستجابة الإنسانية وحماية الفئات السكانية الضعيفة

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** مقرره Assembly/AU/Dec.750(XXXIII) الذي أعلن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2019: "عام اللاجئين والعائدين والنازحين داخلياً: نحو إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا"؛

2. **يستحضر أيضا** الإعلان Assembly/AU/Decl.1(XXXIII) الذي يدعو قائد الاتحاد الأفريقي لموضوع عام 2019، **فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو**، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، إلى مواصلة دعم الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي في مواجهة تحديات النزوح القسري؛

3. **يقرّ** بالقيادة المثالية التي أبداها فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، بصفته قائد موضوع عام 2019، في دفع العمل القاري لمعالجة الأسباب الجذرية والعواقب الإنسانية للنزوح القسري؛

4. **إذ يضع في اعتباره** التحديات الإنسانية المستمرة والمتطورة في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك العدد المتزايد للاجئين والعائدين والنازحين داخلياً، وغيرهم من السكان الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة؛

5. **وإذ يسترشد** بالتزام الاتحاد الأفريقي بتعزيز حوكمة العمل الإنساني، وتعزيز آليات التأهب والاستجابة، والتشجيع على إيجاد الحلول الدائمة بما يتماشى مع اتفاقية كمبالا، والإطار الأفريقي للسياسة الإنسانية، وأجندة 2063؛

6. **وإذ يعقد العزم** على ضمان استمرار القيادة السياسية الرفيعة المستوى والدعوة لتعبئة الموارد، وتعزيز العمل المنسق، والارتقاء بالأولويات الإنسانية على المستويين القاري والدولي؛

7. **يقرر ما يلي:**

1) **تعيين** فخامة السيد تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالاستجابة الإنسانية وحماية الفئات السكانية الضعيفة؛

2) **حث** المناصر على الدعوة إلى تعزيز التضامن القاري والإقليمي والدولي، وتقاسم الأعباء، والشراكات في معالجة الأزمات الإنسانية في أفريقيا، بما في ذلك تعبئة تمويل إنساني مستدام يمكن التنبؤ به؛

3) **حث** فخامة الرئيس كذلك على دعم التشغيل الكامل للوكالة الإنسانية الأفريقية؛

4) **يوجه** المفوضية إلى تقديم كل الدعم الفني واللوجستي اللازم للمناصر في تنفيذ ولايته، وتيسير التنسيق مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي والشركاء في العمل الإنساني؛

5) **يوجه** المفوضية كذلك إلى تقديم تقارير منتظمة إلى أجهزة صنع السياسية عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الولاية.

مقرر
بشأن القمة الاستثنائية للاتحاد الأفريقي بشأن القضاء على الإيدز بحلول عام 2030 ومعالجة وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن الوقاية منها، والأمراض المعدية وغير المعدية المتوطنة بالقارة وتعزيز النظم الصحية بحلول عام 2030
الوثيقة EX.CL/1656(XLVIII) i

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقررين Assembly/AU/Dec.852(XXXVI) و Assembly/AU/Dec.908(XXXVIII) بشأن خارطة طريق الاتحاد الأفريقي حتى عام 2030 وما بعده: استدامة الاستجابة للإيدز، وضمان تعزيز النظم الصحية والأمن الصحي من أجل تنمية أفريقيا، وعقد دورة استثنائية للمؤتمر بشأن القضاء على الإيدز بحلول عام 2030، ومعالجة وفيات الأمهات والأطفال التي يمكن الوقاية منها، والأمراض المعدية وغير المعدية المتوطنة بالقارة وتعزيز النظم الصحية بحلول عام 2030؛ **ويحيط علماً** بأن المفوضية لم تتمكن من عقد الدورة الاستثنائية في ديسمبر 2025، نظراً لازدحام جدول أعمال الاتحاد الأفريقي بشكل استثنائي، بما في ذلك قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والمؤتمر الأفريقي التاسع؛

2. **يقرّر** عقد الدورة الاستثنائية التي كان من المقرر عقدها في عام 2025 **في موعد أقصاه عام 2027؛ ويطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تنظيمها في الوقت المناسب، بالتنسيق الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء؛

3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى الالتزام بتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي لعام 2030 وما بعده: "استدامة الاستجابة للإيدز، وضمان تعزيز النظم الصحية والأمن الصحي من أجل تنمية أفريقيا" وتعميمها على المستوى المحلي، باعتبارها الإطار السياساتي القاري الشامل للنهوض بالأمن الصحي، والقضاء على الإيدز، والحد من الوفيات التي يمكن الوقاية منها.

مقرر
بشأن التقرير المرحلي لعام 2025 لمناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالتمويل المحلي للصحة، عن تنفيذ إعلان اجتماع القيادة الأفريقية حول الاستثمار في الصحة
الوثيقة EX.CL/1656(XLVIII)ii

إنّ المؤتمر؛

1. **يُذكّر** بالتزام أديس أبابا بشأن الاستثمار في الصحة (إعلان اجتماع القيادة الأفريقية) والولاية القارية المتمثلة في تعزيز أنظمة تمويل صحي مستدامة بقيادة محلية؛

2. **يُقرّ** بالضغوط المالية الحادة التي تواجه الدول الأعضاء، والتراجع السريع في المساعدة الصحية الخارجية، وضرورة بناء أنظمة صحية مرنة ومكتفية ذاتيًا؛

3. **يُحيط علمًا** بالتقدم المُحرز في تنفيذ تقرير التقدم المُحرز في الاستثمار في الصحة الصادر عن اجتماع القيادة الأفريقية، والتوصيات الواردة فيه؛

4. **يُثني** على فخامة الرئيس بول كاغامي، قائد الاتحاد الأفريقي المعني بالتمويل المحلي للصحة، لقيادته المثالية التي كانت مصدرًا للتوجيه الاستراتيجي والزخم للنهوض بأجندة التمويل الصحي المحلي في أفريقيا، حتى في ظل الضغوط المالية الحادة التي تواجه الدول الأعضاء، والتراجع السريع في المساعدة الصحية الخارجية، وضرورة بناء أنظمة صحية مرنة ومكتفية ذاتيًا؛

5. **يثني كذلك** على المفوضية، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء، لجهودهم المشتركة في عام 2025 من خلال تفعيل مراكز التمويل الصحي الإقليمية، وتوسيع نطاق الحوارات الوطنية حول التمويل الصحي، وإنشاء برنامج الاستثمار والتمويل في قطاع الصحة في أفريقيا، وتشكيل فريق عمل الاتحاد الأفريقي المعني بالتمويل الصحي؛

6. **يؤكد** مجدداً على أن تمويل الصحة يمثل أولوية قارية، ويشدد على أن إعلان اجتماع القيادة الأفريقية هو التوجه السياسي والفني الذي يقود انتقال أفريقيا نحو تمويل صحي مستدام بقيادة محلية؛

7. **يحث** جميع الدول الأعضاء على عقد حوارات وطنية حول التمويل الصحي مرة واحدة على الأقل كل ثلاث سنوات، باعتبارها الآلية الأساسية للمساءلة والإصلاح لترجمة التزامات إدارة دورة حياة الأصول الأفريقية إلى عمليات الميزانية الوطنية، والاستراتيجيات المالية، والإجراءات المشتركة بين الوزارات

8. **يدعو** المجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى إضفاء الطابع المؤسسي الكامل على مراكز تمويل الصحة الإقليمية التابعة لها، بما في ذلك توفير كوادر متخصصة، وبنود ميزانية، وخطط عمل متعددة السنوات، وضمان الربط المنهجي مع فرق العمل الفنية الوطنية المعنية بتمويل الصحة؛

9. **يدعو كذلك** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وشركاء التنمية إلى تقديم الدعم الفني والمالي للمفوضية ووكالة مساعدة الاتحاد الأفريقي – الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا-AUDA) (NEPADلتنفيذ خارطة طريق الاتحاد الأفريقي حتى عام ٢٠٣٠ وما بعده، وفرقة العمل القارية التابعة للاتحاد الأفريقي والمعنية بتمويل الصحة.

10. **يوجه** المفوضية، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، إلى وضع الصيغة النهائية لمؤشر التقدم المحرز في تمويل الصحة، وتقديم نسخته النهائية إلى الدورة العادية المقبلة للجنة الفنية المتخصصة للصحة والسكان والتغذية ومكافحة المخدرات، المقرر عقدها في عام ٢٠٢٦.

11. **يوجه المفوضية كذلك** بتولي مسؤولية استضافة سجل أداء أفريقيا بشأن التمويل المحلي للرعاية الصحية على منصة مراقبة الإيدز في أفريقيا أو أي منصة أخرى ذات صلة تابعة للاتحاد الأفريقي؛

12. **يؤيد** برنامج الاستثمار والتمويل في قطاع الصحة في باعتباره آلية الاستثمار القارية لتحفيز تنمية سوق الصحة، **ويدعو** البنك الأفريقي للتنمية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد والشركاء إلى التعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد لإنشاء مرفق لإعداد المشاريع بهدف تسريع جاهزية مشاريع برنامج الاستثمار والتمويل في قطاع الصحة؛

13. **يدعو** الدول الأعضاء إلى تعزيز أنظمة تعبئة الموارد المحلية وإدارة المالية العامة، بما في ذلك اعتماد الشراء المجمَّع، وتتبع الإنفاق رقميًا، وتحسين تنفيذ الميزانية، واستكشاف ضرائب صحية موجهة أو أدوات تمويل مبتكرة؛

14. **يدعو كذلك** الشركاء ومؤسسات التمويل التنموي والمستثمرين والوكالات الفنية إلى مواءمة الدعم مع هيكل اجتماع القيادة الأفريقية، وتوجيه المساعدة من خلال المراكز الإقليمية لتمويل الصحة وبرنامج الاستثمار والتمويل في قطاع الصحة، وتعزيز أولويات التمويل وتطوير السوق بقيادة أفريقية.

مقرر
بشأن الحاجة إلى دفعة كبيرة لإنهاء الملاريا
الوثيقة EX.CL/1656(XLVIII)iii

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بالتقرير المرحلي عن وضع الملاريا في أفريقيا لعام 2025 الذي قدمه فخامة السيد دوما جيديون بوكو، رئيس جمهورية بوتسوانا ورئيس تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا؛

2. **يستحضر** إعلان أبوجا بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة (OAU/SPS/ABUJA/3) والإطار التحفيزي لإنهاء الإيدز والسل والقضاء على الملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030، وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي إلى عام 2030 وما بعده، والرقار بشأن معالجة التهديدات وتحفيز العمل الجماعي لتحقيق أهداف 2030 (AFR/RC75/8)، والإعلانين السابقين (Decl.3(XXXVI) و ((Decl.2(XXXVII، والمقررات (Dec.709(XXXI و Dec.725(XXXII و Dec.770(XXXIII و ((Dec.904(XXXVIII التي تدعو الدول الأعضاء والشركاء لاتخاذ إجراءات حاسمة لإنهاء الملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030؛

3. **يعبر عن قلقه** من أن الملاريا لا تزال سببا رئيسيا للأمراض والوفيات، خاصة بين الفئات الأكثر ضعفا، وعائقا أمام تحقيق أهداف التنمية الصحية والاجتماعية والاقتصادية للإطار التحفيزي لإنهاء الإيدز والسل والقضاء على الملاريا في أفريقيا بحلول عام 2030، واستراتيجية الصحة الأفريقية 2016-2030، وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي إلى 2030 وما بعدها، وأجندة 2063: أفريقيا التي نريدها؛

4. **يقر** بانخفاض تمويل الصحة العامة العالمية والحاجة الملحة إلى أن تعجل الدول بتعبئة الموارد المحلية لتمويل الخطط الاستراتيجية الوطنية بشأن الملاريا؛

5. **يقر أيضا** بأن إنهاء الملاريا يتطلب حلولا متكاملة ومبتكرة؛

6. **يدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى بذل جهد كبير لتحقيق الأهداف المحددة في الإطار التحفيزي من خلال ما يلي:

   (1) تعزيز القيادة الوطنية والمساءلة والاستجابة المتكاملة للملاريا من خلال نهج متعدد القطاعات قائم على الحكومة الشاملة والمجتمع بأكمله، بدعم من المجالس الوطنية المعنية بإنهاء الملاريا؛

   (2) تعزيز أنظمة المراقبة، وزيادة استخدام البيانات لاتخاذ القرار من خلال استخدام أدوات المساءلة على جميع المستويات، والتعاون في مراقبة بعوضة "ستيفنسي" والتهديد المتزايد للمقاومة البيولوجية للتدخلات ضد الملاريا والاستجابة لها،

   (3) تنفيذ نهج متكامل قائم على الرعاية الصحية الأولية والأمراض المنقولة بالناقلات الأخرى (مثل الأمراض الاستوائية المهملة)؛

(4) زيادة الوصول والقبول وجودة التدخلات الحالية ووضع ونشر أدوات جديدة مناسبة للغرض من أجل تسريع التقدم ومعالجة التهديدات البيولوجية وغيرها، وصولا إلى القضاء على الملاريا؛

(5) الاستثمار في البحث والتطوير والتصنيع المحلي للمستلزمات الصحية الخاصة بالملاريا وغيرها من الأمراض مع ضمان الجودة العالية للمنتجات والحصول على التأهيل المسبق من منظمة الصحة العالمية والاعتماد داخل الحدود والأقاليم من أجل الحصول على الموافقة التنظيمية وتسجيل المنتجات؛

(6) حماية التمويل الحالي للملاريا، وزيادة التمويل المخصص للملاريا في الميزانيات الوطنية، وتعبئة موارد جديدة ومبتكرة، بما في ذلك من القطاع الخاص عبر مجالس وصناديق خاصة بإنهاء الملاريا؛

7. **يدعو أيضا** تحالف القادة الأفريقيين لمكافحة الملاريا إلى وضع وتنفيذ آلية رصد ومساءلة لهذه الدفعة الكبيرة لإنهاء الملاريا.

مقرر
بشأن تقريري مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالتغذية ومبادرة القادة الأفريقيين للتغذية
الوثيقة EX.CL/1656(XLVIII)iv

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.621(XXVIII) بشأن تعيين جلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو المناصر الأفريقي من أجل التغذية وتمديد ولايته حتى عام 2026 بموجب المقرر (Assembly/AU/Dec.892(XXXVII) والمقرر Assembly/AU/Dec.681 (XXX) الذي أجاز مبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية.

2. **يستحضر أيضاً** المقرر Assembly/AU/Dec.892(XXXVII) الذي أجاز إعلان أبيدجان حول موضوع عام 2022 والدعوة إلى العمل من أجل "تسريع الاستثمار والتنفيذ والتنسيق من أجل تحسين التغذية والأمن الغذائي في أفريقيا"، بالإضافة إلى مواصلة أنشطة عام التغذية حتى 2025 من خلال خطة العمل 2023-**2025** المتعلقة باستمرار التحديات المتعددة الأوجه التي تواجه القارة في مجال الأمن التغذوي والغذائي، و"الدعوة إلى العمل من أجل تعبئة التمويل المبتكر لمكافحة سوء التغذية" و"النداء للعمل من أجل تغذية المراهقين" الصادر عن الحوار الرفيع المستوى حول تمويل التغذية الذي نظمة مناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية في مارس 2023.

3. **يحيط علما ويجيز:**

(1) تقرير مناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية، جلالة الملك ليتسي الثالث ملك مملكة ليسوتو، للفترة 2024-2025 والتوصيات الواردة فيه؛

(2) التقرير عن أنشطة مبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية (2024-2025) والتوصيات الواردة فيه؛

(3) الوثيقة النهائية (التغذية من أجل النمو) للحدث الجانبي الرفيع المستوى بعنوان "من السياسة إلى العمل: نحو موقف موحد لمعالجة سوء التغذية في أفريقيا" الذي تم عقده خلال الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في فبراير 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا؛ وكذلك قمة التغذية من أجل النمو المنعقدة في مارس 2025 في باريس، فرنسا والتي (أ) أبرزت الدور الحيوي للتغذية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ (ب) التزمت بتفعيل استراتيجيات التغذية القارية، معتمدة نهجا متعدد القطاعات في التغذية من خلال دمجها في جميع القطاعات؛ (ج) تسهيل التمويل التحفيزي والمبتكر من خلال تعبئة الموارد المحلية والدولية والاستفادة من آليات التمويل المبتكرة لتنفيذ التزامات التغذية من أجل النمو على مستوى الدول؛

(4) بيان الدوحة حول تمويل التغذية بعنوان "التغذية كأذكى استثمار: نداء أفريقيا للتمويل التحفيزي" والذي يمثل الموقف لأفريقي الموحد في دبلوماسية تمويل التغذية ومنصة انطلاق لمواصلة الدعوة من أجل تمويل التغذية.

4. **يلاحظ** أن موضوع الاتحاد الإفريقي لعام 2026 الخاص بالمياه والصرف الصحي يوفر فرصة مناسبة لتأكيد الترابط بين المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والتغذية، وتطور الطفولة المبكرة وبقاء الأطفال، مما يبرز الحاجة إلى عمل أقوى ومنسق في هذه المجالات.

5. **يثني** على الجهود التي يبذلها المناصر والقادة الأفريقيون من أجل التغذية في الدعوة لمنح الأولوية للتغذية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية والتي كانت حاسمة في تعبئة الحكومات والمانحين لزيادة واستدامة الاستثمارات والتمويل المبتكر للتغذية.

6. **يؤيد** تمديد ولاية جلالة الملك ليتسي الثالث ملك ليسوتو كمناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية لفترة أخرى (2026-2028) لمواصلة تعبئة الدول الأعضاء لتنفيذ استراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية (2026-2035)، وإطار سياسة التغذية المتعدد القطاعات لأفريقيا، والهدف التمويلي للاستثمار الغذائي في أفريقيا (قيد الإعداد)، بالإضافة إلى الالتزامات بموجب إعلان كمبالا لما بعد مالابو؛

7. **يوعز** إلى المفوضية بوضع خطة عمل شاملة رفيعة المستوى لمناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية؛

8. **يلاحظ بقلق ما يلي:**

(1) لا يزال سوء التغذية يمثل تحديا كبيرا في جميع أنحاء القارة، وأن بيانات البطاقة القارية لتقييم المساءلة الغذائية تظهر أن معظم الدول الأعضاء خرجت عن المسار ولن تتمكن من تحقيق أهداف التغذية المختلفة بحلول عام 2025.

(2) يتفاقم الوضع بسبب تقلص الحيز المالي المحلي، وتراجع المساعدات الإنمائية، والصدمات المناخية، والنزاعات، والضغوط على النظم الغذائية، وهشاشة النظم الصحية، مما يؤدي إلى تراجع التقدم الذي تحقق بصعوبة في مكافحة سوء التغذية، مما يؤثر بالتالي على بقاء الأطفال على قيد الحياة.

(3) تستثمر معظم الدول الأفريقية أقل من واحد بالمئة من ميزانياتها في التغذية، مما يترك القطاع عرضة لتقلبات المساعدات الخارجية، بينما هناك حاجة ملحة لإعادة تصور أنظمة لتمويل التغذية تكون مستدامة ومرنة وذلك في ظل الحاجة إلى 34 مليار دولار أمريكي خلال العقد القادم لتقديم تدخلات غذائية مثبتة في أفريقيا جنوب الصحراء.

9. **يحث:**

(1) الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التغذية من خلال سياسات واستراتيجيات وبرامج مستندة إلى الأدلة، واعتماد استثمارات المتعددة قطاعات وآليات مساءلة متعددة القطاعات؛

(2) دول الاتحاد الأفريقي على تنفيذ السياسات والالتزامات المالية التي تم الاتفاق عليها خلال قمة التغذية من أجل النمو في عام 2025 ومنح الأولوية للتمويل المحلي للتغذية عبر القطاعات بما يتوافق مع أهداف التمويل المقترحة للاستثمار الغذائي في أفريقيا (قيد الإعداد) وتأمين تمويل التغذية من خلال العمليات التشريعية ذات الصلة؛

(3) القادة الأفريقيين من أجل التغذية ومناصر الاتحاد الإفريقي للتغذية على قيادة دبلوماسية تمويل التغذية من خلال المنصات/الآليات (الحوارات، الفعاليات، البيانات، الرسائل، إلخ) من أجل تعبئة رأس المال التحفيزي من بنوك التنمية المتعددة الأطراف، والمؤسسات الخيرية، ورأس المال المحلي، وصناديق التقاعد، وغيرهم من المانحين غير التقليديين؛

(4) عقد مؤتمر التغذية القاري كل سنتين إلى ثلاث سنوات تحت قيادة مناصر الاتحاد الأفريقي للتغذية ومبادرة القادة الأفريقيين من أجل التغذية بعد اعتماد إطار سياسة التغذية المتعددة القطاعات لأفريقيا من قبل أجهزة صنع السياسات للاتحاد الأفريقي.

مقرر
بشأن التقرير المرحلي للوكالة الأفريقية للأدوية لعام 2025
الوثيقة، EX.CL/1682(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.735(XXXIII) الذي تم بموجبه اعتماد معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية، والمقرر Assembly/AU/Dec.907(XXXVII) بشأن تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية.

2. **يحيط علماً** بالتقرير المرحلي عن تفعيل الوكالة الأفريقية للأدوية.

3. **يشيد** بالمفوضية، وأمانة الوكالة الأفريقية للأدوية، وجمهورية رواندا بصفتها البلد المضيف، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومنظمات الصحة الإقليمية، والشركاء على التقدم المحرز في إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية وتفعيلها بشكل كامل، بما في ذلك نجاح عقد الدورة العادية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف في كيجالي في يونيو 2025، وتعيين أول مدير عام للوكالة، مما شكل انطلاق عمليات الوكالة الأفريقية للأدوية في كيجالي، جمهورية رواندا.

4. **يشيد أيضا** بجمهورية رواندا، بصفتها البلد المضيف للوكالة الأفريقية للأدوية، على دعمها السياسي والدبلوماسي والمالي واللوجستي المتواصل لإنشاء الوكالة وتفعيلها.

5. **يرحب** بتولي معالي الدكتورة ديليس ميمي داركو منصب المدير العام الأول للوكالة الأفريقية للأدوية في 13 أكتوبر 2025، والانتهاء الرسمي للأمانة المؤقتة للوكالة بوصفها آلية مؤقتة، مما يمثل بدء تشغيل الوكالة بشكل كامل.

6. **يرحب أيضا** بتعيين عضو جديد في مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية من إقليم وسط أفريقيا خلال الدورة الاستثنائية الخامسة للمجلس، **ويلاحظ** أن التكوين الحالي للمجلس يعكس تمثيلا من أقاليم وسط وجنوب وشرق وغرب أفريقيا، فضلاً عن ممثلي منظمة الصحة لغرب أفريقيا، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وتجمع دول الساحل والصحراء، ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

7. **يدعو** إقليم شمال أفريقيا إلى الانتهاء من مشاوراته الداخلية وإبلاغ مرشحه إلى مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية للنظر فيه وتعيينه، من أجل استكمال التشكيل القانوني للمجلس وضمان التمثيل الإقليمي الكامل.

8. **يحث** الدول الأعضاء التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية على القيام بذلك على وجه السرعة، **ويشجع** جميع الدول الأطراف على اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق المعاهدة على المستوى الوطني، بما في ذلك تعيين نقاط اتصال وطنية للوكالة ومواءمة الإجراءات التنظيمية الوطنية لتسهيل التعاون الفعال مع الوكالة.

9. **يدعو** جميع الدول الأطراف إلى الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة الأفريقية للأدوية في الوقت المناسب، بما في ذلك دفع المساهمات المقدرة بمجرد اعتماد جدول الأنصبة المقدرة، من أجل ضمان الاستدامة المالية للوكالة واستقلاليتها وفعالية عملها.

10. **يحيط علما** بالعملية الجارية لوضع الخطة الاستراتيجية المتعددة السنوات للوكالة الأفريقية للأدوية (2026-2029)، والهيكل التنظيمي، وإطار المساهمات المالية والأنصبة المقترح، **ويطلب** من المدير العام للوكالة متابعة اعتماد الخطة الاستراتيجية والوثائق المؤسسية الرئيسية إلى الدورة العادية المقبلة للمجلس التنفيذي للعلم.

11. **يطلب أيضا** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، بصفتها المؤسسة التي استضافت ونفذت مبادرات المواءمة التنظيمة للأدوية في أفريقيا والمراقبة الذكية للسلامة للاتحاد الأفريقي منذ إنشائهما، أن تنقل رسمياً إلى الوكالة الأفريقية للأدوية جميع الوثائق الفنية والقانونية والبرنامجية والمؤسسية والمالية ذات الصلة، والأصول والأنظمة والالتزامات الجارية والأنشطة المدعومة من الشركاء المتعلقة بمبادرتي المواءمة التنظيمة للأدوية في أفريقيا والمراقبة الذكية للسلامة للاتحاد الأفريقي، من أجل تسهيل نقل هذه المبادرات إلى الوكالة الأفريقية للأدوية بشكل منظم وشفاف وكامل، وضمان استمراريتها واستدامتها وتنفيذها الفعال تحت ولاية الوكالة الأفريقية للأدوية، وفقًا لمعاهدة الوكالة الأفريقية للأدوية.

12. **يؤكد مجدداً**، أنه وفقاً للمعاهدة المنشئة للوكالة الأفريقية للأدوية، فإن الأخيرة تعتبر وكالة متخصصة تابعة للاتحاد الأفريقي وهي المسؤولة عن توفير الإطار التنظيمي القاري للمنتجات الطبية، بما في ذلك مواءمة المعايير والإرشادات التنظيمية، وتنسيق عمليات التقييم والتفتيش المشتركة، وتعزيز الأنظمة التنظيمية، وتشجيع الاعتماد المتبادل والتقارب التنظيمي بين هيئات التنظيم الوطنية والإقليمية المعنية بالأدوية.

13. **يجدد التأكيد كذلك** أنه وفقاً للمقرر Assembly/AU/Dec.880(XXXVII)، فإن المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها مُكلف بقيادة تنسيق منظومة تصنيع المنتجات الصحية في أفريقيا من بين أمور أخرى، من خلال، منصة الأفريقية لتنسيق التصنيع في مجال الصحة، بما في ذلك تحديد أولويات الصحة العامة، وتشكيل السوق، والتنبؤ بالطلب، وآليات الشراء المجمعة، والشراكات الاستراتيجية لتوسيع الإنتاج المحلي للتدابير الطبية المضادة.

14. **يؤكد** عدم وجود أي تعارض قانوني أو مؤسسي بين المعاهدة المنشئة للوكالة الأفريقية للأدوية والمقرر Assembly/AU/Dec.880(XXXVII) والمقرر Assembly/AU/Dec.924(XXXVIII)، وأن ولايات الولاية الأفريقية للأدوية والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في مجال التصنيع المحلي للمنتجات الصحية هي ولايات متكاملة، حيث يقود المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها تنسيق النظام البيئي والمسائل المتعلقة بالطلب والسوق، بينما توفر الوكالة الأفريقية للأدوية الإطار التنظيمي المنسق والعلوم التنظيمية ومهام ضمان الجودة.

15. **يؤكد** أن الأنشطة المتعلقة بالمعايير التنظيمية، وترخيص التسويق، وعمليات التفتيش على الممارسات الجيدة في التصنيع، والإشراف على التجارب السريرية، واليقظة الدوائية للمنتجات الطبية، تندرج ضمن الاختصاص المعياري والفني للوكالة الأفريقية للأدوية وشبكة الهيئات الوطنية والإقليمية التنظيمية للأدوية، وسيتم تنفيذها بالتعاون الوثيق مع الوكالة الأفريقية للأدوية، وتحت ولايتها عند الاقتضاء.

16. **يقرّر** أن يركز المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، عند تنفيذ مبادرة منصة الأفريقية لتنسيق التصنيع في مجال الصحة وغيرها من المبادرات المتعلقة بالتصنيع، على تحديد أولويات الصحة العامة، والتنسيق الصناعي والسوقي، وخلق الطلب، والشراء المجمع (Assembly/AU/Dec.924(XXXVIII))، وأن يعتمد على الوكالة الأفريقية للأدوية في المعايير التنظيمية والعلوم التنظيمية والتقييمات المشتركة وعمليات التفتيش وبناء القدرات التنظيمية ذات الصلة.

17. **يشجّع** مجلس إدارة الوكالة الأفريقية للأدوية ومجلس إدارة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها على عقد مشاورات مشتركة بشكل دوري بشأن المسائل المتعلقة بالتصنيع المحلي للمنتجات الصحية، بما في ذلك قبل المشاركات القارية والعالمية الكبرى، لضمان اتساق مواقف الاتحاد الأفريقي ورسائله الموجهة إلى الدول الأعضاء والشركاء.

18. **يدعو** الشركاء الإنمائيين والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص إلى مواصلة دعمهم الفني والمالي للوكالة الأفريقية للأدوية، وزيادته حيثما أمكن، بما يتماشى مع الأولويات الأفريقية وبطريقة تعزز مساهمات الدول الأعضاء ولا تحل محلها.

19. **يدعو** الشركاء الإنمائيين والمنظمات الدولية والمؤسسات الخيرية والقطاع الخاص لمواءمة دعمهم للتصنيع المحلي للمنتجات الصحية في أفريقيا ضمن نطاق اختصاصات الوكالة الأفريقية للأدوية والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وتوجيه الدعم المتعلق باللوائح التنظيمية من خلال أطر العمل المتفق عليها مع الوكالة الأفريقية للأدوية، بالتنسيق مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها.

20. **يطلب** من المفوضية، بالتشاور مع الوكالة الأفريقية للأدوية، بحث تعيين مسؤول سياسي رفيع المستوى وتعيين مبعوث خاص للوكالة، لدعم جهود الدعوة إلى التصديق الشامل على المعاهدة المنشئة للوكالة الأفريقية للأدوية وإضفاء الطابع المحلي عليها، وتعبئة الدعم السياسي والمالي، والتنفيذ الفعال للمقررات الصادرة عن المؤتمر والمجلس التنفيذي المتعلقة بالوكالة.

21. **يطلب كذلك** من الوكالة الأفريقية للأدوية تقديم تقرير إلى الدورة العادية القادمة للمجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا المقرر، بما في ذلك النقل الرسمي لمبادرتي التنسيق التنظيمي للأدوية الأفريقية والمراقبة الذكية لسلامة الأدوية التابعة للاتحاد الأفريقي ودمجهما في الوكالة، وتسليم جميع الأصول والأنظمة والالتزامات التعاقدية والموارد ذات الصلة إلى الوكالة.

مقرر
بشأن عقد قمة استثنائية حول تعزيز آليات منع وتسوية النزاعات في أفريقيا

إنّ المؤتمر؛

1. **يؤكد من جديد** المبادئ والأهداف المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن التزامه بتعزيز السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا، **ويستذكر** الدور المركزي الذي يضطلع به مجلس السلم والأمن في منع وإدارة وتسوية النزاعات في القارة؛

2. **يقرّ** باستمرار النزاعات المسلحة وتعقيدها في مختلف مناطق أفريقيا، وتزايد الانقلابات العسكرية، وانتشار التغييرات غير الدستورية والتغييرات الحكومية، والإرهاب العابر للحدود الوطنية والتطرف العنيف، التي تتخذ أبعاداً مثيرة للقلق؛

3. **يؤكد** على ضرورة تعزيز وتفعيل المنظومة الأفريقية للسلم والأمن بفعالية وكفاءة، بما يتماشى مع تطلعات أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي، لاسيما التطلعات الواردة في البند 4: "أفريقيا سلمية وآمنة"؛ وتنفيذ المشروع الرئيسي **"إسكات البنادق"**؛

4. **يحيط علما** باقتراح عقد دورة استثنائية لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في عام 2026 في مدينة لواندا، جمهورية أنجولا، حول تعزيز آليات منع النزاعات وحلها في أفريقيا؛

5. **يقرر** أن تكون قمة لواندا قمة توجيهية استراتيجية، مكرسة حصرياً لمنع النزاعات في أفريقيا، وليست منتدى إعلاني، مع نتائج ملموسة قابلة للقياس ومحددة المواعيد.

6. **يرحب** بالتزام حكومة جمهورية أنجولا بتعددية الأطراف وتعزيز السلم والأمن والتنمية المستدامة والحكم الديمقراطي في القارة؛

7. **يقرّر** عقد قمة استثنائية حول موضوع: "تعزيز آليات منع وتسوية النزاعات في أفريقيا"؛

8. **يقرّر أيضا** أن تعقد القمة الاستثنائية المذكورة في عام 2026، في مدينة لواندا، جمهورية أنجولا، **ويوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق الوثيق مع الدولة المضيفة والآليات الإقليمية ذات الصلة، إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان نجاح التحضير لها وتنظيمها وعقدها؛

9. **يشدّد على أهمية** مشاركة جميع رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في القمة الاستثنائية، **ويدعو** المفوضية والدولة المضيفة إلى التخطيط للقمة بطريقة تتيح لرؤساء الدول والحكومات المشاركين فرصة مناقشة القضية بصراحة وتقديم توصيات نهائية؛

10. **يدعو** إلى المشاركة الفاعلة للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، فضلا عن أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة في في القمة الاستثنائية المذكورة.

مقرر
بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026 "ضمان التوافر المستدام للمياه وأنظمة الصرف الصحي الآمنة لتحقيق أهداف أجندة 2063"

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.912(XXXVIII) الذي اعتمد موضوع عام 2026؛
2. **يحيط علماً** بالمذكرة المفاهيمية والتقرير المتعلق بإطار العمل الخاص بموضوع عام 2026: "ضمان التوافر المستدام للمياه ونظم الصرف الصحي الآمنة لتحقيق أهداف أجندة 2063"؛
3. **يصادق** على إطار العمل الخاص بتنفيذ موضوع عام 2026، بما في ذلك إطلاق الرؤية والسياسة الأفريقية للمياه 2063[2]؛ **ويرحب** بالإطلاق الرسمي الرفيع المستوى للموضوع المقرر إجراؤه خلال الجلسة الافتتاحية للدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2026؛
4. **يحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء على المشاركة بفاعلية في إطلاق إطار العمل ودعم تنفيذه من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أجندة 2063 والهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة؛
5. **يطلب** من المفوضية، بالتعاون مع مجلس الوزراء الأفريقيين المعني بالمياه والشركاء، تعبئة الموارد وتعزيز الدعوة وتقديم تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ موضوع العام إلى أجهزة صنع السياسة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.

2 تحفظ قدمته جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية الرؤية والسياسة الأفريقية للمياه 2063

مقرر
بشأن تعزيز أساليب عمل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر؛

1. يحيط علماً بالمذكرة المتعلقة بـ "تعزيز أساليب عمل أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي" التي أعدتها جمهورية أنجولا بصفتها الرئيس الدوري للاتحاد للفترة 2025 - 2026؛

2. يقرّر ما يلي:

1) **إعادة التأكيد وتنفيذ** الولاية المنصوص عليها في المقرر Assembly/AU/Dec.582(XXV) ومقرر المؤتمر 635 بشكل صارم، لضمان ترشيد جدول أعمال مؤتمر رؤساء الدول والحكومات وتقييده بثلاث (3) مسائل مركزية واستراتيجية كحد أقصى (الشؤون السياسية والسلم والأمن، والتكامل القاري، ومجموعة العشرين، و وضع تنفيذ أجندة 2063، والمسائل المالية) في كل قمة.

2) **يقرّر** ألا يتضمن كل موضوع **من** هذه المواضيع الاستراتيجية أكثر من بندين (2) في كل دورة من دورات المؤتمر.

3) **تقييد** المؤتمر بيوم ونصف يوم كحد أقصى، لتحسين مشاركة جميع الدول الأعضاء على أعلى مستوى ممكن وضمان اتخاذ قرارات فعالة وهادفة بشأن المسائل الاستراتيجية الموكلة إليه.

4) **تفويض** جميع المسائل غير الاستراتيجية أو الفنية الناشئة عن أجهزة الاتحاد والدول الأعضاء وجميع المسؤوليات التشغيلية الأخرى المحددة إلى المجلس التنفيذي، مع تفويض إضافي إلى لجنة الممثلين الدائمين حسب الاقتضاء. علاوة على ذلك، **ترشيد** إدراج تقارير القادة المعينين في جدول أعمال المؤتمر، بحيث يتم اختيار البنود المرتبطة مباشرة بموضوع العام فقط لعرضها، في امتثال صارم لمقرر المؤتمر 819، والحالات العاجلة.

5) **وضع موعد نهائي محدد** لاختتام جميع اجتماعات اللجان الفنية المتخصصة بحلول 31 أكتوبر. إنّ هذا الموعد النهائي إلزامي لضمان إتاحة الوقت الكافي للجنة الممثلين الدائمين لإجراء استعراض شامل ودراسة دقيقة لجميع التقارير ومشاريع المقررات قبل اختتام أعمال الاتحاد الأفريقي السنوية في ديسمبر.

6) **يقرّر** عدم تنظيم أي اجتماع خلال الشهر الذي ينعقد فيه المجلس التنفيذي والمؤتمر واجتماع التنسيق نصف السنوي (يناير/ فبراير/ يوليو).

7) **وضع بروتوكول واضح لأخذ الكلمة** في المجلس التنفيذي والمؤتمر. **تكليف** رئيس الاجتماع بتقييد الحق في التحدث أمام الوفود الممثلة على مستوى معادل (الممثل الدائم أو الوزير أو رئيس الدولة/ الحكومة) لضمان تدخلات رفيعة المستوى ومركزة. ستنفذ مفوضية الاتحاد الأفريقي آلية محددة لإنفاذ بروتوكول التحدث هذا أثناء الجلسات.

8) **يقرّر** أن يقدم رئيس المجلس التنفيذي من الآن فصاعدا تقرير المجلس التنفيذي إلى مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، وفقاً للممارسة المتبعة التي تقدم بموجبها لجنة الممثلين الدائمين تقريرها إلى المجلس التنفيذي من خلال رئيسها، ولذلك لضمان الاتساق المؤسسي وتعزيز شفافية وشرعية ووضوح عمل المجلس، مع تعزيز الملكية السياسية لتوصياته من قبل المؤتمر.

9) **يؤكد** على منح الممثلين الدائمين المعتمدين لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي **إمكانية الوصول دون قيود** إلى جميع جلسات المجلس التنفيذي ومؤتمر رؤساء الدول والحكومات وجميع الاجتماعات غير النظامية للاتحاد. يُمنح هذا الحق **حصرياً** عند تقديم شارة الاعتماد الرسمية الصادرة عن المفوضية، دون الحاجة إلى أي شارة إضافية، لضمان الاستمرارية المؤسسية والحضور المستمر الرفيع المستوى.

10) **يفرض الامتثال الصارم** للبروتوكول الذي يتطلب عقد مؤتمر صحفي بعد انتهاء كل دورة من دورات المؤتمر. وهذا أمر ضروري لضمان عرض عمل الاتحاد الأفريقي وقراراته بشكل سريع وشفاف ودقيق للجمهور القاري والعالمي.

11) **يدعو** الدول الأعضاء إلى **الترويج بقوة** لاعتماد وتنفيذ سياسات وطنية تتماشى بشكل مباشر مع أهداف موضوع السنة وتساهم في تعزيزها بشكل فعال، وبالتالي تحقيق أقصى قدر من التأثير القاري.

12) **يكلف** المجلس التنفيذي بإجراء تحليل شامل لجدوى وفوائد اعتماد دورة موضوعية **نصف سنوية** بدلاً من دورة سنوية حاليا. ينبغي أن يقيّم التحليل على وجه التحديد كيف يمكن لموضوع نصف سنوي أن يهيئ ظروفاً أكثر موضوعية وعملية وقابلة للقياس لتقييم الأثر واعتماد السياسات داخل الدول الأعضاء.

13) **يوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الانتهاء فوراً من وضع اختصاصات واضحة وعملية ومتاحة للجمهور للجنة الشخصيات الأفريقية البارزة، والتي يجب أن تحدد بشكل لا لبس فيه معايير تقييم المرشحين. علاوة على ذلك، ولضمان أقصى قدر من الشفافية، **يجب** أن يتضمن التقرير النهائي للجنة قائمة بجميع الأسماء التي تم النظر فيها، إلى جانب النسبة المئوية الدقيقة التي تحصل عليها كل مرشح خلال المرحلة الأولية من عملية التقييم.

14) **يحث** الدول الأعضاء على **تحديد** الأولويات **وتخصيص** الموارد اللازمة لطلب مفوضية الاتحاد الأفريقي بإنشاء وحدة مخصصة لمجموعة العشرين. تضم هذه الوحدة موظفين مكرسين حصريًا لملف مجموعة العشرين لضمان مساهمة منظمة واستباقية ومؤثرة للاتحاد الأفريقي في إطار مجموعة العشرين.

3. يفوض لجنة الممثلين الدائمين بما يلي:

1) **تكليف** مديرية إدارة المؤتمرات والمنشورات، بتوجيه من اللجنة الفرعية للبرامج والمؤتمرات، **بإعادة تكييف** جدول الاجتماعات الفعلي ليصبح جدول اجتماعات سنوي واحد وشامل وغير قابل للتفاوض لجميع الاجتماعات النظامية لأجهزة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين واللجان الفرعية التابعة لها، يغطي الفترة من مارس إلى يناير من العام التالي، وتنفيذه بصرامة. يجب **دمج** هذا الجدول مع برامج العمل الإرشادية السنوية التي تعدها وتعتمدها وتقدمها اللجان الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين.

2) **وضع** جدول زمني ينص على عقد دورة عادية للجنة الممثلين الدائمين **مباشرة** بعد انتهاء كل دورة من دورات المؤتمر. وهذا ضروري لضمان مشاركة لجنة الممثلين الدائمين ولجانها الفرعية بشكل مستمر ومستنير وفي الوقت المناسب في متابعة القرارات والتخطيط للعمل على مدار السنة.

3) **وضع وتنفيذ** الجدول الزمني التحضيري التالي **بشكل رسمي** لجلسات المجلس التنفيذي والمؤتمر في فبراير: **تنطلق** الأعمال التحضيرية للجنة الممثلين الدائمين، بدءًا من لجانها الفرعية، في سبتمبر **وتنتهي** في ديسمبر من كل سنة. يعد هذا الجدول الزمني **إلزاميا** لضمان تعميم جداول الأعمال المؤقتة وجميع الوثائق الداعمة على الدول الأعضاء قبل ثلاثين (30) يوماً على الأقل، مع الامتثال الصارم لقواعد إجراءات أجهزة صنع السياسة.

4) تحضيرا لاجتماع التنسيق نصف السنوي في يونيو/يوليو، ينبغي أن تبدأ أعمال لجنة الممثلين الدائمين في مايو، وتسبقها لجانها الفرعية.

5) **عقد اجتماعات نظامية دورية** على مدار السنة لبحث التقارير النهائية الصادرة عن لجانها الفرعية وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى واللجان الفنية المتخصصة والبتّ فيها بشكل منهجي. الهدف الصريح من هذه الجلسات هو ترشيد وتخفيف مشروع جدول أعمال المجلس التنفيذي بشكل كبير.

6) **تطبيق مواعيد نهائية صارمة وغير قابلة للتفاوض لتقديم التقارير. لن يتم النظر** في أي تقرير لا تتسلمه الأمانة قبل ثلاثة (3) أيام عمل على الأقل من اجتماع لجنة الممثلين الدائمين، في الجلسة التحضيرية النهائية للمجلس التنفيذي، بغض النظر عن موضوعه، وسيتم تأجيله إلى الاجتماع النظامي التالي للجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي.

7) **تخصيص الموارد المالية اللازمة والكافية** لضمان استئناف الاجتماعات العادية الحضورية للجنة الممثلين الدائمين بشكل مستمر، مع إعطاء الأولوية للمداولات وجها لوجه من أجل تعزيز الكفاءة والفعالية.

8) **تعزيز وفرض تعميم جميع وثائق العمل في الوقت المناسب** قبل عشرة (10) أيام عمل على الأقل من جميع الاجتماعات النظامية وخمسة (5) أيام عمل للاجتماعات غير النظامية، مع التطبيق الصارم لقواعد الإجراءات ذات الصلة بغية إتاحة الوقت الكافي للوفود لإجراء مراجعة شاملة، وإجراء المشاورات الوطنية اللازمة، والتحضير قبل انعقاد الدورة.

9) **تحديد موعد** الاجتماع ربع السنوي الأول لهيئة مكتب المؤتمر بالتزامن مع اجتماع الرئيس ونائب الرئيس ورؤساء اللجان الفرعية التابعة للجنة الممثلين الدائمين، مباشرة قبل بدء جلسات لجنة الممثلين الدائمين، لضمان التوافق الاستراتيجي والتنسيق في التحضير.

10) **تنظيم** جلسات إعلامية ربع سنوية للمفوضين لإطلاع لجنة الممثلين الدائمين على البرامج والأنشطة المخطط لها خلال السنة.

11) **تكليف** لجنة الصياغة بالاجتماع **بالتزامن ومباشرة بعد** جلسات المجلس التنفيذي والمؤتمر لاستكمال التعديلات الفنية والقانونية اللازمة على مشاريع المقررات المعتمدة. يعد هذا الأمر ضروريا لضمان إصدار المقررات النهائية الموقعة وتعميمها على الدول الأعضاء في غضون سبعة (7) أيام كحد أقصى بعد اختتام الاجتماعات.

12) **توجيه** الأمانة ومكتب المستشار القانوني للتعاون في وضع خطوط توجيهية موحدة واعتمادها (مع نماذج متسقة) لصياغة جميع مقررات الاتحاد الأفريقي، وتحديداً لتعزيز قابليتها للقراءة وتناسقها واتساقها القانوني، بما يتوافق تمامًا مع مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1194 (XLII).

13) **تشجيع** الدول الأعضاء على توطيد وتعزيز دور العمداء الإقليميين من خلال إعطاء الأولوية لعرض المواقف الإقليمية الموحدة في اجتماعات لجنة الممثلين الدائمين. إضافة إلى ذلك، **الالتزام** بتطبيق جدول زمني صارم ومنظم لجميع الجلسات، يمتد تحديدا من الساعة 10:00 إلى 18:00، لتحقيق أقصى قدر من الكفاءة.

14) **عقد اجتماعات منتظمة** لهيئة مكتب لجنة الممثلين الدائمين في صيغة موسعة لتشمل العمداء الإقليميين وقيادة مفوضية الاتحاد الأفريقي. يجب استخدام هذه الآلية لضمان تعاون أقوى، ومعالجة منسقة للقضايا، وتسريع تنفيذ المقررات. يجب أن يسبق كل اجتماع للجنة الممثلين الدائمين هذا الاجتماع الموسع لهيئة المكتب بمشاركة كاملة من قيادة المفوضية.

15) **إنشاء** آلية رسمية لمتابعة تنفيذ المقررات (تتألف من اللجنة الثلاثية للجنة الممثلين الدائمين) لرصد تنفيذ جميع المقررات المعتمدة بدقة. **تكلف** هذه الآلية بتقديم تقرير رصد شامل يركز على النتائج إلى لجنة الممثلين الدائمين خلال اجتماعها النظامي الذي يعقد مباشرة بعد ذلك وقبل اجتماع المجلس التنفيذي.

16) **اعتماد** تدابير مبسطة للاستنتاجات حيث يقدم رئيس لجنة الممثلين الدائمين تقرير لجنة الممثلين الدائمين ومشاريع المقررات المرفقة إلى المجلس التنفيذي لاعتمادها كحزمة عامة واحدة، **وتشجيع** الوفود التي ترغب في إبداء تعليقات محددة ومقدمة مسبقا وذات صلة حول القضايا الجوهرية على القيام بذلك.

17) **الحث** على **التعجيل بتنفيذ** استنتاجات داكار **والتوجيه** بالتعجيل بتحديد موعد لعقد ندوة حول أساليب عمل لجنة الممثلين الدائمين. تعقد هذه الندوة في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا لضمان الفعالية من حيث التكلفة وتبسيط الإجراءات اللوجستية.

18) **إجراء** مراجعة لطرائق مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، على النحو المنصوص عليه في مقرر المؤتمر 873. ينبغي أن تسفر المراجعة عن توصيات استراتيجية عملية تُقدم إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر بهدف **تعظيم القيمة المضافة** لعضوية الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين بالنسبة للقارة بأكملها.

19) **الطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، وتحديدا مكتب المستشار القانوني، اتخاذ خطوات حاسمة تهدف لوضع واستكمال واعتماد إطار قانوني واضح ومتسق وعملي ينظم سير الاجتماعات غير النظامية للاتحاد ونطاقها ونتائجها، وتقديمه إلى لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي للموافقة عليه، ثم إلى المؤتمر لاعتماده في يناير 2027.

20) **الطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم وعقد ندوة ترحيبية وتوجيهية سنوية لجميع الدبلوماسيين المعتمدين حديثًا. يجب أن توفر الندوة معرفة شاملة ومتعمقة بهياكل الاتحاد الأفريقي

وأساليب عمله وعمليات صنع القرار، مع تخصيص ميزانية محددة ومخصصة لهذه الوظيفة المؤسسية الحيوية.

21) **الطلب** من المفوضية عقد اجتماع افتراضي مرتين في السنة مع المجموعات الأفريقية الموجودة في البلدان التي تستضيف شراكات الاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز التفاعل وتحسين فهم المبادئ والإجراءات التي تحكم أطر التعاون هذه.

22) **الطلب** من المفوضية أن ترفق بجميع مشاريع المقررات الآثار المالية والقانونية والهيكلية المترتبة على تنفيذها.

4. **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع المفوضية خلال خلوتهما، بحث إمكانية تفويض إجراء انتخاب أعضاء الأجهزة الفنية للاتحاد الأفريقي إلى لجنة الممثلين الدائمين.

مقرر
بشأن موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2027

"الاتحاد الأفريقي على أعتاب الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه: تسخير الإمكانات الكاملة للسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والتكنولوجيا الجديدة من أجل تحقيق التكامل القاري"

إنّ المؤتمر؛

1. **يستذكر** إنشاء السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي باعتبارها مشروعًا رئيسيا في أجندة 2063، والتزامات الاتحاد الأفريقي بالاستفادة من التكنولوجيا الناشئة من أجل تحقيق التكامل القاري في إطار الاستراتيجيات والآليات ذات الصلة؛

2. **يؤكد** على الدور الحاسم لتسريع تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، بدعم من التكونولوجيات الناشئة، بما يتوافق تمامًا مع اتفاقية شيكاغو ومعايير الطيران الدولية المعمول بها؛

3. **يرحب** بالمذكرة المفاهيمية، **ويعتمد** موضوع العام 2027 تحت عنوان "الاتحاد الأفريقي على أعتاب الذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسه: تسخير الإمكانات الكاملة للسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي والتكنولوجيا الجديدة من أجل تحقيق التكامل القاري"؛

4. **يدعو** إلى تخصيص الأموال والموارد اللازمة لتنفيذ الموضوع؛

5. **يوعز** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد وأصحاب المصلحة الآخرين، بوضع خارطة طريق مفصلة، بالتنسيق مع هيئات الطيران المدني في الدول الأعضاء، وتقديمها إلى الدورة العادية التاسعة والأربعين للمجلس التنفيذي.

6. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالشراكة الوثيقة مع اللجنة الأفريقية للطيران المدني ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، رصد التنفيذ وتنسيقه والإبلاغ عنه، بصفتها هيئة تيسيرية وتنسيقية، مع عدم المساس بالهيئات التنظيمية الوطنية.

مقرر

بشأن تصنيف الرق والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا

الوثيقة Assembly/AU/25 (XXXVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بالاقتراح الذي قدمته جمهورية توجو بشأن "تصنيف الرق والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا"، **ويُقرّ** بأهمية هذا الموضوع بالنسبة لقارة أفريقيا؛
2. **يستحضر** مقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec. 934(XXXVIII) بشأن تصنيف الرق والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا.
3. **يستحضر أيضا** المقرر بشأن موضوع عام 2025؛
4. **يُلاحظ بارتياح** التقدم المُحرز في تنفيذ المقرر رقم Assembly/AU/Dec. 934(XXXVIII) من قِبل الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزة الاتحاد الأفريقي؛
5. **يحيط علماً** بالنتائج الأولى لدراسة لجنة الاتحاد الأفريقي للقانون الدولي حول آثار تصنيف الاستعمار كجريمة ضد الإنسانية، وتصنيف بعض الأعمال المرتكبة خلال الرق والترحيل الاستعمار كإبادات ضد شعوب أفريقيا، **ويطلب** من لجنة الاتحاد الأفريقي للقاون الدولي مواصلة العمل؛
6. **يقرّر** تصنيف الرق والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا، **ويقرّر** العمل معاً بتضامن وبشكل جماعي من أجل الاعتراف بها على هذا النحو على المستوى الدولي؛
7. **يقرر أيضا** إبقاء هذه المسألة قيد نظره.

مقرر
بشأن تعديل قواعد إجراءات المؤتمر والنظام الأساسي للمفوضية

إنّ المؤتمر؛

1. **يُحيط علمًا** بالتعديلات المقترحة على النظام الأساسي للمفوضية وقواعد إجراءات المؤتمر بشأن انتخاب أعضاء المفوضية؛
2. **يطلب** من لجنة الممثلين الدائمين بحث هذا التقرير وتقديم توصيات إلى الدورة العادية التاسعة والأربعين للمجلس التنفيذي في يونيو 2026.

مقرر
بشأن نتائج المؤتمر الأفريقي التاسع
المنعقد في الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر 2025 في لومي، توجو

إنّ المؤتمر؛

1. **يُحيط علماً** بتقرير المؤتمر الأفريقي الشامل التاسع، المنعقد في الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر 2025 في لومي، بجمهورية توجو، عن موضوع "تجديد الوحدة الأفريقية ودور أفريقيا في إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف: تعبئة الموارد وإعادة ابتكار الذات من أجل العمل"؛
2. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.913 (XXXVIII) المعتمد خلال الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر، الذي يُكلف جمهورية توجو والمفوضية بتنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع وتقديم تقرير عنه إلى المؤتمر في 2026؛
3. **يهنئ** جمهورية توجو والمفوضية على نجاح تنظيم هذا المؤتمر؛
4. **يستحضر** أهداف ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، فضلاً عن تطلعات وأولويات أجندة 2026 للاتحاد الأفريقي؛
5. **يستحضر أيضاً** الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف، وفقاً لتوافق إيزولويني وإعلان سرت؛
6. **يؤكد مجدداً** على أهمية الوحدة الأفريقية باعتبارها إطارا للوحدة والتضامن والتنمية والنفوذ الاستراتيجي لأفريقيا ومغتربيها؛
7. **يُحيط علماً** بالتوصيات المنبثقة عن أعمال المؤتمر، لاسيما ضرورة تعزيز التعاون في القارة وفي المهجر، وتعزيز السيادة الثقافية والاقتصادية والسياسية لأفريقيا، وتوطيد النفوذ الأفريقي في الهيئات الدولية؛
8. **يجيز** الإعلان الختامي للمؤتمر الأفريقي التاسع وخطته الرئيسية باعتباره إطارا استراتيجيا لتجديد الوحدة الأفريقية في القرن الحادي والعشرين؛
9. **يقرر** إنشاء إطار دائم للرصد والتنسيق، بمشاركة الدول الأعضاء والمفوضية والمهجر الأفريقي، لضمان التنفيذ الفعال لمقررات وتوصيات المؤتمر؛
10. **يقرر** إنشاء لجنة مسؤولة عن رصد تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر الأفريقي التاسع؛
11. **يؤيد** تعزيز التعليم المرتكز على أفريقيا، والنهوض باللغات الأفريقية، واستعادة الممتلكات الثقافية، وتطبيق آليات التعويض والاعتراف بالجرائم التاريخية؛
12. **يشجع** على تعبئة الموارد الأفريقية، وتعزيز الخبرات والقيادات من المهجر الأفريقي، بالإضافة إلى تطوير الشراكات الاستراتيجية بين بلدان الجنوب والشراكات العابرة للقارات مع المناطق ذات الأصول الأفريقية؛

13. **يؤكد مجدداً** على ضرورة إصلاح عادل للنظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة، لضمان تمثيل فعال ومتناسب لأفريقيا؛

14. **يُكلف** جمهورية توجو بتقديم قرار إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على اليوم الدولي للتعويضات والاسترداد؛

15. **يقرر** تنظيم المؤتمر الأفريقي كل خمس (5) سنوات، وإنشاء هيئة مكتب دائمة للمؤتمر، على أن يتم تحديد الدولة و/أو المؤسسة المضيفة بعد التشاور بين الدول ومع مختلف أصحاب المصلحة؛

16. **يدعو** الدول الأفريقية والدول التي تؤوي مجتمعات وأفراد من أصول أفريقية إلى دمج توصيات المؤتمر الأفريقي التاسع في سياساتها الوطنية والإقليمية والدبلوماسية.

مقرر
بشأن التقرير عن أنشطة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية
الوثيقة EX.CL/1667(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يلاحظ بقلق** عدم تنفيذ الفقرة 18 من المقرر Assembly/AU/Dec.911(XXXVIII) **ويوجه** المفوضية بالامتثال الكامل للمقرر بشأن إعادة 2.9 مليون دولار أمريكي من الرصيد التشغيلي الذي اعتمدته الدورة العادية الثامنة والثلاثون للمؤتمر؛ **ويوجه كذلك** المفوضية إلى صرف المبلغ المتبقي البالغ 1.7 مليون دولار أمريكي في إطار الميزانية المعتمدة للاتحاد الأفريقي.
2. **يحيط علماً** بالتوجيه الوزاري بشأن تطبيق قواعد المنشأ المؤقتة للمنسوجات والملابس الذي اعتمده مجلس الوزراء.
3. **يوعز أيضا** إلى مجلس الوزراء بالنظر في مراجعة طرائق التعريفة الجمركية وفقاً للمادتين 28 و29 من الاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
4. **يوعز** إلى الأمانة بتصميم وتنفيذ نظام الهوية الرقمية والتتبع للمنتجات المصنعة بموجب لوائح منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
5. **يوعز كذلك** إلى مجلس الوزراء بوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق الاعتراف المتبادل الخاص بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويحث** الدول الأطراف على تخصيص الموارد اللازمة لتعزيز التقارب التنظيمي ضمن الإطار التنظيمي الفني القاري الأفريقي.
6. **يحث** الدول الأطراف على تمكين هياكلها الوطنية المعنية بحل الحواجز غير الجمركية من أجل حل الحواجز غير الجمركية بكفاءة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويوجه** أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية إلى تعزيز تعاونها وتنسيقها بغية حل الحواجز غير الجمركية بشكل فعال.
7. **يوجه** مجلس الوزراء إلى الشروع في عملية اختيار البلد المضيف لهيئة المنافسة والمحكمة التابعتين لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويوعز كذلك** إلى الأمانة بوضع خطة عمل للهيئة والمحكمة، بما في ذلك توجههما الاستراتيجي، وهياكلهما، وآلية تمويلهما القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، لتقديمها لاحقاً إلى أجهزة صنع السياسة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.
8. **يهنئ** أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على حصولها على تمويل خارجي بقيمة 5 مليون دولار أمريكي لدعم تنفيذ بروتوكول منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بشأن حقوق الملكية الفكرية، **ويوجه** مجلس الوزراء بتقديم توصيات إلى المؤتمر بشأن دعم الحقوق القانونية لأصحاب حقوق الملكية الفكرية الأفريقيين وحمايتها والدفاع عنها.
9. **يؤيد** توصية مجلس الوزراء بتعيين الشخصين (2) التاليين في هيئة الاستئناف:

الاسم الكامل	البلد	الإقليم
1) السيد بيت جاكسون كيبروتيش	كينيا	الشرق

2) السيد بول كوروك	غانا	الغرب

10. **يعتمد ما يلي:**

- القواعد المتفق عليها في الملحق الرابع بشأن قواعد المنشأ التي وافق عليها مجلس الوزراء؛
- مشروع جدول الالتزامات المحددة للمملكة المغربية؛

11. **يحث** الدول الأطراف على تفعيل الهوية الرقمية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والوفاء بسرعة بالتزاماتها المتعلقة بالبنية التحتية العامة الرقمية، فيما يتعلق بالهويات الرقمية، والمدفوعات الرقمية عبر الحدود الوطنية، وحماية البيانات ونقلها عبر الحدود الوطنية بموجب بروتوكول التجارة الرقمية، لتسهيل التجارة الشاملة البينية الأفريقية، وتسهيل حركة البضائع والخدمات ورأس المال ورجال الأعمال في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

12. **يوعز** إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بتعبئة الموارد لدعم تطوير البنية التحتية الرقمية والبنية التحتية العامة الرقمية للتجارة الرقمية، **ويطلب** من الشركاء الإنمائيين، بالشراكة مع أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تعميم تنفيذ بروتوكول التجارة الرقمية والصكوك القانونية التكميلية لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في مشاريعهم وبرامجهم الحالية والمستقبلية.

13. **يستحضر** الفقرة 13 من المقرر **Assembly/AU/Dec.911(XXXVIII)** الصادر عن الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، **ويُوجه** أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد بتقديم تقرير عن تفعيل صندوق التجارة الرقمية في إطار صندوق التسوية التابع لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، إلى الدورة العادية الأربعين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، وتسريع عملية توظيف وتعيين رئيس قسم التجارة الرقمية.

14. **يطلب** من الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وضع خطط تنفيذ/ أنشطة انطلاقاً من استراتيجياتها الوطنية/الإقليمية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، **ويوعز** إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بدعم الدول الأطراف والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في هذه العملية من أجل تعزيز التنفيذ الفعال للاستراتيجيات.

15. **يوعز** إلى أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية برصد الآثار المترتبة على السياسات التجارية والاقتصادية للبلدان الثالثة على التجارة البينية الأفريقية والتي لها آثار سلبية على تنفيذ اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتقديم تقارير دورية عنها.

16. **يطلب** من فخامة محمدو إيسوفو، مناصر/قائد منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تقديم تقرير مرحلي عن حالة تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى اجتماع التنسيق النصف السنوي الثامن في يونيو 2026.

مقرر
بشأن اعتماد مشاريع الصكوك القانونية

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بتوصيات المجلس التنفيذي بشأن النظر في مشاريع الصكوك القانونية واعتمادها؛
2. **يعتمد** مشاريع الصكوك القانونية التالية:
   أ) مشروع النظام الأساسي لمعهد النقد الأفريقي؛[3]
   ب) مشروع النظام الأساسي المنقح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي؛
   ج) مشاريع ملاحق البروتوكول الملحق بالاتفاق المنشئ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية:
      1) الملحق المتعلق بنماذج المنفعة؛
      2) الملحق المتعلق بالمعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي والموارد الوراثية؛
      3) الملحق المتعلق بحماية الأصناف النباتية الجديدة؛
      4) الملحق المتعلق ببراءات الاختراع؛
      5) الملحق المتعلق بالعلامات؛
      6) الملحق المتعلق بالنماذج الصناعية؛
      7) الملحق المتعلق بالمؤشرات الجغرافية؛
      8) الملحق المتعلق حقوق التأليف والنشر والحقوق المجاورة.
3. **يدعو** الدول الأعضاء إلى التصديق على الصكوك القانونية، حيثما ينطبق ذلك، لضمان دخولها حيز التنفيذ وتنفيذها بسرعة.

---

1. تحفظ قدمته جمهورية جنوب أفريقيا.... وجمهورية مصر على المادة 30

3

مقرر
بشأن التعاون المتعدد الأطراف

إنّ المؤتمر؛

ألف. <u>فيما يتعلق بالشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي</u>

1. **يرحب** بعقد القمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي **ويعرب عن امتنانه** لرئيس جمهورية أنجولا، فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينكو، ولحكومة وشعب أنجولا على التنظيم الممتاز للقمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي؛
2. **يؤيد** إعلان القمة السابعة للاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي عقدت في 24 - 25 نوفمبر 2025 في لواندا، أنجولا.

باء. <u>فيما يتعلق بمؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا (التيكاد)</u>

3. **يرحب** بعقد القمة التاسعة لمؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا **ويعرب عن تقديره** لحكومة وشعب اليابان على التنظيم الناجح للقمة؛
4. **يؤيد** إعلان القمة التاسعة لمؤتمر طوكيو الدولي لتنمية أفريقيا التي عقدت في 20-22 أغسطس 2025، في يوكوهاما، اليابان.

مقرر
بشأن "تصحيح خريطة أفريقيا على الكرة الأرضية" (بند اقترحته جمهورية توجو)
الوثيقة EX.CL/1680(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.903 (XXXVIII) بشأن تنفيذ خارطة طريق موضوع عام 2025: "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"؛

2. **يستحضر أيضاً** مقرره بشأن المذكرة المفاهيمية لموضوع عام 2025، "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"؛

3. **يحيط علماً** بالمذكرة المفاهيمية بشأن مبادرة "تصحيح خريطة أفريقيا" ويثني على جهورية توجو لالتزامها؛

4. **يؤكد** أن إسقاط مركاتوري الخرائطي يشوه الحجم الحقيقي للقارة الأفريقية، ويؤثر على التصورات، ويؤثر سلبًا على التقييم الموضوعي لمقومات الاستمرارية الاقتصادية لأفريقيا، **ويلاحظ** أن الكتل البرية الضخمة البعيدة عن خط الاستواء تبدو مشوهة بشكل خاص، مما يؤدي إلى تأثير "انكماش" نسبي غير مقصود على أفريقيا ومناطق أخرى؛

5. **يدرك** أن هذا التشويه يساهم في التقليل من حجم الواقع الاجتماعي والاقتصادي لأفريقيا وتنميتها، وتخطيط بنيتها التحتية، وازدهارها، وإمكانات نموها، **ويلاحظ بقلق** التحيزات الناتجة عن ذلك ضد بلدان الجنوب، لاسيما في مجالات الموارد البيئية، والحدود والأمن، والبنية التحتية، والجغرافيا السياسية، والمجتمعات؛

6. **يرحب** بخطة التحول الداخلية لأفريقيا الواردة في أجندة 2063، التي تهدف إلى تسخير المزايا النسبية للقارة لصالح شعوبها وتاريخها وثقافاتها ومواردها الطبيعية ومكانتها وإعادة تموضعها في العالم، بهدف تحقيق تحول اجتماعي واقتصادي وتكنولوجي منصف محوره الإنسان، يفضي إلى القضاء على الفقر؛

7. **يقر** بأن تبنّي السردية والعلامة التجارية لأفريقيا هو أحد أهداف أجندة 2063 التي تعكس بدقة واقع القارة وتطلعاتها وأولوياتها، فضلاً عن مكانتها في العالم؛

8. **يؤكد مجدداً** على ضرورة إدماج المثل العليا للوحدة الأفريقية بشكل كامل في جميع المناهج الدراسية، وضرورة تعزيز وتقدير التراث الثقافي الأفريقي (التراث، والفولكلور، واللغات، والسينما، والموسيقى، والمسرح، والأدب، والمهرجانات، والأديان، والروحانيات)؛

9. **يستحضر** إعلان المؤتمر الأفريقي التاسع الذي عُقد في الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر في لومي، توجو، الذي يحث الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء والدول التي تستضيف مجتمعات من أصل أفريقي على تقديم طلب رسمي إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة لتصحيح التمثيلات الخرائطية غير المتناسبة

للقارة، لاسيما إسقاط مركاتوري، بوصفه عملا من أعمال العدالة المعرفية والتعويضات، وهو أمر ضروري لاستعادة المكانة الحقيقية لأفريقيا في التصور العالمي؛

10. **يؤكد** على الحاجة الملحة إلى تعزيز ومواءمة تدريس التاريخ والجغرافيا والقيم الأفريقية والوحدة الأفريقية في جميع المدارس والمؤسسات التعليمية، كجزء من تعزيز الهوية الأفريقية والنهضة الأفريقية، وتمكين أفريقيا من أن تأخذ مكانها الصحيح في النظم العالمية للحوكمة السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية؛

11. **يشدد** على أن هذه التمثيلات الخرائطية المتحيزة هي إرث من الخرائط الاستعمارية، وتهدف إلى تقليل أهمية أفريقيا ومكانتها المركزية على الساحة العالمية؛

12. **يعتمد** إسقاط "المساواة في الأرض" الخرائطي لتمثيل القارة الأفريقية بشكل أكثر دقة وتصحيح تمثيلها على الصعيد العالمي، **ويحث** الدول الأعضاء على مراجعة المناهج الدراسية الوطنية وفقًا لإسقاط المساواة في الأرض؛

13. **يعيّن** مناصرا لتنفيذ المبادرة والترويج لها، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعاون مع المناصر لتقديم تقارير سنوية عن حالة تنفيذ المبادرة.

مقرر
بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتباره برنامجاً رئيسياً لأجندة 2063

إنّ المؤتمر؛

1. **إذ يستذكر** اعتماد البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في عام 2003 من خلال إعلان مابوتو بشأن الزراعة والأمن الغذائي في أفريقيا [Assembly/AU/Decl.7 (II)]، الذي التزمت بموجبه الدول الأعضاء بتخصيص ما لا يقل عن 10 في المائة من ميزانياتها الوطنية للزراعة وتحقيق نمو زراعي سنوي لا يقل عن 6 في المائة، مما أرسى الأسس لإطار منسق على نطاق القارة للتحول الزراعي؛

2. **وإذ يقر** بأن إعلان مابوتو وضع الزراعة في صميم الأجندة الإنمائية الأفريقية باعتبارها محركاً للأمن الغذائي، والحد من الفقر، والنمو الاقتصادي، وتوسيع التجارة، والتنمية الريفية المستدامة؛

3. **وإذ يستحضر أيضاً** إعلان ملابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش (Assembly/AU/Decl.1 (XXIII)، الوثيقة Assembly/AU/2(XXIII)، المعتمد في عام 2014، الذي أعاد تأكيد التزام الدول الأعضاء بمبادئ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وقدم مجموعة من الأهداف القابلة للقياس لعام 2025، بما في ذلك القضاء على الجوع، وخفض نسبة الفقر إلى النصف من خلال الزراعة، وتعزيز القدرة على الصمود، وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، وضمان المساءلة المتبادلة من خلال آلية استعراض فترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

4. **وإذ يلاحظ** أن إعلان ملابو يمثل تحولاً هاما من الالتزامات السياساتية إلى التنفيذ الموجه نحو تحقيق النتائج، وإضفاء الطابع المؤسسي على التخطيط القائم على الأدلة من خلال خطط الاستثمار الزراعي الوطنية والإقليمية، وإطلاق استعراض فترة السنتين وبطاقة أداء التحول الزراعي الأفريقي كآليات لتتبع التقدم المحرز؛

5. **وإذ يستحضر كذلك** اعتماد رؤساء الدول والحكومات في عام 2025 إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (Ext./Assembly/Decl./3(XIX)، بشأن بناء نظم غذائية زراعية مستدامة وقادرة على الصمود في أفريقيا، وأعادوا تأكيد الدور الاستراتيجي للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتباره الإطار السياساتي القاري لتحويل النظم الغذائية وعصرنة الزراعة والتنمية الريفية، مع مواءمة أهدافه مع خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة 2063؛

6. **وإدراكاً منه** بأن استراتيجية وخطة عمل كمبالا (2035-2026) بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية تحدد رؤية متجددة لتسخير الزراعة والنظم الغذائية الزراعية كمحركات للنمو المستدام، وخلق فرص العمل، والتكامل التجاري، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، والإدماج الاجتماعي، مع وضع أهداف قابلة للقياس في مجالات الإنتاجية والاستثمار والحد من الخسائر بعد الحصاد وتوسيع التجارة؛

7. **وإذ يقر** بتطور البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية على مدى عقدين من الزمن من التزام بالميزانية والإنتاجية (مابوتو) إلى إطار للنتائج والمساءلة (ملابو) والآن إلى أجندة تحويلية للنظم الغذائية الزراعية (كمبالا)، ليصبح ركيزة أساسية في المنظومة الإنمائية للاتحاد الأفريقي؛

8. **وإذ يدرك كذلك** التوافق القوي بين البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وتطلعات وأهداف أجندة 2063، لاسيما التطلع الأول بشأن إفريقيا مزدهرة قائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة، ودوره كعامل تمكين شامل للمبادرات القارية الرئيسية الأخرى، بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والاستراتيجية الأفريقية للسلع الأساسية، واستراتيجية الاقتصاد الأزرق، وميثاق الشباب الأفريقي؛

9. **وإذ يستحضر** المقرر EX/CL/Dec.998 (XXXII) Rev.1 بشأن إعادة ترتيب أولويات المشاريع الرئيسية وإعادة تصنيفها لأغراض خطة التنفيذ العشرية الثانية، ويؤكد على الحاجة إلى التركيز على البرامج ذات الأثر الكبير والمحفزة والمملوكة سياسياً لتسريع التقدم نحو تحقيق المشاريع الكبيرة لأجندة 2063.

10. **يحيط علماً** بإعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية (Ext./Assembly/Decl./3(XIX))، واستراتيجية وخطة عمل (2026-2035) البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، والخطوط التوجيهية لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، التي توفر إطاراً متكاملاً لترجمة الالتزامات القارية إلى إجراءات على المستويين الوطني والإقليمي من خلال خطط الاستثمار الزراعي الغذائي الوطنية والإقليمية؛

11. **يقر** بالتوافق القوي بين البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية ونظرية التغيير لخطة التنفيذ العشرية الثانية، بما في ذلك اتساق السياسات، والابتكار، والشراكات الاستراتيجية، ومشاركة المواطنين، والتمويل المحلي، فضلاً عن مساهمته في المشاريع الكبيرة لخطة التنفيذ العشرية الأولى، بما في ذلك:

(1) الازدهار: دفع نمو الإنتاج والاستثمار في مجال الأغذية الزراعية؛

(2) التكامل: تعزيز التجارة البينية الأفريقية وتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

(3) التركيز على الشعوب: تمكين الشباب والنساء والفئات الضعيفة؛

(4) السلام: معالجة انعدام الأمن الغذائي والبطالة في المناطق الريفية؛

(5) الديمقراطية: تعزيز المساءلة والحوكمة من خلال عملية استعراض فترة السنتين.

12. **يُذكّر** بمعايير تحديد المشاريع الرئيسية في إطار خطة التنفيذ العشرية الثانية، بما في ذلك التأثير الكبير، والتأثير المحفز، والملكية السياسية، وآليات المساءلة، **ويشير** إلى أن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية يفي بهذه المعايير ويتجاوزها؛

13. **يؤيد** البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية باعتباره برنامجًا رئيسيا لأجندة 2063 ليكون على النحو التالي:

(1) مدعومًا على أعلى المستويات السياسية، مع اختصاصات وخطوط إبلاغ واضحة إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي؛

(2) مدمجا في هيكل التنفيذ الرئيسي لأجندة 2063 كإجراء ذي أولوية لتسريع التحول الزراعي الغذائي؛

(3) مدعوما بموارد وآليات استثمار مخصصة، بما في ذلك صندوق تنفيذ للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

(4) يجري رصده من خلال إطار مساءلة صارم، بما في ذلك تقديم تقارير كل سنتين ودمجه في نظام الرصد والتقييم التابع للاتحاد الأفريقي لأجندة 2063.

مقرر
بشأن تعيين عشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي
الوثيقة EX.CL/1684(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بانتخاب المجلس التنفيذي لعشرة (10) أعضاء في مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي؛
2. **يعين** الدول الأعضاء العشر (10) التالية في مجلس السلم والأمن لولاية مدتها سنتان (2):

الرقم	البلد	الإقليم
.1	جمهورية الكونغو الديمقراطية	الوسط
.2	الجابون	الوسط
.3	الصومال	الشرق
.4	أوغندا	الشرق
.5	المغرب	الشمال
.6	ليسوتو	الجنوب
.7	جنوب أفريقيا	الجنوب
.8	بنين	الغرب
.9	كوت ديفوار	الغرب
.10	سيراليون	الغرب

مقرر

بشأن انتخاب هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي لعام 2026

إنّ المؤتمر؛

1. ينتخب هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد لعام 2026 على النحو التالي:

1) الرئيس: جمهورية بوروندي

2) النائب الأول للرئيس: إقليم الغرب

3) النائب الثاني للرئيس: جمهورية تنزانيا المتحدة

4) النائب الثالث للرئيس: إقليم الشمال

5) المقرر: جمهورية أنجولا

مقرر
بشأن موعد ومكان انعقاد الدورة العادية الأربعين (40) لمؤتمر الاتحاد الأفريقي

إنّ المؤتمر؛

1. يقرر أن تكون مواعيد انعقاد الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر والتي ستُعقد في أديس أبابا، إثيوبيا، على النحو التالي:

   1) الدورة العادية الثالثة والخمسون (53) للجنة الممثلين الدائمين، من 7 إلى 22 ديسمبر 2026؛

   2) الدورة العادية الخمسون (50) للمجلس التنفيذي، 27 و28 يناير 2027؛

   3) الدورة العادية الأربعون (40) للمؤتمر، 30 و31 يناير 2027.

2. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع الترتيبات اللازمة لاستضافة الدورة العادية الأربعين (40) للمؤتمر والاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين بنجاح وفقًا للتواريخ المذكورة أعلاه.

مقرر
بشأن موعد ومكان انعقاد اجتماع التنسيق نصف السنوي الثامن

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** المقررين Assembly/AU/Dec.635 (XXVIII) وAssembly/AU/Dec.687 (XXX) الصادرين في يناير 2017 ويناير 2018 على التوالي بشأن اجتماع التنسيق نصف السنوي؛

2. **يقرر** أن تكون مواعيد اجتماع التنسيق نصف السنوي الثامن ودورتي المجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين التحضيريتين له على النحو التالي:

1) الدورة العادية الثانية والخمسون للجنة الممثلين الدائمين، من 3 إلى 17 يونيو 2026، في أديس أبابا، إثيوبيا؛

2) الدورة العادية التاسعة والأربعون للمجلس التنفيذي، يومي 24 و25 يونيو 2026 في العلمين، مصر؛

3) اجتماع التنسيق نصف السنوي الثامن بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، في 27 يونيو 2026 في العلمين، مصر؛

3. **يطلب** من المفوضية اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم اجتماع التنسيق نصف السنوي الثامن بالإضافة إلى الاجتماعات التحضيرية للمجلس التنفيذي ولجنة الممثلين الدائمين، وفقًا للتواريخ المذكورة أعلاه.

4. **يحيط علما** بالعروض المقدمة من الجابون وليبيريا وزيمبابوي لاستضافة اجتماع التنسيق نصف السنوي التاسع ودورة المجلس التنفيذي التحضيرية في يونيو 2027، **ويشجع** الدول الأعضاء الثلاث على إجراء مشاورات بهدف التوصل إلى توافق بشأن ترتيبات الاستضافة.

مقرر
بشأن جدول تقدير الأنصبة والمساهمات

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.938(XXXVIII) الصادر في فبراير 2025 والذي أحاط علما بأن عام 2026 يمثل السنة الأخيرة من تنفيذ جدول تقدير الأنصبة الحالي لمساهمات الدول الأعضاء (2026-2024) وأصدر توجيهاته إلى المفوضية ببدء عملية صياغة جدول تقدير الأنصبة الجديد ليتم بحثه واعتماده من قبل المؤتمر في فبراير 2026، وفقًا للإجراءات الواجبة.

2. **يرحب ببالغ التقدير** قرار جمهورية أنجولا بالاحتفاظ بوضعها في المستوى الأول، وهو قرار يؤكد مجدداً التزام الدولة العضو المستمر بالاستدامة المالية للاتحاد الأفريقي وضمان سير عمله بشكل فعال، **مع الإشارة** إلى أن هذا القرار سيساهم في تخفيف العبء المالي الإجمالي على مجمل الأعضاء في الاتحاد.

3. **يحيط علما** بمقرر المجلس التنفيذي بشأن تقرير الجلسة المشتركة بين اللجنة الوزارية المعنية بجدول تقدير الأنصبة والمساهمات ولجنة وزراء المالية الخمسة عشر، التي وافقت على طلب الدول الأعضاء منحها مهلة إضافية لإجراء مزيد من المشاورات مع الخبراء المعنيين في عواصمها، والطلب الموجه إلى كل من المفوضية وخبراء لجنة وزراء المالية الخمسة عشر مواصلة المشاورات بشأن جدول تقدير الأنصبة المقترح للفترة 2027-2029، مع مراعاة طلب جمهورية أنجولا، وتقديم خيار واحد إلى الدورة العادية التاسعة والأربعين للمجلس التنفيذي، في يوليو 2026، لبحثه واعتماده، بعد اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

4. **يقرر** تفويض صلاحيات اعتماد جدول تقدير الأنصبة إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية التاسعة والأربعين في يوليو 2026.

مقرر
بشأن تقرير الاجتماع العادي الخامس للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها
الوثيقة. Assembly/AU/9(XXXIX)

إنّ المؤتمر؛

1. **إذ يستحضر** القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ولا سيما المادة 9(1)(أ)، التي تخوّل المؤتمر تحديد السياسات المشتركة للاتحاد؛

2. **وإذ يستحضر كذلك** قواعد الإجراءات المعدّلة للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، التي يُنشئ لجنة رؤساء الدول والحكومات بوصفها أعلى هيئة في هيكل المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والتي تتولى الإشراف السياسي والتوجيه الاستراتيجي؛

3. **وإذ يستحضر كذلك** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.924(XXXVIII)، الذي "يُقرّ ويؤكد بقوة الدور المحوري الذي يضطلع به المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها في حماية الصحة العامة في أفريقيا، وذلك من خلال توفير التوجيه الاستراتيجي والدعم للدول الأعضاء، بفضل دوره كوكالة الصحة العامة في أفريقيا، وفقًا لنظامه الأساسي، والعمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد، والوكالة الأفريقية للأدوية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وغيرها من أجهزة الاتحاد الأفريقي، في جميع جوانب الصحة العامة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمويل الصحي المحلي والدولي، والتصنيع المحلي للمستلزمات الصحية، وآلية الشراء المجمع الأفريقية، والمشاركة المجتمعية، ورقمنة نظم المعلومات الصحية، والعديد من الابتكارات الأخرى في مجال الصحة".

4. **يعتمد** تقرير الاجتماع العادي الخامس للجنة رؤساء الدول والحكومات للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، المنعقد في 9 فبراير 2026، مع التوصيات الواردة فيه؛

5. **يؤكد مجدداً** التزام القارة بأجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية، **ويجيز** الانتقال من النظام الصحي العام الجديد إلى أجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية باعتبارها الإطار القاري التوجيهي لتحقيق السيادة الصحية والمرونة والاكتفاء الذاتي على المدى البعيد؛

6. **يعرب عن قلقه** إزاء استمرار اعتماد أفريقيا على المساعدات الإنمائية الخارجية في مجال الصحة، **ويؤيد** نتائج الدراسة التي أجراها ونشرها المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها بعنوان "الآثار المالية لأجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية[4]"، والتي تهدف إلى معالجة أوجه القصور في القطاع الصحي، وتوسيع الحيز المالي المخصص للصحة، وتعزيز تعبئة الموارد المحلية، وتسريع التصنيع المحلي للمنتجات الصحية؛

[4] https://africacdc.org/news-item/financing-africashealth-security-and-sovereignty/

7. **يشيد** بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لما حققه من تعزيز القيادة القارية، والتطوير المؤسسي، والحوكمة، والإدارة المالية منذ عام 2023 وحتى الآن تحت قيادة المدير العام، الدكتور جان كاسيا، والتي تمخض عنها ما يلي:

- صياغة رؤية قارية واضحة من خلال أجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية؛
- زيادة في محفظة المنح المُدارة داخليًا من 52 مليون دولار أمريكي في عام 2022 إلى 462 مليون دولار أمريكي في عام 2025، وتعبئة حوالي 40 مليار دولار أمريكي كدعم مباشر من الشركاء للدول الأعضاء؛
- تحسن تنفيذ الميزانية من 34% إلى 95% خلال الفترة نفسها؛
- انخفاض في تفشي الأمراض في عام 2025 مقارنةً بالسنوات الثلاث السابقة، مما يعكس الاستثمارات المستمرة في المراقبة، والتسلسل الجيني، والمعاهد الوطنية للصحة العامة، ومراكز عمليات الطوارئ الصحية العامة، والصحة الرقمية، والتصنيع المحلي، والمبادرات ذات الصلة؛

8. **يُشيد كذلك** بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لالتزامه بالشفافية والمساءلة من خلال تقديم تقارير منتظمة إلى الدول الأعضاء عن الموارد المُعبأة والاستثمارات المدعومة من خلال جهوده في الدعوة مع الشركاء؛

9. **يُشيد كذلك** بالمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لإعلانه التاريخي، وإدارته الفعالة، ورفعه في يناير 2026 حالة طوارئ صحية عامة تتعلق بالأمن القاري؛

10. **يهنئ** فخامة الرئيس جون دراماني ماهاما على " مبادرة أكرا لإعادة الصياغة"، المتوافقة مع أجندة سيادة أفريقيا، وعلى اختياره ضمن قائمة "ديفيكس باور 50" للقادة العالميين؛

11. **يهنئ أيضا فخامة الرئيس جواو مانويل جونشالفيز لورينسو** وجمهورية أنجولا على مساهمتها السنوية الطوعية البالغة 5 ملايين دولار أمريكي للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والتي حفزت التزامات مماثلة من دول أعضاء أخرى من أجل ملكية وسيادة المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، **ويجيز "مبادرة الرئيسجواو مانويل جونشالفيز لورينسو للمساهمة الطوعية في المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها"** لزيادة المساهمات الأفريقية للمركز وصندوق مكافحة الأوبئة الأفريقي، كوسيلة لتفعيل السيادة الصحية على المستوى القاري؛

12. **يطلب** من أجهزة صنع السياسة المعنية للاتحاد الأفريقي، في سياق تراجع المساعدات الإنمائية الخارجية في مجال الصحة للدول الأعضاء الأفريقية **ويستحضر** مقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec.924(XXXVIII)، بشأن بحث مسألة التمويل المستدام للمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بما في ذلك هيكل التوظيف، على أن يتم تمويله من قبل الدول الأعضاء من أجل ضمان الأداء الكامل والتنفيذ الفعال لولايته، وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها إلى جانب الترتيبات المماثلة المطبقة على أجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى؛

13. **يوجه** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها للتعاون مع المفوضية بغية ضمان تمثيل أفريقيا في مبادرات الصحة العالمية الرئيسية وتمثيله فيها، بما في ذلك التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والتحالف من أجل ابتكارات التأهب للأوبئة، والصندوق العالمي، وصندوق مكافحة الأوبئة، وداخل

منتديات حوكمة الصحة وجمعية الصحة العالمية، ومنتدى التعاون بين الصين وأفريقيا والمنصات المتعددة الأطراف ذات الصلة الأخرى، **ويطلب أيضاً** من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها تقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي؛

14. **يشجع** الدول الأعضاء على ضمان تقديم دعم قابل للتنبؤ ومستدام للدول الأعضاء بما يتماشى مع أجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية؛ **ويشجع كذلك** الدول الأعضاء كذلك على زيادة التمويل المحلي والمبتكر للقطاع الصحي وفقًا لتوصيات أجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية.

15. **يُشيد** بفخامة الرئيس ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا ومناصر الاتحاد الأفريقي للتصنيع المحلي، لعقده قمة استثنائية حول التصنيع المحلي الشامل للسلع الصحية في أبريل 2026 في نيروبي، **ويطلب** من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها العمل مع إدارة الصحة والخدمات الإنسانية لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، والوكالة الأفريقية للأدوية، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لدعم التنظيم الناجح لهذه القمة الاستثنائية وتقديم تقرير بنتائجها إلى الدورة العادية الأربعين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، **يوصي** بتنظيم القمة الاستثنائية بالتزامن مع القمة الاستثنائية حول الصحة لضمان اتساق توجهات السياسة العامة والرسائل والمشاركة، أوتنظيم القمة الاستثنائية حول التصنيع المحلي في 2027؛

16. **يُوافق** على إنشاء لجنة علمية طبية أفريقية رفيعة المستوى مستقلة تحت رعاية المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، بالتعاون مع الوكالة الأفريقية للأدوية والمفوضية، لتحديد وتكريم التميز الأفريقي في الطب والصحة العامة. **ويُجيز** إنشاء **"جائزة الطب الأفريقي"؛ ويقرر** أن تُمنح الجائزة سنويًا على هامش مؤتمر الاتحاد الأفريقي، ويُسلّمها رئيس الاتحاد الأفريقي؛

17. **يُوافق كذلك** على إنشاء وتعيين لجنة وزارية أفريقية رفيعة المستوى معنية بإصلاح المنظومة الصحية العالمية، **ويطلب** من المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها تقديم تقرير عن التقدم المُحرز.

18. **يُشيد** بجمهورية جنوب أفريقيا والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لاستضافتهما الناجحة للمؤتمر الدولي للصحة العامة في أفريقيا لعام 2025 في ديربان، **ويشكر** جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لقبولها استضافة المؤتمر الدولي للصحة العامة في أفريقيا لعام 2026 في نوفمبر 2026؛

19. **يحث** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على ما يلي:

أ. توقيع اتفاقية تبادل البيانات مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها؛
ب. الانضمام إلى آلية الشراء المجمع الأفريقية؛

20. يُؤيد ترشيح:

أ. **فخامة السيدة سامية سولوهو حسن،** رئيسة جمهورية تنزانيا المتحدة، بصفتها مناصرة الاتحاد الأفريقي لصحة الأمهات والأطفال؛
ب. **فخامة السيد آبي أحمد علي،** رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي للذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية؛

21. **يوجه** المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها لتقديم تقرير عن التقدم المحرز إلى الاجتماع التنسيقي الثامن لمنتصف العام (يونيو 2026)، والدورتين العاديتين التاسعة والأربعين، والخمسين للمجلس التنفيذي، والدورة العادية الأربعين للمؤتمر بشأن تنفيذ أجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية الأفريقية، وأجندة لوساكا، وآلية الشراء المجمع الأفريقية، وصندوق مكافحة الأوبئة الأفريقي، والتحول الرقمي، وتعزيز قدرات منع الأوبئة والتأهب والتصدي لها.

مقرر
بشأن التقرير المرحلي عن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي
قدمه فخامة الرئيس الدكتور ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا
الوثيقة. Assembly/AU/5(XXXIX) .

إنّ المؤتمر؛

1. **إذ يستحضر** مقرراته السابقة بشأن الإصلاح المؤسسي للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك مقررات المؤتمر **Assembly/AU/Dec.635 (XXVIII)** (2017)، و **Assembly/AU/Dec.687 (XXX)**(2018)، و **Assembly/AU/Dec.733 (XXXII)** (2019)، و**Assembly/AU/Dec.798 (XXXIV)** (2021)، بالإضافة إلى المقرر **Assembly/AU/Dec.605 (XXVII)** (2016) بشأن تمويل الاتحاد

2. **وإذ يستحضر كذلك** المقررين الصادرين عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي **Assembly/AU/Dec.815(XXXV)** و**Assembly/AU/Dec.842(XXXVI)** في عامي 2022 و2023 على التوالي، واللذين أكدا مجدداً على ضرورة تعزيز كفاءة وفعالية أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ووكالاته؛

3. **وإذ يلاحظ بقلق** التهديدات والتحديات المتزايدة التعقيد، والتطور السريع للمشهد الأمني العالمي والقاري الذي يُقيّد منظومة السلم والأمن الحالية للاتحاد الأفريقي؛

4. **وإذ يعقد العزم** على تعزيز المنظومة الأفريقية للسلم والأمن من خلال الفعالية المؤسسية والكفاءة والتمويل المستدام وتعزيز الروابط مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية؛

5. **وإذ يعقد العزم كذلك** على إعادة تنشيط دور الاتحاد الأفريقي القيادي في الوساطة والدبلوماسية الوقائية وعمليات دعم السلام والإنذار المبكر والاستجابة السريعة؛

6. **وإذ يُشير** إلى أجندة 2063 التي تُؤكد على اكتفاء أفريقيا الذاتي واستقلالها المالي وفعالية مؤسساتها؛

7. **وإذ يؤكد مجدداً** على مركزية التمويل المستدام والحكم الرشيد والتماسك المؤسسي في ضمان وفاء الاتحاد الأفريقي بولاياته بفعالية؛

8. **وإذ يدرك** ضرورة تعميق الإصلاحات المؤسسية الجارية، وتعزيز كفاءة تنفيذ الميزانية، وتبسيط جدول أعمال المؤتمر، وترشيد أجهزة الاتحاد الأفريقي ومؤسساته ووكالاته لتحسين الأداء والمساءلة؛

يقرر ما يلي:

9. **يقرّر** إجراء عملية إصلاح الاتحاد الأفريقي بكفاءة وفي الوقت المناسب وفقا لنهج دراسة كل حالة على حدة، بدءًا من فبراير 2026، بالتعاون مع لجنة الممثلين الدائمين ومن خلال أجهزة صنع السياسة ذات الصلة بقيادة مناصر الإصلاحات.

فيما يتعلق بالسلم والأمن

10. **يرحب** بإنشاء الفريق الرفيع المستوى وفقاً لمقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec.920(XXXVIII)** الصادر عن دورتع العادية الثامنة والثلاثين في فبراير 2025؛

11. **يحيط علماً** بنتائج وتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بمراجعة أطر الاتحاد الأفريقي للحكم والسلم والأمن، باعتباره خطوة حاسمة في إعادة تنشيط آليات السلم والأمن الجماعية في أفريقيا؛

12. **يوعز** إلى رئيس المفوضية بإعداد توصيات بشأن تعزيز الأداء الوظيفي للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن في المجالات الهامة للوساطة والحوار والدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر والاستجابة ومكافحة الإرهاب وعمليات دعم السلام، وتقديم توصيات ملموسة، باتباع الإجراءات الواجبة، إلى المؤتمر في يناير 2027.

13. **يوعز** إلى رئيس الاتحاد الأفريقي بتوجيه دعوة إلى الدول الأعضاء بحلول يونيو 2026 لترشيح لجنة مستقلة مؤلفة من خمسة (5) خبراء (في المجالات العسكرية أو الأكاديمية أو مراكز الفكر أو الدبلوماسية) من كل إقليم من الأقاليم الخمسة، بدعم من فريق العمل المشترك التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي، لوضع مشروع خطة تنفيذ متناسقة للمنظومة الأفريقية للحكم--المنظومة الأفريقية للسلم والأمن تقضي على الانعزال وتعزز التماسك المؤسسي .

14. **يوعز أيضا** بأن يتشاور فريق الخبراء المستقل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية ومجلس السلم والأمن والدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، حسب الاقتضاء، وأن يقدم تقريره إلى رئيس الاتحاد من أجل إحالته، وفقاً للإجراءات الواجبة، إلى المؤتمر خلال دورته العادية الأربعين في يناير 2027 .

15. **يشجع** مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي على ضمان تفاعلات منتظمة ومحددة زمنيًا مع لجنة العشرة على مستوى السفراء والدول الأعضاء الثلاث في الاتحاد الأفريقي الممثلة في مجلس الأمن للأمم المتحدة من أجل بناء توافق بشأن مسائل السلام والأمن والتوصل إلى مواقف أفريقية مشتركة.

16. **يُحيط علماً** بالتقدم المُحرز في تحديث خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق، ونتائج الاجتماع المعقود بشأن التقييم الاستراتيجي لمنتصف المدة لخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا.

17. **يُلاحظ** أن البرنامج الرائد لإسكات البنادق سينتهي في عام 2030، **ويُشدد** على ضرورة مراجعة وتحديث خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي استناداً إلى الدروس المُستفادة،

لتكون خارطة طريق مرنة، ومُراعية للسياق، وقابلة للتكيف، على أن تخضع خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي لمراجعة دورية.

18. **يحيط علماً كذلك** بالجهود الكبيرة المبذولة في معالجة التغييرات غير الدستورية للحكومات في القارة من خلال أدوات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، **ويُشجع** رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي على مواصلة مساعيه الحميدة والآليات القائمة للتواصل مع الدول الخاضعة للعقوبات، ودعمها في وضع وتنفيذ خارطة طريق للانتقال إلى النظام الدستوري.

إعادة تموضع أفريقيا في ظل إعادة الضبط الجيوسياسي وإحياء الفكر الوحدوي الأفريقي

19. **يوعز** إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بتوجيه دعوة إلى الدول الأعضاء لترشيح خمسة (5) خبراء كبار في السياسة الخارجية بواقع واحد (1) من كل إقليم لوضع مشروع إطار للسياسة الخارجية الأفريقية ترتكز على القيم المشتركة للوحدة الأفريقية والتضامن والازدهار المشترك والأمن الجماعي، ويستند إلى القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، ويهدف إلى تعزيز دور أفريقيا في العلاقات الدولية، بما في ذلك السياقات المتعددة الأطراف العالمية .

20. **يوعز كذلك** إلى الخبراء بتقديم تقرير إلى رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل إحالته إلى المؤتمر وفقا للإجراءات اللازمة للنظر فيه خلال دورته العادية الأربعين في يناير 2027. وينبغي الخبراء التشاور مع كيانات الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين حسب الاقتضاء.

سد الفجوة بين الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة

21. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي إضفاء الطابع المؤسسي على آليات الامتثال والمساءلة من خلال الاستفادة من الحوار السياسي الرفيع المستوى والمراجعات المشتركة بين الأقران بما في ذلك المشاورات السنوية لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي/الأجهزة الإقليمية لضمان اتخاذ إجراءات فورية بعد الإنذار المبكر.

22. **يطلب كذلك** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن، وضع مشروع خطوط توجيهية للاستجابة المبكرة للاتحاد الأفريقي تحدد المحفزات والعتبات، وتُضفي الطابع المؤسسي على الاستجابة وتضع جداول زمنية، وتقديمها إلى مجلس السلم والأمن بحلول يونيو 2026 للنظر فيها.

فيما يخص تعزيز مشاركة المواطنين والأفريقيين في المهجر ومعرفتهم وشعورهم بالانتماء للاتحاد الأفريقي

23. **يطلب** من رئيس المفوضية إعادة تنشيط استراتيجية الاتصال القارية للاتحاد الأفريقي، وإشراك المذيعين والصحفيين وخبراء العلاقات العامة والشباب والعاملين في مجال الإعلام الرقمي الأفريقي، لتعزيز وعي المواطنين والمهجر الأفريقي ومشاركتهم وشعورهم بالانتماء للاتحاد الأفريقي، وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس التنفيذي بحلول يناير 2027.

فيما يخص تسخير التكنولوجيات الناشئة لتحقيق التحول وتعزيز قدرة أفريقيا على الصمود

24. **يُحيط علماً** بالتقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي في التطوير الاستراتيجي للسياسات والأطر المعيارية المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، والقدرات الحاسوبية، والاستخدام السلمي للفضاء الخارجي.

25. **يطلب** من المفوضية إعداد أنظمة إنذار مبكر قائمة على الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيات الفضاء الخارجي لتعزيز الوعي الظرفي، وتقييم المخاطر، والوقاية، واتخاذ قرارات مستنيرة للاستجابة المبكرة.

فيما يخص تعزيز الدبلوماسية الوقائية والوساطة

26. **يطلب** من المفوضية، من خلال إدارتها ذات الصلة، إنشاء فريق عمل مشتركة بين الإدارات فعال لدعم هيئة الحكماء في نشر الحوار السياسي واستدامته في حالات الأزمات.

فيما يخص تمويل الاتحاد

27. **يستحضر** المقرر **AU/Dec.578(XXV)** الصادر في يونيو 2015، والذي التزمت فيه الدول الأعضاء بتمويل 100% من الميزانية التشغيلية للاتحاد الأفريقي، و75% من الميزانية البرنامجية، و25% من ميزانية عمليات حفظ السلام.

28. **يستحضر كذلك** المقرر **AU/Dec.605(XXVII)** الصادر في يوليو 2016، والذي فرض رسوم استيراد بنسبة 0,2% على الواردات المؤهلة كآلية للتمويل المستدام للاتحاد.

29. **يلاحظ** أن الدول الأعضاء لا تموّل حاليًا سوى 24% من الميزانية البرنامجية للاتحاد الأفريقي، وأن الأهداف المذكورة أعلاه لم تُنفّذ بالكامل، وأن ميزانية عمليات دعم السلام لا تزال تعتمد بشكل كبير على الشركاء الخارجيين.

30. **يؤكد مجددًا** التزامه بضمان تمويل الاتحاد الأفريقي بطريقة قابلة للتنبؤ ومستدامة وعادلة وخاضعة للمساءلة، بملكية كاملة من جانب الدول الأعضاء؛

31. **يُحيط علمًا** بتوصية الفريق الرفيع المستوى بتوسيع موارد صندوق السلام من 400 مليون دولار أمريكي إلى مليار دولار أمريكي من خلال تنويع مصادر التمويل وإنشاء آلية لتجديد موارده؛ وإقامة شراكات مع تحالف المؤسسات المالية الأفريقية؛ والاستفادة من قدرة رؤساء الدول على تعبئة المؤسسات المالية وقادة القطاع الخاص والجهات الخيرية للمساهمة في صندوق السلام.

32. **يطلب** من الممثل السامي المعني بتمويل الاتحاد، بدعم من المفوضية، إجراء المزيد من المشاورات مع الدول الأعضاء لتعزيز التوافق في الآراء بشأن قضايا التمويل الاستراتيجية الرئيسية.

33. **وإذ يستحضر** مقرر المؤتمر **Assembly/AU/Dec.920(XXXVIII)** الصادر في فبراير 2025:

(أ) يطلب من ممثل الاتحاد الأفريقي السامي المعني بتمويل الاتحاد الإسراع بإجراء المشاورات حول التقدم المحرز في التمويل الشامل للاتحاد؛

(ب) يوعز إلى المجلس التنفيذي بعقد دورة استثنائية تجمع بين وزراء الخارجية ووزراء المالية في الدول الأعضاء لتعزيز تمويل الاتحاد وصندوق السلام، بما يتماشى مع المقرر **Assembly/AU/Dec.687 (XXX)** الصادر في يناير 2018، وذلك في موعد أقصاه نوفمبر 2026.

34. **يوعز كذلك** إلى ممثل الاتحاد الأفريقي السامي المعني بتمويل الاتحاد بتقديم تقرير إلى دورة المجلس التنفيذي الاستثنائية المذكورة أعلاه.

35. **يقرر** توظيف الموارد المالية المحلية ودعم المؤسسات المالية الأفريقية لتكملة مساهمات الدول الأعضاء في تمويل البرامج ذات الأولوية لأجندة 2063. **ويوعز** إلى المجلس التنفيذي بدعوة الرؤساء التنفيذيين للمؤسسات المالية الأفريقية إلى المشاركة في الدورة الاستثنائية لبحث آليات تمويل البرامج ذات الأولوية لأجندة 2063.

36. **يطلب** من رئيس المفوضية وممثل الاتحاد الأفريقي السامي المعني بالتمويل، بالتشاور الوثيق مع هيئة مكتب المؤتمر مجلس السلم والأمن والأعضاء الأفريقيين الثلاثة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، إعادة الانخراط والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2719 (2023) بشأن التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي

فيما يخص ترشيد جدول أعمال القمة

37. **يستحضر** المقررين AU/Dec. 582 و(2017) AU/635، اللذين يضمنان تركيز كل قمة على ثلاثة (3) بنود قارية استراتيجية ذات أثر كبير (الشؤون السياسية والسلم والأمن؛ التكامل الاقتصادي بما في ذلك منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ والتمثيل العالمي لأفريقيا وصوتها) بما يتوافق مع أهداف المقرر (AU/920 بشأن لإصلاح المؤسسي.

38. **يحصر** جدول الأعمال في يوم واحد ونصف كحد أقصى لضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء على أعلى مستوى ممكن والسماح باتخاذ القرارات بشأن القضايا القارية ذات الأهمية الاستراتيجية.

39. **يقرر** اعتماد صيغة جديدة لجدول أعمال قمة الاتحاد الأفريقي، بما يتماشى مع المقرر 635 (2017). تُرفق بهذا المقرر الصيغة المعدلة لجدول الأعمال باعتباره الملحق 1.

فيما يخص تصنيف مقررات المؤتمر

40. **يُحيط علماً** بالتقدم المُحرز في الدراسة المتعلقة بتصنيف مقررات أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي؛

41. **يوعز** إلى لجنة الممثلين الدائمين، من خلال لجنتيها الفرعية للقواعد والمؤهلات والمعايير، والإصلاحات الهيكلية، بالتعاون مع أجهزة ومؤسسات الاتحاد الأفريقي الأخرى ذات الصلة،

بإنجاز العمل وتقديم التوصيات إلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمجلس التنفيذي في يونيو 2026.

فيما يخص تفعيل محكمة العدل للاتحاد الأفريقي

42. **يستحضر** بروتوكول محكمة العدل للاتحاد الأفريقي الذي اعتمدته الدورة العادية الثانية للمؤتمر في يوليو 2003 في مابوتو، موزمبيق، والذي دخل حيز التنفيذ في 11 فبراير 2009؛

43. **يستحضر كذلك** المقرر **Assembly/AU/Dec.920(XXXVIII)** الصادر عن دورته العادية الثامنة والثلاثون في فبراير2025، والذي **طلب** من المفوضية ولجنة الممثلين الدائمين والجهات المعنية تقديم الآثار القانونية والهيكلية والمالية اللازمة لتفعيل محكمة العدل وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس التنفيذي في يونيو 2026،

44. **يطلب** التنفيذ العاجل للمقرر المذكور وتقديم التقرير إلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمجلس التنفيذي في يونيو 2026.

فيما يخص البرلمان الأفريقي

45. **يطلب** من هيئة مكتب البرلمان الأفريقي وجميع أعضائها، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، تكثيف جهود التوعية والتواصل مع الدول الأعضاء بشأن التصديق على بروتوكول مالابو.

فيما يخص إعادة هيكلة أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته ومكاتبه

46. **يُحيط علماً** بالتقدم المُحرز من خلال بحث سبعة وثلاثين (37) كياناً من قِبل اللجنة الفرعية للإصلاحات الهيكلية التابعة للجنة الممثلين الدائمين في إطار المرحلة الأولى؛

47. **يوعز** بتقديم التقرير عن مراجعة الهياكل في إطار المرحلة الثانية إلى لجنة الممثلين الدائمين دون تأخير، لتمكينها من تقديم توصياتها إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية في يناير 2027.

48. **يوعز كذلك** بأن تبحث الدورة الاستثنائية المنعقدة للمجلس التنفيذي المذكورة في الآثار المالية الناجمة عن إعادة هيكلة أجهزة الاتحاد الأفريقي ووكالاته ومكاتبه، وذلك لتعزيز تمويل الاتحاد وصندوق السلام،

فيما يخص توزيع العمل

49. **يحيط علمًا** بالتقدم المحرز في استكمال صياغة إطار توزيع المهام، **ويحث** المفوضية على اختتام المشاورات بين الاتحاد الأفريقي المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية والدول الأعضاء لضمان استكمال صياغة الإطار لاعتماده من قبل المؤتمر في دورته العادية الأربعين في يناير 2027.

فيما يخص الميزانية

50. **يقرر** الموافقة على ميزانية قدرها 950 ألف دولار من أموال القطاع الخاص الموجودة لتمكين مفوضية الاتحاد الأفريقي من تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالإصلاح، بما في ذلك الدورة الاستثنائية للمجلس التنفيذي التي تجمع وزراء الخارجية ووزراء المالية في عام 2026.

مقرر

بشأن الإحاطة المقدمة من الرئيس سيريل رامافوزا حول نتائج قمة قادة مجموعة العشرين، 22-23 نوفمبر 2025، جوهانسبرغ

تسليم نتائج مجموعة العشرين على المستوى القاري

الوثيقة Assembly/AU/6(XXXIX)

إنّ المؤتمر؛

1. **يؤكد مجددا** مقرره السابق رقم Assembly/AU/Dec.873 (XXXVII) بشأن طرائق مشاركة الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين والأولويات الأساسية لمجموعة العشرين التي ينبغي السعي لتحقيقها

2. **يرحب مع التقدير** بالإحاطة التي قدمها فخامة الرئيس سيريل رامافوسا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بصفته رئيس مجموعة العشرين في عام 2025، بشأن النتائج الرئيسية لرئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين، وتركيزها على مبادئ "أوبونتو" والتضامن والمساواة والاستدامة، حيث يُعتبر نمو أفريقيا وتطورها ركيزة أساسية لأجندة مجموعة العشرين.

3. **يهنئ** جنوب أفريقيا على قمة قادة مجموعة العشرين الناجحة **ويرحب** بالنتائج التي توصلت إليها مجموعة العشرين في جوهانسبرغ والتي ساهمت في تعزيز مصالح أفريقيا، بما في ذلك:

1.3 أربع أولويات رفيعة المستوى لمجموعة العشرين: اتخاذ إجراءات لتعزيز الصمود والاستجابة للكوارث، ضمان استدامة الديون للدول ذات الدخل المنخفض، تعبئة التمويل الممكن التنبؤ به والمتزايد من أجل التحول العادل في مجال الطاقة، واستغلال المعادن الحيوية للنمو الشامل والتنمية المستدامة.

2.3 ثلاث فرق عمل معنية بما يلي: النمو الاقتصادي الشامل والتصنيع والتوظيف وتقليل عدم المساواة والأمن الغذائي والذكاء الاصطناعي وإدارة البيانات والابتكار من أجل التنمية المستدامة والمخرجات الرفيعة المستوى مثل الاتفاق مع أفريقيا وتقييم قمة مجموعة العشرين بعد عشرين قمة للقادة

3.3 وضع تقرير لجنة خبراء أفريقيا لمجموعة العشرين عن النمو والديون والتنمية: فرص الشراكة الأفريقية الجديدة، ودعوة الفريق إلى شراكة عالمية جديدة تركز على أفريقيا من أجل دفع النمو المستدام والازدهار المشترك في القرن الحادي والعشرين.

4.3 إنشاء لجنة مجموعة العشرين الاستثنائية للخبراء المستقلين المعنية بعدم المساواة العالمية وتوصية اللجنة بإنشاء لجنة دولية دائمة معنية بعدم المساواة.

4. **يرحب** بخطوة جنوب أفريقيا غير المسبوقة باستضافة ثلاثة اجتماعات لمجموعة العشرين في القارة، وهي اجتماع فريق العمل الثاني المعني بالأمن الغذائي في القاهرة، مصر، من 1 إلى 3 سبتمبر 2025،

واجتماع التوعية لمجموعة العشرين في أفريقيا حول التصنيع والزراعة في أبوجا، نيجيريا في 3 نوفمبر 2025 والحدث الجانبي الرفيع المستوى لمجموعة العشرين حول استدامة الديون وتكلفة رأس المال، في أديس أبابا، إثيوبيا، في 10 نوفمبر 2025.

5. **يرحب أيضا** بجهود رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين في تعزيز اتفاق مجموعة العشرين مع أفريقيا، بما في ذلك إطلاق مرحلته الثانية (2033-2025) من خلال إنشاء صندوق متعدد المانحين تابع لمجموعة البنك الدولي، **ويحيط علما** بعضوي الاتفاق الجديدين وهما جمهورية زامبيا وجمهورية أنغولا.

يقرر ما يلي:

أولا. التنسيق القاري ومتابعة مجموعة العشرين

6. **يقرر** إنشاء آلية تنسيق قارية محددة المدة معنية بمتابعة مجموعة العشرين، بتنسيق من مفوضية الاتحاد الأفريقي، لضمان توافق الإجراءات القارية والإقليمية والوطنية المتمخضة عن اجتماعات مجموعة العشرين ذات الصلة بأفريقيا.

ثانيا. معالجة عدم المساواة والحوكمة كعوامل تمكينية للتنمية

7. **يجيز** تقرير وتوصيات لجنة مجموعة العشرين الاستثنائية المعنية بعدم المساواة العالمية.

8. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء وشركائها، وضع إطار عمل قاري لتقليل عدم المساواة يجمع المبادرات القائمة ويقوي البيانات والأدلة ويدعم التعلم السياسي عبر الدول.

ثالثا: شراكة عالمية جديدة مع أفريقيا

9. **يؤيد** نتائج وتوصيات فريق خبراء أفريقيا التابع لمجموعة العشرين.

10. **يرحب** بدعوة لجنة خبراء أفريقيا التابعة لمجموعة العشرين إلى شراكة أفريقية جديدة تركز على أفريقيا من أجل دفع النمو المستدام والازدهار المشترك في القرن الحادي والعشرين، و **يدعو** الدول الأعضاء إلى تجاوز النماذج القائمة على المساعدات نحو التنمية الإنتاجية القائمة على الاستثمار والمدعومة بسياسات داخلية قوية ومؤسسات فعالة على مستوى أفريقيا، والتكامل القاري، **ويدعو أيضا** مجموعة العشرين والمجتمع الدولي للتحرك بحسم من خلال الاستثمار والإصلاح والشراكة الحقيقية لوضع أفريقيا كركيزة لنظام عالمي أكثر توازنا ومرونة وازدهارا.

رابعاً: معالجة التحديات الاقتصادية والمالية في أفريقيا

11. **يُقرّ** بالتركيز المتزايد لمسار التمويل لمجموعة العشرين في عام 2025 على معالجة التحديات الاقتصادية والمالية في أفريقيا، بما في ذلك استدامة الديون، وارتفاع تكلفة رأس المال، وتطوير البنية التحتية، ومرونة الاقتصاد الكلي، والإدماج المالي، وتعبئة الموارد المحلية، والتمويل المستدام، والتأهب للأوبئة، وذلك من خلال التعاون الوثيق مع المؤسسات والشركاء الأفريقيين.

12. **يرحب** باعتماد إطار مشاركة أفريقيا في مسار التمويل لمجموعة العشرين للفترة 2026-2030، كآلية دائمة لتعميق التعاون المنظم، ومواءمة دعم مجموعة العشرين مع أولويات التنمية في أفريقيا، وضمان استداكة الإرث الأفريقي بعد انتهاء رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين.

13. **يشجع** على التنفيذ الفعال لإطار مشاركة أفريقيا من خلال ملكية وقيادة وتنسيق أفريقي قوي يرتكز على الاتحاد الأفريقي، وأجندة 2063، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من أجل الانخراط بشكل بنّاء مع شركاء مجموعة العشرين، والمؤسسات المالية الدولية، والقطاع الخاص، لخفض تكلفة رأس المال في أفريقيا، وتعزيز قدرتها على الصمود، وتقوية قدراتها الضريبية، ودفع عجلة النمو الشامل والمستدام في جميع أنحاء القارة.

14. **يلاحظ** الأهمية المتزايدة لصناديق التقاعد الأفريقية، وصناديق الثروة السيادية، وغيرها من المدخرات الطويلة الأجل كركائز أساسية لتمويل التنمية **ويوافق** على تشكيل لجنة من الخبراء الأفريقين المستقلين لدراسة وتقديم خيارات لإنشاء صندوق ثروة سيادي خلال دورة المؤتمر المقبلة.

خامسا. المعادن الحيوية والقيمة الصناعية المضافة

15. **يؤكد مجددا** أن الموارد المعدنية الحيوية في أفريقيا تشكل موردا استراتيجيا لتعزيز التنويع الاقتصادي والتصنيع والتحول الهيكلي بما يتماشى مع أجندة 2063.

16. **يرحب** بإطار **المعادن الحرجة لمجموعة العشرين**، وهو مخطط طوعي غير ملزم لضمان أن تصبح الموارد المعدنية الحيوية محركا للازدهار والتنمية المستدامة، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وضع إطار عمل لإضافة القيمة للمعادن الحرجة القارية يركز على سلاسل القيمة الإقليمية، والإثراء المحلي، وتطوير المهارات، والمعايير البيئية والاجتماعية والإدارية، والتقاسم العادل للمنافع.

17. **يقرر** ضرورة أن يقدم وزراء التعدين الأفريقيون تقارير منتظمة إلى المجلس التنفيذي والمؤتمر عن التقدم المحرز في دفع أجندة المعادن الحيوية في أفريقيا ومساهمتها في تنويع الاقتصاد والتحول الهيكلي.

سادسا: الأمن الغذائي

18. **يدعو** القطاعين العام والخاص إلى تنفيذ حوافز مستهدفة لتشجيع السلوك التجاري المسؤول للمنتجين والتجار وغيرهم من الفاعلين عبر سلاسل التوريد، وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية، **والاحتياطيات الغذائية الطارئة الإقليمية والوطنية**، والبحث والتطوير، والتعليم والتدريب، لاسما للمزارعين الصغار والمزارعين الأسريين، وخاصة الشباب والنساء العاملين في مجال الزراعة.

19. **يرحب** بنهج "أوبونتو" لمجموعة العشرين بشأن الأمن الغذائي والتغذية، وتقلبات أسعار الغذاء المفرطة التي تم تقديمها خلال الاجتماع الوزاري لمجموعة العشرين حول الأمن الغذائي والتي تسعى لمعالجة الآثار السلبية لتقلبات أسعار الغذاء المفرطة، خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض، وتوضيح العزم المشترك لتشكيل مستقبل يسمح لجميع الناس بالحصول على الغذاء الكافي والآمن وميسور التكلفة والمغذي.

20. **يشجع** الدول الأعضاء، بدعم من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية ووكالات الاتحاد الأفريقي الأخرى، على تكثيف تطبيق تدابير الحماية الاجتماعية **والاستعداد المؤسسي**، مثل **سلاسل توريد** التغذية المدرسية والتحويلات المستهدفة، لضمان الكرامة وجودة التغذية للمجتمعات الضعيفة.

سابعا. الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية العامة

21. **يرحب** بإطلاق مبادرة الذكاء الاصطناعي لأفريقيا ومرفق المساعدة في مجال سياسات التكنولوجيا تحت رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين، وكلاهما يسعى للاستفادة من منصة مجموعة العشرين لتطوير الذكاء الاصطناعي في أفريقيا، تماشيا مع استراتيجية الاتحاد الأفريقي القارية بشأن الذكاء الاصطناعي، ودفع التحول الاقتصادي والاجتماعي الواسع النطاق، وتطوير المهارات، والابتكار.

22. **يرحب أيضا** بإعلان الإمارات العربية المتحدة خلال قمة مجموعة العشرين في جوهانسبرغ عن مبادرة "الذكاء الاصطناعي للتنمية" بقيمة مليار دولار أمريكي لتوسيع البنية التحتية للذكاء الاصطناعي والخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي عبر القارة الأفريقية، **ويشجع** الدول الأعضاء ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على العمل مع الإمارات العربية المتحدة لضمان أن تساعد المبادرة الدول الأفريقية على تحقيق أولويات التنمية الوطنية في مجالات مثل التعليم والرعاية الصحية والتكيف مع المناخ.

23. **يقرر** إنشاء مؤتمر سنوي حول "الذكاء الاصطناعي لأفريقيا"، عقب مؤتمر الذكاء الاصطناعي لأفريقيا الذي عقد في كيب تاون تحت رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين في 30 سبتمبر و1 أكتوبر 2025، بهدف جمع قادة من دول مجموعة العشرين والاتحاد الأفريقي، وبنوك التنمية، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص، للمشاركة في تشكيل وتحسين مستقبل أفريقيا.

24. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتشاور مع الدول الأعضاء والشركاء، وضع خارطة طريق لتنفيذ الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية الرقمية العامة في أفريقيا تتناول المهارات وإدارة البيانات والبنية التحتية الحاسوبية وحالات الاستخدام ذات الأولوية للمصلحة العامة، مع توفير الضمانات المناسبة.

ثامنا. التنفيذ والشراكات والتقارير

25. **يقرر** أن يبقي مسألة تنفيذ أولويات الاتحاد الأفريقي ضمن مجموعة العشرين قيد نظره

مقرر

بشأن مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الأفريقية الجاهزة

الوثيقة. Assembly/AU/4(XXXIX)

إنّ المؤتمر؛

1. **يؤكد من جديد** دور القوة الإفريقية الجاهزة كأداة محورية لتعزيز السلم والأمن والاستقرار في إفريقيا، وذلك تمشيًا مع القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي والبروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي؛

2. **يحيط علمًا** بالمقرر رقم EX.CL/Dec.1220(XLIII) الصادر في يوليو 2023 بشأن تقرير الاجتماع العادي الخامس عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن (STCDSS) المنعقد في مايو 2023، والذي أوصى باعتماد المؤتمر لمشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة؛

3. **يستحضر** المقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.869(XXXVII) الصادر في فبراير 2024، الذي قرر تأجيل النظر في مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والتجمعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة إلى الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2025؛

4. **يستحضر أيضاً** المقرر رقم ASSEMBLY/AU/DEC.918(XXXVIII) الصادر في فبراير 2025، بشأن ضرورة استكمال مشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة لتقديمه إلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين للمؤتمر في فبراير 2026؛

5. **يرحب** بالمقرر رقم EX.CL/DEC.,,,,, (XXX) الصادر في فبراير 2026 بشأن تقرير الاجتماع العادي السابع عشر للجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن المنعقد في ديسمبر 2025، والذي صادق على تقرير المراجعة الاستراتيجية للقوة الإفريقية الجاهزة وأوصى باعتماد المؤتمر لمشروع مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة؛

6. **يعتمد** مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة؛

7. **يوجه** المفوضية إلى الإسراع في توقيع وتنفيذ مذكرة التفاهم بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن استخدام القوة الإفريقية الجاهزة، و**يطلب** من المفوضية أن تقدم تقارير منتظمة إلى اللجنة الفنية المتخصصة للدفاع والسلامة والأمن بشأن وضع تنفيذها.

مقرر
بشأن تقرير مناصر أجندة 2063
Assembly/AU/16(XXXIX)الوثيقة.

إنّ المؤتمر؛

1. **يستحضر** مقرراته السابقة التي اعتُمدت بموجبها خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة 2063 (2024-2033) وأعلنت الفترة 2024-2033 عقد تسريع التنفيذ.

2. **يستحضر** ولاية مناصر أجندة 2063 في تعزيز القيادة السياسية لأجندة 2063، وإدماجها في القوانين المحلية، وتنفيذها، ورصدها وتقييمها، وتعبئة الموارد لها.

3. **يحيط علمًا** بالتقرير القاري الخامس لمناصر أجندة 2063 (2025-2024)، المستند إلى النتائج الأولية لتقرير الأداء القاري الأول الذي يُقدم كل سنتين عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الثانية، **ويشيد** بالتقدم المُحرز في تعزيز الأنظمة المؤسسية والتنسيقية والرصدية والإبلاغية والرقمية لتنفيذ أجندة 2063؛

4. **يساوره القلق** من أنه على الرغم من التقدم الملحوظ، فإن وتيرة التحول وعمقه لا يزالان غير كافيين لتحقيق طموحات أجندة 2063 بحلول عام 2033، لا سيما في مجالات التحول الهيكلي، وتنمية رأس المال البشري، والتوظيف المنتج، والسلم والأمن، وتعبئة الموارد المحلية، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ؛

5. **يشيد** بفخامة الرئيس الحسن واتارا، رئيس جمهورية كوت ديفوار، ومناصر أجندة 2063، لقيادته ودعمه المتواصل في دفع أجندة 2063 في جميع أنحاء القارة والعالم؛

6. **يحث** الدول الأعضاء على تعزيز الملكية الوطنية لأجندة 2063، وإدماجها في السياسات المحلية، وتنفيذها، من خلال إدماج خطة التنفيذ العشرية الثانية بشكل كامل في خطط التنمية الوطنية ودون الوطنية، وأطر الإنفاق المتوسطة الأجل، والاستراتيجيات القطاعية؛

7. **يقرر** اعتماد **تقرير الأداء السنوي عن أجندة 2063** الذي **يقدم كل سنتين كأداة رئيسية للمساءلة والرصد والتعلم المتبادل بين الأقران** على مستوى القارة لتتبع التقدم المحرز في إطار خطة التنفيذ العشرية الثانية؛

8. **يوعز** إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأجهزة الاتحاد الأفريقي إلى تعزيز قدرات التنفيذ، بما في ذلك آليات التنسيق وأنظمة التنفيذ ونظم البيانات وأطر الرصد والتقييم والإبلاغ القائمة على النتائج؛

9. **يدعو** إلى تسريع تفعيل أدوات التمويل المستدام والمتنوع لأجندة 2063، بما في ذلك التنفيذ الفعال لاستراتيجية تعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063 والتفعيل السريع لصندوق التنمية التابع لأجندة 2063، **ويحث** الدول الأعضاء على تكثيف الجهود للحد من الاعتماد على التمويل الخارجي، ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة، وتوسيع قواعد الإيرادات المحلية، وتعبئة رأس المال الخاص وموارد المهجر وأدوات التمويل المبتكرة التي تتماشى مع أولويات التنمية في أفريقيا؛

10. **يؤكد** على ضرورة تسريع تنفيذ المشاريع الطموحة **والمشاريع** الرائدة ضمن أجندة 2063، ولا سيما منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والتحول الرقمي، والطاقة، والنقل، وحرية التنقل، وذلك من خلال تعزيز القيادة السياسية، وإعداد مشاريع قابلة للتمويل، وزيادة مشاركة القطاع الخاص.

11. **يدعو** أجهزة الاتحاد الأفريقي، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والشركاء الإنمائيين، والجهات الفاعلة غير الحكومية إلى توحيد الدعم في إطار نهج "إطار واحد، وأجندتين"، بما يضمن القيادة الأفريقية، وتناسق السياسات، والحد من التشتت، وإقامة شراكات موجهة نحو تحقيق النتائج

مقرر بشأن
المنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا "منتدى لواندا الذي يعقد كل عامين"
. EX.CL/1672(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** بالمقرر EX.CL/Dec.17(XLVIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة والأربعين للمجلس التنفيذي في فبراير 2026.

2. **يقرر** عقد الدورة الرابعة للمنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا، "منتدى لواندا"، تحت شعار" تعزيز إدارة المياه في أفريقيا كأداة لمنع النزاعات والوساطة فيها وحلها"، على مرحلتين (02) هما من مارس إلى يونيو، في مكان يتم تحديده بين أديس أبابا لواندا أو باريس، وفي 22-23 أكتوبر 2026، في لواندا، جمهورية أنغولا.

3. **يشجع** حكومة جمهورية أنغولا، بالتعاون الوثيق مع المفوضية واليونسكو، على تنظيم الدورة الرابعة للمنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا،" منتدى لواندا"، ونشر الأنشطة والبرامج المتعلقة بالموضوع طوال عام 2026.

4. **يطلب** إلى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية أن تدرج أنشطة متعلقة بموضوع الدورة الرابعة للمنتدى الأفريقي لثقافة السلام واللاعنف في أفريقيا في إطار تنفيذ برنامج موضوع عام 2026،

مقرر
بشأن تقرير الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران

إنّ المؤتمر؛

1. **يشير إلى** تقرير القمة الخامسة والثلاثين للمنتدى الأفريقي لمراجعة الأقران لرؤساء الدول والحكومات المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران (الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران) التي عقدت في 13 فبراير 2025؛

2. **يكرّر** أن الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران تظل أداة محلية للحكم الأفريقي الرشيد تم إنشاؤها في عام 2003 وانضمت إليها طوعا أربعة وأربعون (44) دولة عضو تمثل أكثر من ثلثي دول الاتحاد الأفريقي؛

3. **يهنئ** فخامة يويري كاجوتا موسيفني، رئيس جمهورية أوغندا، على انتخابه رئيسا جديدا للمنتدى الأفريقي لمراجعة الأقران لرؤساء الدول والحكومات، **ويشيد** بفخامة عبد المجيد تبون، رئيس جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية والرئيس المنتهية ولايته للمنتدى الأفريقي لمراجعة الأقران لرؤساء الدول والحكومات، لقيادته والتزامه بالآلية، بما في ذلك المساهمة الطوعية المقدمة للآلية التي أسهمت بدورها في إتمام تقرير المراجعةالقطرية للجيل الثاني لجمهورية سيراليون بنجاح، وتقارير المراجعة المستهدفة لزيمبابوي وساو تومي وبرينسيبي، والدعم للإنذار المبكر وتقييمات الضعف الهيكلي والمرونة للدول. **وإذ يحيط علماً كذلك** بالإنجازات التي تم تحقيقها تحت قيادته، بما في ذلك عقد الندوة الخامسة للآلية الأفريقية لمراجعة الأقران للشباب، والمنتدى الأفريقي رفيع المستوى الثالث للتعاون الجنوبي الجنوبي والمثلثي من أجل التنمية المستدامة.

4. **يرحب** مع **التقدير** بالتقرير السنوي الأول للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران تحت قيادة السفيرة ماري-أنطوانيت روز-كوتر بصفتها الرئيسة التنفيذية للأمانة القارية للآلية الأفريقية لمراجعة الأقران؛

5. **يشيد** برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، صاحب السعادة محمود علي يوسف، والرئيسة التنفيذية للأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، السفيرة ماري-أنطوانيت روز-كاتر، على قيادتهما التعاونية والإنجازات اللافتة التي حققاها حتى الآن في ضمان تنفيذ الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لولايتها بفعالية.

6. **يكرّر** المقرر رقم Ext/Assembly/AU/Dec.1-4(XI) الذي أكد فيه المؤتمر ضرورة تعزيز قدرة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على تنفيذ مهمتها الموسعة وتعزيز استقلاليتها الوظيفية.

7. **وإذ يؤكد** على ضرورة توفير الموارد البشرية ومخصصات الميزانية الكافية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لتنفيذ ولايتها بفعالية.

8. **وإذ يهنئ** جمهورية الصومال الاتحادية على انضمامها إلى الآلية كالعضو الخامس والأربعين في الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران؛ ويُعرب **عن تقديره** لفخامة حسن لشيخ محمد، رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، على قراره الشجاع بالانضمام إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

9. **يشجّع** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي لم تنضم بعد إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على الانضمام إليها.

10. **يقر مع التقدير** بتقرير المراجعة المستهدفة لجمهورية غانا بشأن حوكمة الشركات كحافز لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في جمهورية غانا، وتقرير المراجعة المستهدفة لجمهورية زمبابوي بشأن الحوكمة الاقتصادية والإدارة، وتقرير المراجعة المستهدفة لجمهورية ساو تومي وبرينسيبي بشأن السياحة كمحرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ساو تومي وبرينسيبي؛

11. **.يعرب** عن امتنانه لفخامة الرئيس جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا. وفخامة إيمرسون منانجاجوا، رئيس جمهورية زيمبابوي، وسعادة أميريكو دي أوليفيرا دوس راموس، رئيس وزراء جمهورية ساو تومي وبرينسيبي، لتفانيهم في خدمة مسألة الحكم الرشيد بكل مظاهره الخمسة، بما في ذلك التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والواسعة النطاق.

12. **يشجع** جمهورية غانا، وجمهورية زيمبابوي، وجمهورية ساو تومي وبرينسيبي على النظر في الملاحظات التي أدلت بها الدول المشاركة بشأن تقارير المراجعة المستهدفة، بالإضافة إلى التوصيات الواردة في التقارير الخاصة بوضع وتنفيذ برامج العمل الوطنية كخطوة ضرورية نحو تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة وواسعة النطاق؛

13. **يهنئ** لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة لمراجعة الأقران التي قادت المراجعة القطرية في غانا وزيمبابوي وساو تومي وبرينسيبي، على صمودهم والتزامهم بعملية المراجعة التي تضطلع بها الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران وضمان نزاهتها واستقلالها واحترافيتها ومصداقيتها.

14. **يشجع** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران التي لم تخضع بعد للمراجعة على اتخاذ التدابير اللازمة لضمان إجراء المراجعات القطرية وتقديم التقارير الناتجة عنها إلى المنتدى الأفريقي لمراجعة الأقران.

15. **يحث أيضا** الدول المشاركة في الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي خضعت لمراجعة الأقران على تنفيذ برامج عملها الوطنية واستعراض التوصيات لتوجيه الإصلاحات المؤسسية على المستوى الوطني وتجنب التحديات التي أبرزتها تقارير المراجعة الخاصة بها.

16. **يُقر مع التقدير** بالتقرير المرحلي لجمهورية موزمبيق بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة الوطنية الثاني؛ و**يشيد** بفخامة دانيال فرانسيسكو تشابو، رئيس جمهورية موزمبيق، على قيادته المتميزة وجهوده المستمرة لتحسين الحكم في بلاده وفي القارة.

17. **يُقر مع التقدير** بالتقرير المرحلي لجمهورية جيبوتي بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في أول تقرير مراجعة وطنية لها؛ و**يشيد** بمعالي إسماعيل عمر قيلي، رئيس جمهورية جيبوتي، على قيادته المتميزة وجهوده المستمرة لتحسين الحكم في بلاده وفي القارة.

18. **يُقر مع التقدير** كذلك بالتقرير المرحلي لجمهورية ناميبيا بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير المراجعة المستهدفة حول بطالة الشباب؛ وإذ **يشيد** بفخامة نيتومبو ناندي-ندايتواه، رئيسة جمهورية ناميبيا، على قيادتها المتميزة وجهودها المستمرة لتحسين الحكم في بلدها وفي القارة.

19. **يستحضر** مقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec.631(XXVIII)، الذي رحب فيه بالالتزامات بإعادة تنشيط الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران، بما في ذلك، من بين أمور أخرى، مشاركة نموذج الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والخبرات والمعرفة مع مناطق أخرى من العالم لأغراض المقارنة وتعزيز الاعتراف الدولي بالآلية.

20. **يُقر مع التقدير** بجهود الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران الرامية إلى دعم القدرات الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي في رصد وتقييم تنفيذ أجندة 2063 وأجندة 2030، بما في ذلك من خلال عملية التقارير الوطنية الطوعية، ومجتمع الممارسة للتخطيط التنموي الوطني، وأنشطة التعلم المتبادل بين الأقران التي أجريت خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى للأمم المتحدة.

21. **يشيد** بالأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران على شراكتها مع الأمم المتحدة ومؤسساتها، بتوجيه إطار الاتحاد الأفريقي للأمم المتحدة، دعما لتنفيذ أجندة 2030 وأجندة 2063؛ **ويُقر** بأن الشراكات مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة، والبنك الأفريقي للتنمية، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وغيرها من أصحاب المصلحة ضرورية لتنفيذ البرامج القارية الحيوية التي تنفذها الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران.

22. **يؤكد مجددا** أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلثي في تعزيز الحوكمة الرشيدة والتحول الاقتصادي في القارة؛ و**يعتمد** استنتاجات المنتدى الثالث رفيع المستوى لأفريقيا حول التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون المثلثي من أجل التنمية المستدامة الذي استضافته حكومة سيراليون في فريتاون، في مايو 2025.

23. **يستحضر** المقرر السابق رقم Assembly/AU/Dec.686(XXX) الذي رحب فيه المؤتمر بالخطوات المتخذة لوضع الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران كأداة إنذار مبكر لمنع النزاعات في القارة، في انسجام وتآزر مع المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، والمنظومة الأفريقية للحوكمة.

24. **يحيط علماً مع التقدير** بالاختتام الناجح للخلوة المشتركة الرابعة بين مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران الذي عقد في 7–8 أبريل 2025 في جوهانسبيرج، جنوب أفريقيا، **ويعتمد** استنتاجات الخلوة المشتركة الرابعة ويوجه المؤسستين لضمان تنفيذ توصياتها.

25. **يشجع** الأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، على مواصلة تنظيم الخلوة المشتركة بين لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة لمراجعة الأقران وفريق الحكماء التابع للاتحاد الأفريقي، بالإضافة إلى الخلوة المشتركة بين الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران ومجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

26. **يؤيد** استنتاجات الندوة الخامسة للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران التي عقدت في 10–11 ديسمبر 2025، في مقر البرلمان الأفريقي في جوهانسبيرج، جمهورية جنوب أفريقيا، تحت شعار "الشباب في الحكم: من الوعد إلى الازدهار".

27. **يستحضر** مقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec.720(XXXII) الذي قرر فيه أن يتم وضع تقرير الحوكمة في أفريقيا بواسطة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحوكمة، وأن يعرض كل عامين (2) للنظر فيه من قبل المؤتمر في جلساته العادية.

28. **يشيد** بالأمانة القارية للآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران وأعضاء منصة المنظومة الأفريقية للحوكمة للإطلاق الناجح **لتقرير الحوكمة الأفريقي لعام 2025** الذي يركز على حوكمة الموارد الطبيعية، والذي عقد في يوليو 2025 في أكرا، غانا، على هامش قمة التنسيق لمنتصف العام.

29. **يؤكد مجددا** أهمية تعبئة الموارد المالية الكافية لنشر تقرير الحوكمة الأفريقية 2025 (AGR-2025) وتنفيذ توصياته؛ و**يحث** جميع أعضاء منصة المنظومة الأفريقية للحوكمة على دمج التقرير في خطط العمل السنوية لعام 2025؛ **ويحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على إعداد تقارير حوكمة وطنية كأداة للتقييم الذاتي لتعزيز الحكم الرشيد والإدارة الكفؤة والفعالة للموارد الطبيعية، بما يتماشى مع توصيات التقرير السنوي لعام 2025؛

30. **يستحضر** مقرر الدورة العادية الثامنة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي، الذي وجه الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران، بالتعاون مع المنظومة الأفريقية للحوكمة، لتطوير الموضوع والتركيز على التقرير **السادس للحوكمة الأفريقية** وتقديم التقرير إلى الدورة العادية الأربعين للمؤتمر، المقرر عقده في يناير 2027.

31. **يشجع** جميع الشركاء على مواصلة دعم برنامج تقرير الحوكمة الأفريقية، بما في ذلك وضع التقرير السنوي للمنظومة الأفريقية للحوكمة لعام 2027.

32. **يؤيد** الموضوع المقترح لتقرير الحوكمة الأفريقية لعام 2027، كما أوصت به القمة الخامسة والثلاثون للمنتدى الأفريقي للمراجعة المتبادلة بين الأقران وندوة شباب الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران، وهو: "الشباب في الحوكمة: من الوعد إلى الازدهار".

33. **يعتمد** تقرير رئيس لجنة نقاط الاتصال في اللجنة الأفريقية لمراجعة الأقران، النائب سوفيان شايب، **ويدعو** إلى التنفيذ الفوري للتوصيات الواردة في التقرير.

34. **يستحضر** المقرر الصادر عن الدورة العادية الثامنة والثلاثين للمؤتمر التي عقدت في فبراير 2025، والذي وجه الأمانة العامة لبدء عملية تعيين واختيار أعضاء جدد للجنة الشخصيات الأفريقية البارزة للمراجعة المتبادلة بين الأقران بحلول فبراير 2026، بعد انتهاء فترة العضوية الحالية.

35. **يؤيد** توصية المرشحين التاليين كأعضاء جدد في لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة للمراجعة المتبادلة بين الأقران:

1. **البروفيسور جيلبرت ماوندونودج** من تشاد، ممثلا عن المنطقة الوسطى.
2. **البروفيسور ديزيري مانيراكيزا** من بوروندي، ممثلا عن المنطقة الوسطى.

3. **الدكتور موكيتسي ماجورو** من ليسوتو، ممثلا عن المنطقة الجنوبية.
4. **السفير سيبوسيسو نديبيلي** من جنوب أفريقيا، ممثلا عن المنطقة الجنوبية.
5. **الدكتورة ثيلما أووري** من ليبيريا، ممثلة عن المنطقة الغربية؛
6. **الدكتور أولواكيمي أديولا أوبويلو** من نيجيريا، ممثلا عن المنطقة الغربية.
7. **السفيرة أجنيس كاليبالا كاداما** من أوغندا، ممثلة عن المنطقة الشرقية.
8. **البروفيسور أوليف موجيندا** من كينيا، ممثلة عن المنطقة الشرقية.
9. **البروفيسور بن عبد الله يوسف** من الجزائر، ممثلا للمنطقة الشمالية؛ و
10. **السفيرة سُهى سمير ناشد جندي** من مصر، ممثلا عن المنطقة الشمالية.

36. **يوافق** على تشكيل لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة للمراجعة المتبادلة بين الأقران لعام 2026، مع البروفيسور **أوليف موجيندا** (ممثلة للمنطقة الشرقية) كرئيسة والبروفيسور ديزيري مانيراكيزا (ممثلا للمنطقة الوسطى) كنائب الرئيس والرئيس القادم لعام 2027.

37. **يُعرب عن تقديره العميق** لأعضاء لجنة المراجعة الأفريقية المتقاعدين: **السفير علي الحفني، والسفير علي أحمد عريتا، الدكتور عبدولي جانيه، السفير شريف رحماني، معالي ليديا وانيوتو-موتندي** و**السيد ماثيو جواسيب،** على خدمتهم النموذجية خلال فترة وجودهم في لجنة الشخصيات الأفريقية البارزة لمراجعة الأقران.

38. **يُعرب عن امتنانه** للمنتدى الأفريقي لمراجعة الأقران وجميع هياكل الآلية الأفريقية لمراجعة الأقران والاتحاد الأفريقي على عملهم الدؤوب لضمان تنفيذ الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لمهمتها.

39. **يحيط علما مع التقدير** بتعهد جمهورية أوغندا بالمساهمة بمبلغ 000 000 1 دولار أمريكي (مليون دولار أمريكي) لتمويل أنشطة الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران؛

مقرر

بشأن تقرير فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجبه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد.

2. **يجيز** استنتاجات وتوصيات الدورة الثالثة والأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجبه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد التي عقدت في 10 فبراير 2026، تماشيا مع قواعد وإجراءات الاتحاد الأفريقي.

3. **يستحضر** استنتاجات وتوصيات الدورات الأربعين، والحادية والأربعين، والثانية والأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجبه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد التي عقدت في فبراير 2023 و2024 و2025 على التوالي؛ **ويشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد على التقدم الملحوظ الذي تحقق خلال السنوات الأربع الماضية.

4. **يحيط علما مع التقدير** بالعرض المقدم من الرئيسة التنفيذية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد حول الرحلة التحولية للوكالة خلال السنوات الأربع الماضية، كما ورد في تقرير وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد عن التأثيرات والتأملات على مدى أربع سنوات والذي يسلط الضوء على الإنجازات البرمجية والتأثيرات المهمة منذ عام 2022.

5. **يؤكد** الدور المركزي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد وأهميتها الدائمة كوكالة التنمية الأولى في القارة الأفريقية.

6. **يؤكد مجددا** أنه، وفقا للنظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ، فإن لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد واللجنة التوجيهية، والأمانة هي هياكل الإدارة الوحيدة لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد.

7. **يستحضر** مقرر المؤتمر AU/Dec.813-838(XXXV) الذي يدعو وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد إلى تسريع إنشاء صندوق التنمية؛ **ويشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد على التقدم في استكمال دراسة الجدوى من خلال مشاورات موسعة مع اللجنة التوجيهية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية والدول الأعضاء، ولجنة وزراء المالية الخمسة الهشر؛ **ويرحب** بالتعاون مع البنوك المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الإنمائية، بما في ذلك تحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف؛ **ويطلب** من المفوضية إكمال المراجعة الفنية بشكل عاجل والموافقة الرسمية على دراسة الجدوى لتقديمها إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي للاتحاد الإفريقي في يونيو 2026 للسماح بتشغيل الصندوق في الوقت المناسب.

8. **يستحضر** مقررات المؤتمر AU/Dec 6-32 (II) و AU/Dec 268-288 (XIV) و Ext/AU/Dec.1-4(XI) بشأن

مساهمات الدول الأعضاء الطوعية؛ و**يثني** على الدول الأعضاء التي تساهم بالفعل؛ **ويؤكد** الحاجة إلى أن تقدم الدول الأعضاء التبرعات اللازمة لتمكين وكالة الاتحاد الأفريقي الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد من الاضطلاع بولايتها على النحو الأمثل .

9. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.691 (XXXI) الصادر في يوليو 2018 بشأن إنشاء وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد والفقرة 35 من المقرر EX.CL/Dec.1057(XXXV) التي أقرت هيكل الوكالة وإمكانية مراجعته بعد ثلاث إلى أربع سنوات من التنفيذ؛ **ويقر** بتغير المشهد القاري وضرورة الحفاظ على مؤسسة مناسبة للغرض لتنفيذ أجندة 2063؛ **ويطلب** على هذا الأساس من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد بدء مراجعة رسمية لهيكلها التنظيمي لتعزيز الكفاءة التشغيلية والقدرة التقنية، وصولا إلى هيكل محسن يتم تقديمه إلى أجهزه الاتحاد الإفريقي المعنية للنظر فيه قبل إحالته إلى الدورة الرابعة والأربعين للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في 2027.

10. **يستحضر** المقررات AU/Dec. 852 (XXXVI) وAU/Dec. 9 (XXXVII) و AU/Dec.922 (XXXVIII) بشأن توسيع الحضور الوطني والإقليمي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد، **ويحيط علما** بأن 14 دولة عضوا أعربت عن اهتمامها باستضافة مكاتب وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد على نفقتها؛ **ويشجع** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد على توسيع نطاق وجودها من خلال مبادرة التأثير القائمة على طلبات الدول الأعضاء ودون أعباء مالية إضافية.

11. **يحيط علما مع التقدير** بتقرير فخامة السيد عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد عن دور الوكالة في تعميق التكامل الإقليمي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والذي تم اعتماده خلال اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع المنعقد في 13 يوليو 2025 في مالابو، غينيا الاستوائية **ويؤيد** التوصيات الواردة فيه.

12. **يقر** بالدور الحاسم للقطاع الخاص في دفع النمو الاقتصادي والابتكار في جميع أنحاء أفريقيا وتسريع تنفيذ أجندة 2063؛ **ويقرر** عقد منتدى أعمال كل سنتين في مصر بدءا من عام 2026 للتواصل مع القطاع الخاص الأفريقي وتعزيز التعاون دعما لأجندة 2063؛ **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد تسهيل تنظيم المنتدى بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك البنوك والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأفريقية

13. **يستحضر** مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.922 (XXXVIII) بشأن حملة تعبئة موارد فريق أفريقيا، و**يرحب** بإجازة وثيقته البرنامجية من قبل اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع (مالابو، غينيا الاستوائية؛ يوليو 2025) **ويشجع** الشركاء الإنمائيين، وبنوك التنمية المتعددة الأطراف، والقطاع الخاص على دعم الحملة بنشاط.

14. **يستحضر** مقرر المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1280(XLVI) بشأن إنشاء منصة رقمية؛ **ويوعز** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد بتفعيل المنصة الرقمية المتكاملة الوحيدة لأجندة 2063 وتقديم تقرير عن التقدم المحرز خلال اجتماع التنسيق نصف السنوي في يونيو 2026.

15. **يشيد** بفخامة الرئيس سيريل رامافوزا وجمهورية جنوب أفريقيا على العقد الناجح لاجتماع رؤساء دول المبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية في 30 يناير 2026، **ويؤكد مجددا** التزامه بتطوير البنية التحتية كمحفز رئيسي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وأجندة 2063، ويقر في الوقت نفسه بالتحديات المستمرة المتعلقة بقابلية تمويل المشاريع وفجوات التمويل تشغيل الأمانة، و**يدعو** الدول الأعضاء إلى دعم جميع الجهود لتعبئة المزيد من الاستثمارات العالمية للبنية التحتية الأفريقية، **ويطلب** من فريق العمل الفني التابع للمبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية إعادة تنظيم عملياته فورا — الانتقال من الرقابة إلى التيسير الاستراتيجي — ووضع إطار قوي لتعزيز الدعم الفني للدول الأعضاء من أجل تسريع تنفيذ المشاريع ذات الأولوية؛ **ويطلب كذلك** من أمانة المبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية ورئيس اللجنة الوزارية للمبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية عقد مائدة مستديرة استراتيجية للتمويل مع شركاء مستهدفين، بما في ذلك مؤسسات تمويل التنمية الإقليمية والبنوك والشركاء الإنمائيون.

16. **يهنئ** فخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، على استضافتها الناجحة للمعرض التجاري الأفريقي 2025 في سبتمبر 2025، ويقر بالدور القيادي للجزائر في تحقيق التكامل القاري والذي يتضح من خلال تنفيذ مشاريع رئيسية تربط الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي– بما في ذلك الطريق السريع العابر للصحراء والشبكة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء والسكك الحديدية العابرة للصحراء– بما يتماشى تماما مع تطلعات أجندة 2063.

17. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين، تسريع التفاعل مع الدول الأعضاء لوضع برنامج قاري قابل للتنفيذ لتسريع التنمية الصناعية في أفريقيا؛ **ويوعز** بتقديمه إلى الدورة القادمة للجنة الفنية المتخصصة للنظر فيه بهدف إحالته إلى الدورة العادية القادمة لمؤتمر الاتحاد من أجل اعتماده رسميا؛ **ويطلب أيضا** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والمنظمة الأفريقية لتوحيد المقاييس وضع خطة رئيسية للاستثمار في البنية التحتية ذات الجودة، مع إطار قاري للتمويل وبناء القدرات؛ **ويحث** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي على ضمان أن يعزز برنامج تسريع التنمية الصناعية في أفريقيا قدرة الدول الأعضاء على تصميم ورصد السياسات الصناعية المتوافقة بدقة مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛ **ويؤكد** على الحاجة إلى أدوات محسنة للتخطيط الصناعي والقدرات على تسهيل الاستثمار، والتنسيق بين الوزارات لضمان الاستفادة القصوى من السوق الأفريقية الموحدة.

18. **يهنئ** فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنغولا، على استضافتها الناجحة لقمة لواندا لتمويل البنية التحية في أكتوبر 2025؛ **ويلاحظ بارتياح** نتائجها؛ **ويجيز** إعلان لواندا بشأن تمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا ومحفظة المشاريع القابلة للتمويل المقدمة في القمة، **ويدعو** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء إلى تسريع متابعة مسارات التنفيذ وتعبئة الاستثمارات المتفق عليها خلال القمة.

19. **يرحب** بالتزام تحالف المؤسسات المالية المتعددة الأطراف الأفريقية بدعم 11 مشروعا من خطة العمل ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا بقيمة 18 مليار دولار أمريكي؛ **ويدعو** إلى توسيع آليات التمويل التي تقودها أفريقيا، بما في ذلك أدوات تخفيف المخاطر، ومرافق إعداد المشاريع، وهياكل التمويل المختلطة.

20. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد على إطلاق برنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية **ويهنئ** دول المرحلة الأولى من النهج البرمجي المتعدد المراحل — أنغولا، بوروندي، جزر القمر، جمهورية الكونغو، إثيوبيا، مدغشقر، مالاوي، موزمبيق، الصومال، جنوب السودان، تنزانيا، وزامبيا — على قيادتها الرفيعة المستوى، **ويشجع** الدول الأعضاء على وضع وتنفيذ اتفاقيات وطنية بشأن المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية كأدوات وطنية للمساءلة وتحديد الأولويات، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد، بالتعاون مع البنك الدولي، والبنك الأفريقي للتنمية، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، تقديم المساعدة الفنية في وضع هذه الاتفاقات، **ويدعو** الشركاء الدوليين إلى توسيع الدعم الفني والمالي لمعالجة النقص المالي الحالي **ويشجع** على مواءمة النهج البرمجي المتعدد المراحل لبرنامج المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية مع الاتفاقات الوطنية لضمان بقاء التدخلات ميسورة التكلفة ومستدامة ومرنة أمام التحديات المتعلقة بالمناخ عبر القارة.

21. **يرحب** باستراتيجية تعبئة الموارد لبرنامج الصناعات الاستخراجية القارية؛ و**يطلب من** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد تقديمها إلى اللجنة الفنية المتخصصة للتجارة والصناعة والمعادن لاستعراضها **ويدعو** اللجنة الفنية المتخصصة إلى النظر في تصنيف برنامج الصناعات الاستخراجية القارية كمشروع رئيسي في خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة 2063 بعد استعراضه،

22. **يشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي على إنهاء وإطلاق خطة تنفيذ استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا-2034؛ **ويدعو** الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي، وشركائه إلى تعبئة الموارد لتنفيذها بفعالية؛ و**يحث** الدول الأعضاء على دمج استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا-2034 في الاستراتيجيات الوطنية ومواءمة خطط العلوم والتكنولوجيا والابتكار وفقا لذلك؛ **ويؤكد مجددا** الدور التنسيقي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي (إدارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا والابتكار) **ويوعز** إليهما برصد التنفيذ والإبلاغ عن التقدم المحرز خلال قمة الاتحاد الأفريقي القادمة.

23. **يرحب** بمبادرة رؤية وخطة التكنولوجيا التعليمية لأفريقيا 2030 المتوافقة مع استراتيجية التعليم الرقمي للاتحاد الأفريقي و استراتيجية التعليم القارية لأفريقيا 2026–2035 و استراتيجية العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا-2034؛ **ويدعو** الدول الأعضاء إلى اعتماد الخطة وإضفاء الطابع المحلي عليها، بما في ذلك من خلال الاستثمارات في البنية التحتية الرقمية العامة للتعليم وتعزيز القدرة الرقمية للمعلمين؛ **ويوعز** إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، بدعم التنفيذ من خلال المساعدة الفنية وتعبئة الموارد وتقديم تقارير عن التقدم المحرز خلال قمة الاتحاد الأفريقي القادمة.

24. **يقر** بلجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى للتقنيات الناشئة كآلية استشارية رئيسية للاتحاد الإفريقي بشأن التقنيات الناشئة؛ **ويثني** على تحديدها للتقنيات ذات الأولوية، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي والجينوميات وتقنية النانو؛ **ويوعز** إلى وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، بصفتها الأمانة المشتركة للجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى للتقنيات الناشئة، بدعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال الأطر التنظيمية والإرشادات الفنية؛ **ويوعز** إلى لجنة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى للتقنيات الناشئة بتحديد المجموعة القادمة من التقنيات الناشئة الحيوية لتنمية أفريقيا.

25. **يدعو** الدول الأعضاء إلى الالتزام بالتمويل لضمان استدامة جمع البيانات وتحليلها من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة والرصد والتقييم من خلال جهات اتصال وطنية مخصصة لإعداد التقارير الوطنية والإقليمية والقارية في الوقت المناسب.

26. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.866(XXXVII) بشأن إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية؛ **ويشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد لقيادتها الفعالة على مدى سبعة عشر عامًا في مجال المواءمة التنظيمية للمنتجات الطبية ومساهمتها في إنشاء الوكالة الأفريقية للأدوية؛ **ويقرر** نقل برنامج المواءمة التنظيمية للأدوية الأفريقية التابع لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، وبرنامج المراقبة الذكية للسلامة التابع للاتحاد الأفريقي إلى الوكالة الأفريقية للأدوية.

27. **يشير** إلى النجاح الذي حققه التنفيذ التجريبي لمبادرة المهارات الأفريقية، **ويقر** بضرورة توسيع نطاق الدعم ليشمل المزيد من الدول الأعضاء؛ **ويقر** بالأهمية الاستراتيجية للمرحلة الثانية لمبادرة المهارات الأفريقية بما يتماشى مع أجندة 2063، واستراتيجية التعليم القارية لأفريقيا، والتعليم والتدريب في المجالين الفني والمهني القاري؛ **ويشيد** بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد لتطويرها المرحلة الثانية لمبادرة المهارات الأفريقية؛ **ويقرر** تسريع إطلاق المرحلة الثانية لمبادرة المهارات الأفريقية بوصفها برنامجا قاريا رئيسيا؛ **ويشجع** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد على تعبئة دول أعضاء إضافية للانضمام إلى المرحلة الثانية لمبادرة المهارات الأفريقية.

28. **يحيط علماً** بنتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والقمة الاجتماعية لمجموعة العشرين؛ **ويُذكّر** بمقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بالتنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية والحكم الشامل؛ **ويُقر** بالدور الاستراتيجي لبرنامج تعزيز المؤسسات الوطنية العاملة مع المجتمعات الضعيفة في دعم الدول الأعضاء، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ما يلي: (1) وضع إطار شامل للحماية الاجتماعية في أفريقيا كإطار مرجعي قاري؛ (2) دعم تنفيذ برنامج تعزيز المؤسسات الوطنية العاملة مع المجتمعات الضعيفة وتوسيع نطاقه في جميع الدول الأعضاء بما يتماشى مع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ومجموعة العشرين، وأجندة 2063، وأطر العمل ذات الصلة للاتحاد الأفريقي؛ (3) تعبئة الشراكات والموارد من الشركاء الإنمائيين؛ (4) تقديم تقارير دورية إلى أجهزة صنع السياسة للاتحاد الأفريقي عن التقدم المحرز.

29. **يشيد** بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الأفريقي للعائد الديموغرافي والصحة الجنسية والإنجابية؛ **ويدعو** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد إلى توسيع نطاق البرنامج ليشمل المزيد من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ **ويدعو كذلك** الدول الأعضاء، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، إلى تسريع تنفيذ خطة عمل مابوتو (2016-2030)، وخارطة طريق الاتحاد الأفريقي لعام 2017 بشأن تسخير العائد الديموغرافي من خلال الاستثمار في الشباب، والوفاء بالتزامات أفريقيا تجاه برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

30. **يؤكد** أن تمكين الشباب يعدّ عنصرا أساسيا في أجندة 2063؛ **ويرحب** باقتراح فخامة إيفاريست ندايشيميي، رئيس جمهورية بوروندي، الرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي، ومناصر الاتحاد الأفريقي للشباب والسلم والأمن، بتنظيم حوار قاري وقمة للشباب، بشكل مشترك مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، في إطار أجندة للشباب والسلم والأمن وإطار مبادرة إنرجايز أفريكا، حول تسخير العائد الديموغرافي لأفريقيا من خلال الاستثمار في الشباب، على أن يعقد في وقت لاحق من هذا

العام في بوجومبورا، جمهورية بوروندي.

31. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec.922(XXXVIII)، الذي أشاد بوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد لوضعها الكتاب الأبيض وخارطة الطريق بشأن الذكاء الاصطناعي القاري؛ **ويحيط علماً** بمشروع الخطوط التوجيهية القارية للذكاء الاصطناعي المسؤول والموجه نحو التنمية الذي وضعته وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، **ويشيد** بسياسة الذكاء الاصطناعي وتدريبات بناء القدرات التنظيمية التي تم إجراؤها والتخطيط لها لدعم تنمية رأس المال البشري، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، مواصلة هذه التدريبات، ووضع الصيغة النهائية للخطوط التوجيهية، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز.

32. **يرحب** بالتقدم المحرز نحو تفعيل مركز الامتياز التابع لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد المعني بتغير المناخ والقدرة على الصمود والتكيف، في القاهرة، الذي تستضيفه حكومة جمهورية مصر العربية، ويهدف إلى أن يكون منبرا لتقاسم المعرفة، والدراسات الاستشرافية، وجماعات الممارسين؛ **ويتطلع** إلى إطلاقه رسمياً وتفعيله بالكامل في عام 2026.

33. **يستحضر** إعلان كمبالا حول البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية الذي اعتمدته القمة الاستثنائية في يناير 2025 والتقرير الوزاري للدورة العادية السادسة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة (أديس أبابا، 21-24 أكتوبر 2025)، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، بالتعاون مع الشركاء، دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في إجراء تقييمات سريعة للخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والخطط الإقليمية للاستثمار الزراعي القائمة كأساس لوضع خطط جديدة تتماشى مع إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية.

34. **يقر** بدور وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في تعزيز القدرات التنظيمية والمؤسسية من خلال برنامجها للسلامة البيولوجية، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد مواصلة دعم المؤسسات الوطنية والإقليمية لتسخير التكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيات الناشئة، بما في ذلك تعديل الجينات، بما يتماشى مع أطر الحوكمة الفعالة للسلامة البيولوجية.

35. **يقرّ** بالإمكانات الإنمائية لتعديل الجينات **ويحث** الدول الأعضاء على إعطاء الأولوية للاستثمارات المسؤولة في الابتكار في مجال التكنولوجيا الأحيائية من أجل تعزيز نتائج التنمية المستدامة.

36. **يطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء، تنسيق إعداد مواقف أفريقية موحدة بشأن مؤتمر الأطراف السابع عشر في اتفاقية التنوع البيولوجي واجتماعات الأطراف في بروتوكولاتها ذات الصلة، المقرر عقدها في أكتوبر 2026.

37. **يلاحظ بقلق** تجزؤ السياسات والاستثمارات في مجالات الأمن الغذائي والتجارة والبنية التحتية والعمل المناخي، مما يحد من الإنتاجية والقدرة على الصمود، **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء، دعم الدول الأعضاء في تعزيز استثمارات الأغذية الزراعية المستدامة من خلال نهج الممر القاري.

38. **يستحضر** مقررات المؤتمر التي تكلف وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد بقيادة عملية وضع المعيار الأفريقي الذهبي لأرصدة الكربون وتعزيز أفضل الممارسات في أسواق الكربون؛ **ويرحب**

بالمبادئ الأفريقية للنزاهة والإنصاف في أسواق الكربون لتوجيه مشاركة أفريقيا في أسواق الكربون.

39. **يطلب كذلك** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد ، بالتعاون مع الشركاء، إنشاء آلية تنسيق وتقديم الدعم لبناء قدرات الدول الأعضاء في مجال أسواق الكربون.

40. **يهنئ** إثيوبيا على اختيارها لاستضافة مؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين في نوفمبر 2027 على أرض أفريقيا؛ **ويقر** بالأهمية الاستراتيجية لمؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين لأولويات أفريقيا في مجال المناخ؛ **ويطلب** من وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد تقديم الدعم الفني والمالي، من خلال برامجها المتعلقة بالمناخ وغيرها من البرامج، فضلاً عن تعبئة التمويل التكميلي من مصادر أخرى لاستضافة مؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين، بما في ذلك المؤسسات الأفريقية الأخرى، والشركاء الإنمائيين، والدول الأعضاء طوال دورة مؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين.

41. **يشيد** بجمهورية جنوب أفريقيا للنتائج الهامة التي تحققت خلال رئاستها التاريخية لمجموعة العشرين؛ **ويقر** بالمساهمات القيّمة التي قدمتها وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في عملية مجموعة العشرين في عام 2025، **ويحث** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد على مواصلة مشاركتها الفاعلة، **ويطالب** بمشاركتها الرسمية في جميع اجتماعات مجموعة العشرين التي ستعقد في عام 2026، بما في ذلك قمة القادة.

42. **يشيد** بفخامة عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية، لقيادته المتميزة كرئيس للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد طوال فترة ولايته التي استمرت ثلاث سنوات من فبراير 2023 إلى فبراير 2026، **ويشيد** بالإنجازات الهامة التي تحققت تحت قيادته، **ويعرب** عن امتنانه العميق لرؤيته الاستراتيجية التي أثّرت بشكل كبير على توجه الوكالة وفعاليتها، ولالتزامه الراسخ بالتنمية المستدامة لقارتنا.

43. وفقاً لقواعد إجراءات هياكل إدارة وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد المعتمدة بموجب المقرر EX.CL/Dec.1063(XXXV)، وبعد المشاورات اللازمة بين قادة اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات، **يصادق** على انتخاب فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا، رئيساً جديداً للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، فضلا عن نواب الرئيس الأربعة (4) لولاية واحدة مدتها سنتان (2). سيشغل منصب النائب الرابع للرئيس والمقرر الرئيس المنتهية ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، وسيتم ترشيح النواب الثلاثة (3) الآخرين للرئيس بعد إجراء مشاورات إقليمية.

44. **يهنئ** فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا، على انتخابه رئيسًا جديدًا للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، **ويعرب عن تطلعه** إلى قيادته وتوجيهه لأعلى وأقوى هيكل إداري للوكالة.

45. **وإذ يقرّ** بالقيادة الرشيدة والكفاءة العالية للسيدة ناردوس بيكيلي-توماس، الرئيسة التنفيذية لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، على مدى السنوات الأربع الماضية، فضلاً عن الجودة الاستثنائية للنواتج الفنية للوكالة والنتائج الإنمائية الملحوظة التي تحققت خلال ولايتها الأولى، **يؤيد** تجديد ولايتها كرئيس تنفيذي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد لأربع (4) سنوات أخرى، **ويهنئها متمنيا** لها

دوام النجاح في قيادة مسيرة التحول التي تشهدها الوكالة.

46. يُذكّر بالمادة 7 من النظام الأساسي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد بشأن عضوية لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، وبعد إجراء مشاورات إقليمية **يؤيد** التشكيل الجديد للجنة للفترة من فبراير 2026 إلى فبراير 2028، على النحو التالي:

إقليم الوسط	إقليم الشرق	إقليم الشمال	إقليم الجنوب	إقليم الغرب
1. الكاميرون	6. جزر القمر	11. **الجزائر***	16. أنجولا	21. كوت ديفوار
2. جمهورية الكونغو الديمقراطية	7. إثيوبيا	12. **مصر***	17. **جنوب أفريقيا***	22. **نيجيريا***
3. جمهورية أفريقيا الوسطى	8. كينيا	13.	18- زمبابوي	23. **السنغال***
4. غينيا الاستوائية	9. الصومال	14.	19.	24. توجو
5. الجابون	10. أوغندا	15.	20.	25.

*** أعضاء مؤسسون غير متناوبون**

رؤساء الدول والحكومات الثمانية (8) الذين يرأسون المجموعات الاقتصادية الإقليمية – 2026		
26.	**المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**	سيراليون
27.	**المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا**	غينيا الاستوائية
28.	**الهيئة الحكومية الدولية للتنمية**	جيبوتي
29.	**اتحاد المغرب العربي**	ليبيا
30.	**السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي**	كينيا
31.	**مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي**	جنوب أفريقيا
32.	**مجموعة شرق أفريقيا**	كينيا
33.	**تجمع دول الساحل والصحراء**	تشاد

47. يُذكّر بأنه وفقاً للنظام الداخلي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد وبناءً على المشاورات الإقليمية، فإن تشكيل هيئة المكتب الجديدة للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد للفترة من فبراير 2026 إلى فبراير 2028، هو كما يلي:

- النائب الأول للرئيس: غينيا الاستوائية (إقليم الوسط)

- النائب الثاني للرئيس: شاغر
- النائب الثالث للرئيس: شاغر
- النائب الرابع للرئيس/المقرر: مصر (الرئيس المنتهية ولايته للجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد/ إقليم الشمال).

48. **يشجّع** الأقاليم التي لديها مناصب شاغرة على التعجيل بإنهاء مشاوراتها الإقليمية وتقديم ترشيحات للمقاعد المتبقية للأعضاء غير المؤسسين؛ **ويدعو** إقليمي الشرق والغرب إلى تعيين مرشحين لمنصبي النائب الثاني والثالث للرئيس على التوالي، وفقًا للمادة 15 (بمجرد انتهاء العمداء الإقليميين من المشاورات اللازمة وتقديم المرشحين، سيقوم مكتب المستشار القانوني بتعميمها لاعتمادها من خلال إجراء الموافقة الصامتة).

مقرر
بشأن تقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ

إنّ المؤتمر؛

1. **يرحب** بتقرير منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ، فخامة الدكتور ويليام روتو، رئيس جمهورية كينيا، **ويعرب عن تقديره** لجمهورية كينيا لتنسيقها أعمال اللجنة، **ويجيز** القرارات الواردة فيه؛

2. **يُحيط علمًا ويرحب** بنتائج القمة الأفريقية الثانية للمناخ التي عُقدت في الفترة من 8 إلى 10 سبتمبر 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا، ويرحب بها.

3. **يُثني** على دولة السيد آبي أحمد علي، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، على الاستضافة الناجحة والمؤثرة للغاية للقمة الأفريقية الثانية للمناخ؛

4. **يثني كذلك** على دولة الدكتور أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، لمبادرته الحكيمة لإنشاء الميثاق الأفريقي للابتكار المناخي والمرفق الأفريقي للمناخ بهدف تعبئة 50 مليار دولار أمريكي لتنفيذ 1000 حل مناخي مصمم في أفريقيا بحلول عام 2030 **ويقدم** دعمه الكامل لهذا المسعى.

5. **يثني أيضا** على سعادة محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، لقيادته المثالية في عقد القمة الأفريقية الثانية للمناخ؛

6. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وضع خارطة للطريق وخطة لتنفيذ إعلان أديس أبابا بشأن تغير المناخ ودعوة العمل الصادرة عن القادة الأفريقيين، وتعبئة الموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذه؛

7. **يحيط علماً** بالتقرير المتعلق بتنفيذ إعلان نيروبي الصادر عن القادة الأفريقيين بشأن تغير المناخ والدعوة إلى العمل؛ **ويدعو** إلى اتباع نهج منسق لتنفيذ نتائج القمة الأفريقية للمناخ.

8. **يؤكد من جديد** التزامه بتعددية الأطراف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، والعمل الجماعي العالمي لمعالجة تغير المناخ، ويدعو المجتمع الدولي إلى تعزيز التعاون والتضامن والثقة في تحقيق نتائج طموحة ومنصفة وقائمة على القواعد في مجال المناخ تستجيب لاحتياجات وأولويات البلدان النامية، وخاصة أفريقيا.

9. **يشيد** بالدور الذي اضطلع به المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة ومجموعة المفاوضين الأفريقيين المعنية بتغير المناخ في التحضير لمؤتمر الأطراف الثالثين والمشاركة فيه، و **يُقدّر** جهود وقيادة جمهورية تنزانيا المتحدة في قيادة مجموعة المفاوضين الأفريقيين في مؤتمر الأطراف الثلاثين، **ويهنئ** جمهورية غانا على توليها رئاسة مجموعة المفاوضين الأفريقيين للفترة 2026 و2027.

10. **يهنئ أيضا** جمهورية تنزانيا المتحدة على قيادتها المتميزة في تعزيز الأولويات الاستراتيجية لأفريقيا، وتشجيع الوحدة وتعزيز العمق الفني للمجموعة خلال فترة ولايتها؛ وإحياء الذكرى الثلاثين لمشاركة مجموعة المفاوضين الأفريقيين ومساهمتها في مفاوضات المناخ؛

11. **يرحب** بنتائج الاجتماعات الاستراتيجية الرئيسية التي عُقدت في زنجبار ودار السلام، التي عززت التنسيق بين جهات الاتصال الوطنية والمنسقين الرئيسيين؛

12. **يستحضر** مقرر المؤتمر رقم Assembly/AU/Dec.257(XIII) الصادر في يوليو 2009 ومقرر المجلس التنفيذي رقم EX.CL/Dec.500(XV)، المؤسسين للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ وحددا تشكيلها الأولي؛ **ويستحضر أيضا** الطلب الرسمي الذي قدمته جمهورية تنزانيا المتحدة في عام 2024 إلى أمانة لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ والذي أعربت فيه عن رغبتها في أن تصبح عضواً دائماً في اللجنة للمساهمة في التوجيه السياسي الرفيع المستوى للقارة بشأن تغير المناخ؛

13. **يوافق** على طلب جمهورية تنزانيا المتحدة ويقبلها عضواً دائماً في لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ بدءا من الآن لضمان استمرارية الخبرة الاستراتيجية والفنية التي أظهرتها خلال رئاستها لمجموعة المفاوضين الأفريقيين؛

14. **يطلب** من المفوضية تحديث سجلات تشكيلية اللجنة، وتيسير مشاركة جمهورية تنزانيا المتحدة مشاركة كاملة في جميع الفعاليات المستقبلية للجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين المعنية بتغير المناخ.

15. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد المستدامة لدعم مفاوضات تغير المناخ بغية ضمان استمرار المشاركة الفعالة للخبراء الأفريقيين في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

16. **يرحب كذلك** بإنشاء المركز الأفريقي للشباب للمفاوضات بشأن المناخ في جمهورية تنزانيا المتحدة، على النحو المعتمد في القرار AMCEN/20/8 الصادر عن المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، باعتباره علامة استراتيجية بارزة في بناء القدرات طويلة الأجل للمفاوضين الأفريقيين وضمان العدالة بين الأجيال؛

17. **يهني** جمهورية البرازيل الاتحادية لاستضافتها بنجاح الدورة الثلاثين لمؤتمر الأطراف في بيليم، التي تزامنت مع الذكرى العاشرة لاتفاق باريس، وأعادت تأكيد الالتزام العالمي بمكافحة تغير المناخ.

18. **يرحب** باعتماد حزمة بيليم السياسية، بما في ذلك قرار موتيراو، الذي أشار إلى التحول من التفاوض إلى التنفيذ، وأعاد تأكيد الالتزام بهدف 1.5 درجة مئوية، ودعا إلى تسريع العمل الجماعي والتعاون الدولي من خلال تعزيز تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً وخطط التكيف الوطنية، فضلاً عن التقدم المحرز في تعزيز الهدف العالمي للتكيف والتقييم العالمي وإنشاء آلية انتقال عادلة.

19. **يرحب** بتأكيد مؤتمر الأطراف الثلاثين على أن تدابير المناخ، بما في ذلك التدابير الأحادية، لا ينبغي أن تشكل تمييزاً تعسفياً أو غير مبرر أو تقييداً مقنعاً للتجارة، **ويقر** بإقامة الحوار الملزم بشأن الفرص والتحديات والعوائق التي تحول دون تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بدور التجارة، **ويشجع** جميع الدول الأفريقية على المشاركة بنشاط في هذه الحوارات لضمان أن تنعكس آثار التدابير الأحادية على التنمية المستدامة والقضاء على الفقر بشكل كامل، وأن تشكل أولوية أفريقيا نتائج هذه العملية.

20. **يلاحظ كذلك** بقلق التقدم المحدود الذي تحقق في مجال التمويل المناخي في مؤتمر الأطراف الثلاثين، بما في ذلك الفجوات المستمرة في توفير التمويل وحجمه وإمكانية الوصول إليه وقابليته للتنبؤ، لاسيما بالنسبة لأولويات التكيف والخسائر والأضرار والانتقال العادل. وفي هذا الصدد، **يؤكد** أن أعباء الديون المرتفعة

والمتزايدة تزيد من تقييد الحيز المالي وتقوض قدرة البلدان الأفريقية على الاستثمار في العمل المناخي، **ويؤكد** الحاجة الملحة إلى التنفيذ الفعال للهدف الكمّي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي، وإصلاحات هيكل التمويل المناخي العالمي، وتعزيز التعاون الدولي.

21. **يدعو** البلدان المتقدمة، والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية إلى زيادة التمويل الميسر وغير المنشئ للديون، والمنح والضمانات، وتفعيل مبادلة الدين بتدابير التكيف مع تغير المناخ ومبادلة الدين بتدابير حفظ الطبيعة، وبنود الديون التي يمكن تحملها مع تغير المناخ، والتمويل الطويل الأمد والمنخفض التكلفة لدعم احتياجات أفريقيا في مجال تحول الطاقة والتصنيع والتكيف.

22. **يقرر** أن زيادة تمويل التكيف في أفريقيا يمثل أولوية ملحة وعاجلة، ويدعو إلى تعبئة وتوفير تمويل يمكن التنبؤ به ومتزايد بشكل كبير وقائم على المنح بشروط ميسّرة جدا للتكيف، بما في ذلك مسار واضح لزيادة تمويل التكيف إلى ثلاثة أضعاف على الأقل في المدى القريب؛ مع تحسين جودة التمويل وإمكانية الوصول إليه من خلال تبسيط إجراءات الحصول عليه، وتعزيز وصول المؤسسات الأفريقية إليه، وخفض تكلفة رأس المال؛ ويحث البنوك الإنمائية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية على الإسراع في إصلاح ولاياتها وأدواتها وممارساتها المتعلقة بالميزانية العمومية لإعطاء الأولوية للتكيف والنمو المدفوع بالقدرة على الصمود؛

23. **يرحب** بقرار مؤتمر الأطراف الثلاثين الذي وافق على أن تستضيف جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المنا التي ستعقد في الفترة من 8 إلى 19 نوفمبر 2027 في أديس أبابا، إثيوبيا، **ويؤكد** على أهمية الاستفادة من مؤتمر الأطراف الثاني والثلاثين لتعزيز أولويات ومصالح أفريقيا.

24. **يرحب كذلك** بتعيين معالي السيد جيديون تيموثيوس، وزير خارجية جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، رئيسًا معينًا لمؤتمر الأطراف الـ32، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي حشد جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وشركائه لدعم رئاسة وحكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية في التحضيرات لاستضافة مؤتمر الأطراف الـ32.

25. **يُحيط علماً** بتقرير اللجان الأفريقية المعنية بالمناخ، **ويطلب** من المفوضية إنشاء آلية معززة للتنسيق بين هذه اللجان وغيرها من المبادرات المناخية القارية، ودعم تنفيذها وعملية إبلاغها؛

26. **يدعو** الشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى تعزيز الدعم المنسق للتكيف مع تغير المناخ، والقدرة على الصمود، وبناء السلام، والتنمية المستدامة في منطقة الساحل والمناطق الأخرى المعرضة للخطر في القارة.

27. **يهنئ** جمهورية جنوب أفريقيا على نجاحها في استضافة ورئاسة مجموعة العشرين في عام 2025، ويدعو إلى تعزيز وتنسيق المشاركة الأفريقية وتوحيد الرسائل عبر مسارات التفاعل مع مجموعة العشرين ومجموعات العمل من أجل النهوض بأولويات أفريقيا في مجالات التمويل المناخي والتكيف والقدرة على الصمود والانتقال العادل وإصلاح المنظومة المالية الدولية، بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون بين لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتغير المناخ ومفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية ذات الصلة.

28. **يطلب** من المفوضية تعبئة الموارد اللازمة للتعجيل بتنفيذ نظام الإنذار المبكر المتعدد المخاطر وبرنامج العمل المبكر، وبرنامج العمل المناخي الأفريقي، وبرنامج المرونة الحضرية وغيرها من المبادرات الإقليمية والمبادرات بين بلدان الجنوب، بهدف تعزيز بناء القدرة على الصمود في القارة؛

29. **يعرب عن القلق** إزاء استمرار تزايد حالات النزوح الناجمة عن الكوارث وغيرها من أشكال النزوح القسري استجابة للعوامل المناخية والبيئية في أفريقيا، وفي السياق العالمي المتّسم بتآكل القيم المتعددة الأطراف وتراجع الاعتراف بتغير المناخ باعتباره مسؤولية عالمية، **ويدعو** الدول الأعضاء إلى العمل بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء لتعزيز المرونة الجماعية والازدهار في أفريقيا.

30. **يحيط علماً** بطلب فخامة السيد دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس لجنة حوض الكونغو المعنية بالمناخ، بتفعيل إذاعة وتلفزيون حوض الكونغو تحت إشراف لجنة حوض الكونغو المعنية بالمناخ.

31. **يرحب** بعرض جمهورية الكونغو استضافة القمة الأفريقية الثالثة للمناخ في برازافيل، **ويحيط علما** بالعملية التي تقوم بها مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنح جميع الدول الأعضاء فرصة لتقديم عروض لاستضافة القمة المذكورة. و**يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي الانتهاء من اختيار البلد المضيف التالي فور انتهاء مهلة تقديم طلبات الإعراب عن الاهتمام، وتقديم معلومات مستكملة في الدورة المقبلة للجنة رؤساء الجول والحكومات المعنية بتغير المناخ.

32. **يحيط علماً** بالتقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل الأفريقية بشأن أسواق الكربون ووضع المعيار الذهبي الأفريقي لأسواق الكربون وإمكاناتهما في إطلاق العنان للتمويل لأفريقيا.

33. **يقر** بأن استمرار فقر الطاقة وارتفاع ضائقة الديون يشكلان قيودا يعزز أحدها الآخر على طموح أفريقيا في مجال المناخ، حيث تؤدي المساحة المالية المحدودة إلى تقويض الاستثمارات في الطاقة المتجددة والتكيف والبنية التحتية المرنة.

34. **يؤكد** مسارات أفريقيا العادلة والمنصفة للانتقال في مجال الطاقة، القائمة على النشر السريع للطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ومجمعات الطاقة الإقليمية، والبنية التحتية التمكينية، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة التفاوتات الجغرافية في مجال التمويل والسماح بمسارات وطنية متباينة تعكس ظروف البلدان ومواردها وأولوياتها الإنمائية.

35. **يرحب** بالتقدم المحرز في عام 2025 من خلال الشراكات المعجلة في مجال الطاقة المتجددة في أفريقيا، والتنفيذ الأولي لمبادرة التصنيع الأخضر لأفريقيا، بما في ذلك إنشاء أمانة المبادرة في نيروبي، كينيا؛ **ويطلب** من أمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وحكومة جمهورية كينيا مواصلة العمل عن كثب من أجل الانتهاء من الترتيبات المؤسسية لأمانة مبادرة التصنيع الأخضر لأفريقيا.

36. **يشيد** بفخامة الدكتور ويليام ساموي روتو رئيس جمهورية كينيا، وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، لتعبئة مؤسسات التمويل الإنمائي الأفريقية في إطار مبادرة التصنيع الأخضر لأفريقيا، مما أفضى إلى توقيع إطار التعاون الخاص بالمبادرة؛ **ويرحب** بتعبئة ما يقرب من 100 مليار دولار أمريكي من الالتزامات نحو التصنيع الأخضر؛ **ويدعو** الشركاء الإنمائيين، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف والإقليمية، والقطاع الخاص إلى دعم تنفيذ التحول الصناعي الأخضر في أفريقيا.

37. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية الأخرى تعبئة الموارد وتقديم الدعم إلى مجموعة المفاوضين الأفريقيين بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر من أجل وضع بروتوكول ملزم بشأن إدارة الجفاف وموقف موحد، وتنظيم اجتماعات تحضيرية أفريقية في عام 2026 وما بعده. كما يطلب من الشركاء الإنمائيين دعم المفوضية لعقد المؤتمر الأفريقي الرفيع المستوى حول الجفاف، المقرر عقده في منتصف عام 2026 في محاولة لبناء القدرة على التكيف مع تقلبات المناخ.

38. **يقر** بالدور الاستراتيجي للصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، وصندوق معالجة الخسائر والأضرار، وصندوق أقل البلدان نمواً في دعم أولويات المناخ والتنمية في أفريقيا.

39. **يهنئ** أصحاب الفخامة، رؤساء الدول والحكومات وأعضاء لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ

مقرر
بشأن تقرير الاجتماع الأول للجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية

إنّ المؤتمر؛

1. **يشيد** برئيس وأعضاء لجنة المؤتمر المعنية بتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والتكامل الاقتصادي، وبالأمين العام لأمانة المنطقة على تفعيلها، وفقًا لقرار المؤتمر Assembly/AU/Dec.911(XXXVIII)، و**يأخذ علمًا** بتقرير اللجنة وبالاختصاصات التي اعتمدها.

2. **يُعرب** عن قلق بالغ إزاء إضعاف وتآكل التعددية ومبادئها، و**يجدد دعمها** لنظام تجاري متعدد الأطراف قائم على القواعد، تكون منظمة التجارة العالمية في صميمه، كما **يُعرب** عن قلقه إزاء فرض تدابير تجارية تقييدية أحادية الجانب تؤثر سلبًا على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وعلى أهداف الاتفاق المنشئ للمنطقة.

3. **يُهنئ** جمهورية مصر العربية بصفتها رئيسة مجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة، والمجلس ذاته، على نجاحهما في اختتام مفاوضات بروتوكولات المرحلة الثانية، و**يُوجه** بالانتقال السريع من مرحلة التفاوض إلى مرحلة التنفيذ للاتفاق.

4. **يُعرب** عن تقدير عميق لفخامة الرئيس محمدو إيسوفو، الرئيس السابق لجمهورية النيجر، لدوره كبطل المنطقة، على قيادته الناجحة لمفاوضات المرحلتين الأولى والثانية.

5. **يستحضر** قراره Assembly/AU/Dec.927(XXXVIII) الذي يدعو الدول الأعضاء إلى التصديق على الصكوك القانونية للاتحاد الأفريقي، و**يحث بشدة** الدول الأعضاء على التصديق على بروتوكولات المنطقة المتعلقة بالاستثمار، وسياسة المنافسة، وحقوق الملكية الفكرية، والتجارة الرقمية، والمرأة والشباب في التجارة بحلول نهاية عام 2026، وعلى إيداع التصديقات حيثما ينطبق، لضمان دخولها حيز التنفيذ وتنفيذها بسرعة.

6. **يطلب** من لجنة المؤتمر حشد الدول الأعضاء، لاستكمال عملية التصديق على البروتوكولات المذكورة، وفقًا لإجراءاتها الدستورية، بحلول نهاية عام 2026، وتقديم تقارير سنوية عن التقدّم المحرز بدءًا من الدورة العادية الأربعين للمؤتمر في عام 2027.

7. **يلاحظ بقلق** تزايد اعتماد السياسات الحمائية التي تؤدي إلى تفتيت سلاسل الإمداد العالمية وتفاقم ظاهرة نزع التصنيع في أفريقيا، و**يُوجه** مجلس الوزراء إلى الشروع في مفاوضات بشأن بروتوكول حول السياسة الصناعية والتنمية كجزء لا يتجزأ من الإطار القانوني للمنطقة.

8. **يُوجّه** الأمين العام لأمانة المنطقة ومجلس الوزراء إلى تفعيل أحكام المواد 11 (ك، ل، م، ن) والمادة 13 من الاتفاق المنشئ للمنطقة بشأن الأداء المؤسسي للأمانة، بما يتوافق مع متطلبات المعاهدة.

9. **يُقرر** إدراج أبطال الاتحاد الأفريقي في القضايا ذات الصلة بتنفيذ الاتفاق ضمن لجنة المؤتمر المعنية بتنفيذ المنطقة والتكامل الاقتصادي، و**يُقرر كذلك** أن يكون تقرير اللجنة جزءًا من الأجندة الاستراتيجية للمؤتمر بشأن التكامل الاقتصادي.

10. **يُشيد** بجمهورية مدغشقر على تصديقها على الاتفاق المنشئ للمنطقة وإيداعها صك التصديق، كما **يُشيد** بجمهورية الصومال الاتحادية على تصديقها على الاتفاق، ويشجع على الإسراع بإيداع صك التصديق، و**يُشجع** بنين وليبيا وجنوب السودان والسودان على تسريع عمليات التصديق الخاصة بها.

11. **يُشيد** بجمهورية نيجيريا الاتحادية، وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، وجمهوريتي موزمبيق وناميبيا على استكمالها العملية الوطنية لنشر الجدول المؤقت للتنازلات الجمركية، و**يحث** الدول الأطراف الأخرى[5] التي لم تستكمل بعد إجراءات النشر على إنهاء عملياتها الداخلية واستكمال الإجراءات اللازمة لبدء التجارة وفقًا لقواعد الاتفاق بحلول نهاية عام 2026.

12. **يُوجه** أمانة المنطقة إلى تسريع الإطلاق القاري لنظام رقمي موحّد قابل للتشغيل البيني، لتعزيز كفاءة الإجراءات الجمركية، وتيسير عبور السلع بكفاءة، وتوفير النفاذ الرقمي إلى أدوات التجارة للفاعلين الاقتصاديين.

13. **يستحضر** مقرري المجلس التنفيذي EX.CL/Dec.1221(XLIII) و EX.CL/Dec.1241(XLIV)اللذين وجّها أمانة المنطقة إلى الانخراط في أنشطة لتوليد الإيرادات وتعبئة الموارد لتيسير التنفيذ الكامل للاتفاق المنشئ للمنطقة، و**يوجه** الأمانة إلى التعاون مع المؤسسات المالية المعنية والقطاع الخاص لإنشاء وتفعيل آليات لتوليد الإيرادات، بهدف تسهيل التنفيذ وتقليص الاعتماد المفرط على الشركاء الخارجيين، وفقًا للمادة (11) من الاتفاق. و**يقرر** توجيه الإيرادات المتولدة عبر صندوق التكييف الخاص بالمنطقة، المنشأ والمفعّل بموجب قرار المؤتمر Assembly/AU/Dec.911(XXXVIII)، ليُستخدم في دعم الأنشطة التشغيلية والبرامجية للأمانة، وفقًا لإطار الحوكمة الخاص بالصندوق والقواعد المالية المعمول بها في الاتحاد الأفريقي.

14. **يُعرب** عن قلقه إزاء بطء تنفيذ تخفيضات الرسوم الجمركية بموجب الطرائق الحالية، و**يُوجه** مجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة إلى إجراء مراجعة شاملة لطرائق إزالة الرسوم الجمركية طبقا لأحكام الاتفاق.

15. **يُوجه كذلك** مجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة إلى تقديم صيغ منقحة ومعززة لتحرير التعرفة الجمركية إلى الدورة العادية الأربعين للمؤتمر في عام 2027، بما يضمن الإلغاء الكامل للرسوم الجمركية على جميع المنتجات المتداولة داخل أفريقيا وفقًا لقواعد الاتفاق.

16. **يُقرر** أن تُنفَّذ الصيغ المنقحة بما يضمن الإلغاء التام للرسوم الجمركية على جميع السلع المتداولة في إطار الاتفاق، وذلك في موعد أقصاه 31 ديسمبر 2030، مع بدء تطبيق معدلات الإعفاء الجمركي

[5] جمهورية أنجولا، جمهورية بنين، بوركينا فاسو، جمهورية الرأس الأخضر، جمهورية أفريقيا الوسطى، جمهورية تشاد، اتحاد جزر القمر، جمهورية الكونغو، جمهورية كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية جيبوتي، جمهورية غينيا الاستوائية، دولة إريتريا، جمهورية الغابون، جمهورية غينيا، جمهورية غينيا بيساو، جمهورية ليبيريا، دولة ليبيا، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، جمهورية مدغشقر، جمهورية مالي، جمهورية النيجر، جمهورية ساو تومي وبرينسيبي الديمقراطية، الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية، جمهورية السنغال، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية السودان، جمهورية توغو، وجمهورية زيمبابوي. لا تزال الجداول المؤقتة للامتيازات الجمركية لساو تومي وبرينسيبي والجمهورية العربية الصحراوية قيد التحقق. ولم تقدم جيبوتي وإريتريا وليبيا والصومال والسودان عروضها الجمركية بعد.

على التجارة البينية الأفريقية المؤهلة اعتبارًا من 1 يناير 2031. كما **يوجّه الدول الأطراف** إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير تشريعية وإدارية ومؤسسية لتيسير التنفيذ في الآجال المحددة، ودعم التفعيل الفعّال لسوق قارية محررة بالكامل، انسجامًا مع أحكام معاهدة أبوجا.

17. **يستحضر** مقرره Assembly/AU/Dec.692(XXXI) الذي التزم فيه بالتعامل مع الشركاء الخارجيين ككتلة واحدة وبصوت موحّد، ويحث الدول الأعضاء على الامتناع عن الدخول في ترتيبات تجارية ثنائية تتعارض مع أهداف الاتفاق. كما تستحضر قرارها Assembly/AU/Dec.845(XXXVI)بشأن التمثيل المنظّم والموحّد للاتحاد الأفريقي في إطار مجموعة العشرين، باعتباره توجيهًا وسابقة عملية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القرار Assembly/AU/Dec.692(XXXI).

18. **يُقرر**، تعزيزًا لأهداف الاتفاق، المضي في انخراط منسّق وموحّد مع الدول الثالثة والشركاء الاستراتيجيين في القضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار، بالاستناد إلى الاتفاق كإطار قانوني قاري للتجارة والتكامل الاقتصادي الأفريقي، وذلك بهدف تعزيز الصوت الجماعي لأفريقيا وتماسكها في الحوكمة الاقتصادية العالمية.

19. **يقرر كذلك** أن يتولى رئيس مجلس الوزراء المسؤولين عن التجارة، بمساعدة الأمين العام للأمانة، تيسير هذه الانخراطات المنسقة في إطار الاتفاق، و**يُوجّه** الأمانة إلى رفع تقارير إلى لجنة رؤساء الدول والحكومات بشأن نتائج هذه الانخراطات مع الدول الثالثة والتكتلات التجارية.

20. **يُشيد** بفخامة الرئيس محمدو إيسوفو، الرئيس السابق لجمهورية النيجر وبطل المنطقة، على التزامه المستمر وقيادته في دفع الاتفاق، و**يُشجّع** على استمرار الدعوة رفيعة المستوى التي يقوم بها البطل لتعزيز التكامل الاقتصادي القاري، و**يُقرر** أن يرفع البطل تقاريره إلى المؤتمر عبر لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتنفيذ المنطقة والتكامل الاقتصادي.

مقرر

بشأن تقرير لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (لجنة العشرة) من فخامة السيد يوليوس مادا بيو، رئيس جمهورية سيراليون

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بالتقرير السادس والعشرين للجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي العشرة المعنية بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

2. **يستحضر** المقرر **Assembly/AU/Dec.923(XXXVIII)** والمقررات السابقة بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

3. **يؤكد** أن الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، لا يزال ضروريا حتى تواكب المنظمة الحقائق الجيوسياسية المعاصرة **ومعالجة الظلم التاريخي الذي تعرضت له أفريقيا**، بما في ذلك غياب أفريقيا في الفئة الدائمة وتمثيلها الناقص في الفئة غير الدائمة من عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

4. **ينوه بتقدير** باستمرار مشاركة لجنة العشرة في تعزيز **الموقف الأفريقي الموحد والدفاع عنه** كما هو موضح في **توافق إزولويني وإعلان سرت**، والدعم والزخم المتزايدين للموقف الأفريقي الموحد، على نحو ما ورد في البند 39، الفقرة (أ)، من ميثاق المستقبل الذي يؤكد ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي تعرضت له أفريقيا كأولوية بما في ذلك معاملة أفريقيا كحالة خاصة.

5. **يرحب** بالتنسيق الداخلي المكثف والأنشطة التوعوية التي قامت بها لجنة العشرة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك **خلوة الممثلين الدائمين للجنة العشرة** التي استضافتها جمهورية سيراليون في **فريتاون يومي 25 و6 أبريل 2025** والتي عززت الوحدة وتمخض عنها **مشروع النموذج الأفريقي لإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (نموذج الإصلاح الأفريقي)، وخارطة الطريق الاستراتيجية، والمذكرة (وثائق فريتاون الختامية)، ويلاحظ** أن خارطة الطريق الاستراتيجية والمذكرة ستظلان وثيقتين داخليتين للجنة العشرة لتوجيه تنسيق عملها.

6. **يرحب أيضا** بنجاح **عقد الاجتماع الوزاري الثالث عشر للجنة العشرة** في في **لوساكا**، جمهورية زامبيا، والذي سبقه اجتماع كبار المسؤولين الذي استعرض التقدم المحرز ووافق على مشاريع وثائق فريتاون الختامية، واعتمد **وثيقة لوساكا الختامية**.

7. **يرحب كذلك** بنتائج **القمة السادسة للجنة العشرة التي عقدت بطريقة افتراضية في 25 يوليو 2025** والتي **اعتمدت بالإجماع نموذج الإصلاح الأفريقي** وشددت على الموقف الأفريق الموحد وضرورة معاملة أفريقيا كحالة خاصة.

8. **يرحب** بعقد **القمة السابعة للجنة العشرة في 21 سبتمبر 2025 بمقر الأمم المتحدة، نيويورك** لإحياء **الذكرى العشرين** لتوافق إزولويني وإعلان سرت، **ويثني** على تأكيد القمة لوحدة أفريقيا والاعتراف المتزايد بشرعية مطلب أفريقيا بالتمثيل **العادل** في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

9. **يؤكد مجددا** التزامه **بالموقف الأفريقي الموحد**، باعتباره **الخيار الوحيد القابل للتطبيق** لتمثيل أفريقيا الكامل في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المعاد تشكيله، **ويؤكد مجددا** أن المفاوضات الحكومية الدولية التي أنشئت بموجب القرار 557/62، هي المنتدى الشرعي للإصلاح.

10. **يؤكد** أن التمثيل الكامل لأفريقيا في مجلس الأمن المعاد تشكيله يستلزم ما يلي:

(1) تخصيص مالا تقل عن **مقعدين دائمين (2)** بجميع الصلاحيات والامتيازات، بما في ذلك **حق النقض إذا تم الإبقاء عليه؛**

(2) تخصيص **خمسة (5) مقاعد غير دائمة؛**

(3) **حق الاتحاد الأفريقي في اختيار** ممثليه المنتخبين لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ليعمل باسمه ونيابة عنه.

11. **يطلب ما يلي:**

(1) ينبغي للجنة العشرة الاستتمرار في التواصل على أعلى المستويات السياسية، بما في ذلك مع الأعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الأمن، لدعم الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

(2) ينبغي للجنة العشرة مواصلة تكثيف تفاعلها مع المجموعات ذات المصلحة والإقليمية الأخرى وأصحاب المصلحة، بناء على التقدم المحرز في النهوض بالموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، **يشجع** لجنة العشرة على عقد اجتماعات رفيعة المستوى خارج نطاق قمة الاتحاد الأفريقي؛

(3) ينبغي لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي أن تدرج اللغة المشتركة الموجزة لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد في بياناتها الوطنية خلال افتتاح الدورة الحادية والثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2026، وإعادة التأكيد على الدعوة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتفعيل الالتزام بتصحيح الظلم التاريخي ضد أفريقيا كأولوية ومعاملة أفريقيا كحالة خاصة؛

(4) ينبغي للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي منح الأولوية لقضية إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تعاملاتها السياسية الخارجية مع الشركاء غير الأفريقيين، والتأكيد بشكل خاص على ضرورة تصحيح الظلم التاريخي الذي لا تزال أفريقيا تعاني منه، ومعاملة أفريقيا كحالة خاصة وأولوية في عملية الإصلاح.

12. **يدعو** أفريقيا إلى الانخراط في مفاوضات قائمة على النصوص فقط بشرط وجود توافق مسبق بين الدول الأعضاء حول المجموعات الخمس وإطار عمل متفق عليه يعالج بشكل عام قضية الظلم التاريخي ويحظى بإجماع واسع، ونموذج إصلاح يتناول بوضوح التوسع في كلا الفئتين في مجلس الأمن.

13. **يدعو أيضا** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي إلى مواصلة التحدث **بصوت واحد،** بما في ذلك مواصلة استخدام اللغة المشتركة المتفق عليها، **وتجنب المواقف أو الانتماءات** التي تتعارض مع الموقف الأفريقي الموحد، بما في ذلك الانسحاب من العضويات المزدوجة غير المتسقة، حسب الاقتضاء.

14. **يقرر ما يلي**:

(1) **تأييد** نموذج الإصلاح الأفريقي، والطلب من لجنة العشرة تقديمه ضمن الحوار المنظم **للمفاوضات الحكومية الدولية للجمعية العامة للأمم المتحدة؛**

(2) أن يظل الموقف الأفريقي الموحد بشأن إصلاح مجلس الأمن **بندا استراتيجيا** على جدول أعمال المؤتمر وخطة عمله، **والتأكيد مجددا على** أهمية مواصلة المفوضية توفير التمويل والدعم اللازمين لتسهيل عمل لجنة العشرة؛

(3) زيادة **المخصصات** في ميزانيات المفوضية وبعثة المراقبة الدائمة للاتحاد الإفريقي لتوفير الأموال اللازمة لتسهيل أنشطة لجنة العشرة، **وتشجيع** المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء لدعم عمل لجنة العشرة؛

(4) أن تواصل لجنة العشرة الحفاظ على تفويضها حتى تحقق أفريقيا أهدافها المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

مقرر
بشأن إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الدستوري المعني بحقوق وضمانات الفتيات والأطفال الأفريقيين، الوثيقة Doc. EX.CL/1674(XLVIII)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما** بالمقرر EX.CL/Dec.18(XLVIII) الصادر عن الدورة العادية الثامنة والأربعين للمجلس التنفيذي في فبراير 2026.

2. **يذكّر** بالتعريف الوارد في ميثاق الشباب الأفريقي بشأن "الشباب" والذي يشير إلى كل شخص يتراوح عمره ما بينبين 15 و35 عاماً.

3. **يشيد** بمبادرة جمهورية أنغولا التي تساهم في تعزيز حقوق الشابات والأطفال الأفريقيين.

4. **يقرر** إضفاء الطابع المؤسسي على المنتدى الدستوري لحقوق وضمانات الفتيات والأطفال الأفريقيين كمنصة لتبادل أفضل الممارسات بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، **ويُكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بنشر الأنشطة والبرامج المتعلقة بهذا المنتدى الذي سيُعقد كل عامين .

مقرر

بشأن تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته ووضع السلم والأمن في أفريقيا

الوثيقة. Assembly/AU/3(XXXIX)

إنّ المؤتمر؛

1. **يعتمد** تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته و وضع السلم والأمن في أفريقيا؛ **ويثني** على مجلس السلم والأمن للتنفيذ ولايته بفعالية في تعزيز الحكم والسلام والأمن والاستقرار في القارة، **ويحث** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمفوضية على تنفيذ قرارات المجلس؛ **ويثني أيضا** على جمهورية الغابون وجمهورية غينيا على التنفيذ السريع لخارطة طريق المرحلة الانتقالية، مما أدى إلى إجراء الانتخابات ورفع التعليق الذي فرضه المجلس ، **ويرحب** بعودة دولتين عضوين للمشاركة في أنشطة الاتحاد؛ **ويجيز** استنتاجات الخلوة السنوية السابعة عشر للمجلس حول مراجعة أساليب عمله والذي عقد يومي 6 و7 نوفمبر 2025 في أبوجا، نيجيريا واستنتاجات الندوة الثانية عشرة الرفيعة المستوى حول السلام والأمن في أفريقيا: مساعدة الأعضاء الأفريقيين الجدد في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في التحضير لمعالجة قضايا السلام والأمن في القارة (عملية وهران) والتي عقدت يومي 1 و 2 ديسمبر 2025 في الجزائر، الجزائر، ودليل طرائق تعزيز التنسيق بين المجلس والأعضاء الأفريقيين في مجلس الأمن الذي تم اعتماده بموجب بيان المجلس رقم 1289 الصادر في يوليو 2025؛ **ويثنى كذلك** على الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن وهي الجزائر وسيراليون وغيانا، على جهودها الدؤوبة في الحفاظ على المصالح الأفريقية وتعزيزها داخل مجلس الأمن، ويهنئ الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن الجديدة وهي جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا والصومال على توليها مهامها في مجلس الأمن، **ويشجعها** على مواصلة الجهود للدفاع عن المصالح القارية وتعزيزها من خلال توجيه قرارات أجهزة الاتحاد الإفريقي والمواقف المشتركة لأفريقيا، **ويطلب** من المجلس مواصلة معالجة التحديات التي تواجه القارة في مجالات الحكم والسلام والأمن بما يتماشى مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وبروتوكول مجلس السلم والأمن

<u>فيما يتعلق بإقليم وسط أفريقيا:</u>

2. **يجدد التأكيد** على التزامه الراسخ بالاحترام التام لسيادة جمهورية الكونغو الديمقراطية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، مشددا على ضرورة الالتزام الكامل بمبادئ عدم التدخل وحسن الجوار والتعاون الإقليمي، ويدين أي انتهاك لسلامة الأراضي على غرار جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و**يدين كذلك** الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية، بما في ذلك حركة 23 مارس /تحالف نهر الكونجو، وإنشاء إدارتها الموازية، **ويحث** جميع الدول الأفريقية ودول الأمم المتحدة على عدم الاعتراف بهذه الإدارة الموازية؛ كما يحث الدول المجاورة لجمهورية الكونغو الديمقراطية على القيام بدور إيجابي في السعي لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى عموماً وفي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية خصوصاً.

3. **يرحب** بتوقيع اتفاقات السلام بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية رواندا، بما في ذلك اتفاق 27 يونيو 2025 و4 ديسمبر 2025، في واشنطن العاصمة، فضلا عن إطار الدوحة الموقع في 15 نوفمبر 2025 بين حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وتحالف نهر الكونغو/حركة 23 مارس؛ **ويشيد** بكل من فخامة فيليكس تشيسكيدي، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسعادة بول كاغامي، رئيس جمهورية رواندا، على التزامهما بإرساء أسس السلم والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ و**يشيد أيضا** بجهود فخامة الرئيس فور غناسينغبي،

رئيس مجلس جمهورية توجو ، وسيط الاتحاد الأفريقي، في سياق انعدام الأمن المطول في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتأييد عمل فريق الميسرين المكون من خمسة أعضاء[6]، و**يطلب كذلك** من وسيط الاتحاد الأفريقي والميسرين تكثيف جهودهم في مجال الدبلوماسية المكوكية في جمهورية الكونغو الديمقراطية ودول منطقة البحيرات الكبرى، بالتعاون الوثيق مع جماعة شرق أفريقيا والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة من أجل الحفاظ على زخم عمليات السلام الجارية ودعم تهدئة النزاع؛ **يشيد كذلك** بفخامة جواو لورينسو رئيس جمهورية أنجولا لدعمه الثابت للأطر والآليات الرامية إلى تهدئة الأزمة

4. **يدين بشكل لا لبس فيه** أنشطة تحالف نهر الكونغو /حركة 23 مارس ومؤيديها، وكذلك أنشطة القوات الديمقراطية المتحالفة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة الأخرى، بشكل صريح، والمطالبة بوقف هذا الدعم فوراً من قبل جميع الأطراف/القوى الخارجية؛ **مؤكدا** على أنه لا توجد حلول عسكرية للنزاع؛ و**يحث بشدة** الأطراف على إعطاء الأولوية للمسار الدبلوماسي والسياسي والدعوة إلى وقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، وانسحاب جميع القوات الأجنبية غير المدعوة والجماعات المسلحة والكيانات الإرهابية التي تنشط في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ **ويشدد** على ضرورة أن تحترم الأطراف المعنية الالتزامات التي تعهدت بها بموجب اتفاقات السلام، وأن تحمي السكان المدنيين؛ و**يدين** الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من قبل الجماعات المسلحة والإرهابية ومن يدعمها، وإنشاء إدارة موازية من قبل تحالف نهر الكونغو/ حركة 23 مارس، وحث البلدان المجاورة على عدم الاعتراف بهذه الإدارة الموازية، وحثها على القيام بدور إيجابي في السعي لتحقيق السلام في منطقة البحيرات الكبرى بشكل عام وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية بشكل خاص؛ و**يطلب** من الأطراف بضمان التنفيذ الكامل لقرارات الاتحاد الأفريقي واتفاقات السلام الموقعة في واشنطن العاصمة والدوحة، والتأكيد على أهمية التوافق والتكامل مع العملية الموحدة بقيادة أفريقية؛ **ويشدد** على أن السلم والأمن والاستقرار الدائمين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية يعتمدان على تنسيق عمليات السلام والتنفيذ الموثوق للاتفاقات الموقعة واحترام القيادة الأفريقية؛ **ويعيد التأكيد على** التوجيه الذي قدمته مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة تقديم الدعم اللازم من خلال الأمانة المستقلة للاتحاد الأفريقي/جماعة شرق أفريقيا/مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي المنشأة حديثاً، إلى آلية التحقق المشتركة الموسعة زائد بما يتماشى مع آلية مراقبة وقف إطلاق النار والتحقق منه الموقعة في الدوحة في 14 أكتوبر 2025، ونشر خبير أمني في غوما لدعم دورها كمراقب بما يتماشى مع اتفاق إطار التعاون في مجال السلم والأمن لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والإقليم؛

5. **يثني بشدة** على فخامة السيد يوري كاغوتا موسيفيني، رئيس جمهورية أوغندا على استضافة القمة المخصصة لرؤساء دول وحكومات آلية الرقابة الإقليمية للدول الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة في عنتيبي في 21 ديسمبر 2025، **ويحث** رئيس جمهورية أوغندا على مواصلة بذل مساعيه الحميدة والاستفادة من خبرته في إيجاد حلول دائمة لهذا النزاع؛

6. **يلاحظ مع القلق** انتشار مبادرات السلام والاستعانة بجهات خارجية في النزاعات الأفريقية مما يقوض جهود الاتحاد الأفريقي، **ويدعو بشدة**، في هذا الصدد، . إلى مواءمة مبادرات السلام تحت قيادة الاتحاد الأفريقي، وفي نفس السياق، **يحث** الدول الأعضاء بقوة على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه أن يسعى إلى الاستعانة بجهات خارجية في النزاعات الأفريقية، مما يقوض الاتحاد الأفريقي في مساعيه الرامية إلى إحلال السلام ويؤدي إلى إطالة أمد النزاعات في القارة، **ويعيد التأكيد** على الدور المحوري للاتحاد الأفريقي في عمليات السلم والأمن في أفريقيا؛ و**يطلب** وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى السكان المتضررين من الأعمال العدائية، وحماية المدنيين، واستعادة الخدمات الأساسية في غوما والمناطق المتضررة الأخرى ومدينة أوفيرا، وإعادة تأكيد دعوته إلى إعادة فتح

[6] الأعضاء الخمسة لفريق الميسرين: فخامة أولوسيجون أوباسانجو، رئيس نيجيريا السابق؛ فخامة أوهورو كينياتا، رئيس كينيا السابق؛ فخامة موكجويتسي ماسيسي، رئيس بوتسوانا السابق؛ فخامة كاثرين سامبا بانزا، الرئيسة السابقة لجمهورية أفريقيا الوسطى وفخامة سهلي ووركِ زودي، رئيسة إثيوبيا السابقة.

مطار غوما الدولي على الفور لتسهيل إيصال المساعدات الإنسانية؛ **ويدعو** إلى الانسحاب الفوري والكامل لتحالف نهر الكونغو/ حركة 23 مارس من أوفيرا وجميع المناطق المحتلة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، **ويحيط علماً** بالإعلان الصادر في 16 ديسمبر 2025 بشأن انسحاب تحالف نهر الكونغو/ حركة 23 مارس من مدينة أوفيرا؛ و**يحث** بقوة جميع الأطراف بشدة على احترام القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لاسيما حماية المدنيين في مخيمات النازحين داخلياً والمواقع الطبية وحماية قوات حفظ السلام؛ و**يؤكد** على أن الهجمات ضد المدنيين وقوات حفظ السلام تشكل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ويحذر مرتكبيها بشدة من أنهم سيُحاسبون على أفعالهم.

7. **يرحب** بالتقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى والتطورات الأمنية والسياسية الإيجابية في البلاد؛ و**يشجع** سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى على الاستمرار في ترسيخ هذه المكاسب بدعم من الاتحاد الأفريقي، والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات العظمى، وكذلك على تنفيذ خطة التنمية الوطنية بدعم من الشركاء الإقليميين والدوليين (2028-2024)؛ و**يهنئ** فخامة السيد فوستن-أرشانغ توديرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، على إعادة انتخابه التي تمت بسلاسة، **ويشيد** بالحكومة وشعب جمهورية أفريقيا على تنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية الناجحة في 28 ديسمبر 2025؛

8. **يدعو** حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواصلة تعزيز الحكم الشامل، وتقوية المؤسسات الوطنية، ودعم سيادة القانون، بهدف تهيئة الظروف المواتية للسلم والاستقرار المستدامين، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى والأمم المتحدة، مواصلة دعم الحوار السياسي وعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الجارية، **ويكرر الدعوة** إلى الرفع الكامل لحظر الأسلحة المفروض على جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل المساهمة في تعزيز قدرات الدفاع والأمن الوطنية من أجل معالجة الوضع الأمني الحالي بشكل أكثر فعالية، **ويطلب** من الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن العمل على اعتماد موقف بالإجماع بشأن هذه المسألة داخل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

9. **يعرب عن بالغ قلقه** إزاء الوضع الإنساني السائد في البلاد، والذي تفاقم بسبب تدفق اللاجئين من النزاع الدائر في السودان، وفي هذا السياق، **يناشد** الدول الأعضاء التي تتواجد في وضع يسمح لها بذلك، بروح التضامن الأفريقي، وكذلك إلى الشركاء الدوليين، أن يكثفوا على وجه السرعة الجهود الإنسانية والحمائية لسد الفجوة في النقص الإنساني ودعم التنفيذ الكامل لاستنتاجات المؤتمر الدولي الذي عقد في 27 أبريل 2022 في ياوندي، الكاميرون، بشأن إيجاد حلول دائمة للنزوح القسري الناجم عن الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

10. **يهنئ** فخامة الرئيس بريس كلوتير أوليغي نغويما على انتخابه رئيساً لجمهورية الجابون، **ويشيد** بالنجاح في تنظيم الانتخابات الرئاسية في 12 أبريل 2025، التي مهدت الطريق للعودة إلى النظام الديمقراطي الدستوري ووضعت حداً لحالة التغيير غير الدستوري للحكومة؛ و**يشجع** الجابون، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي وتحت رعاية مرفق الاتحاد الأفريقي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التحولات الشاملة في أفريقيا، على مواصلة تكثيف جهودها في مجال الإصلاحات المؤسسية لضمان الشمولية في جميع أنشطة السلم والتنمية في الجابون ومنع أي انتكاسة؛ **ويشيد أيضا** بجهود الوساطة التي بذلها فوستين-أرشانج توادیرا، رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى، دعماً للعملية الانتقالية في الجابون

<u>فيما يتعلق بإقليم شرق أفريقيا:</u>

11. **يعرب** عن قلقه العميق إزاء استمرار تصعيد النزاع في السودان بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبه العسكرية وحلفائهم، لاسيما استمرار ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ و**يكرر**

دعوته للأطراف إلى التوصل إلى وقف فوري ودائم وغير مشروط لإطلاق النار والعودة إلى المفاوضات، يليها حوار وطني شامل وانتقال سياسي، والتأكيد على أنه لا يوجد حل عسكري قابل للتطبيق ومستدام للنزاع المسلح الحالي؛ و**يؤكد على الأهمية القصوى** لإجراء حوار سياسي شامل بقيادة وملكية سودانية، باعتباره السبيل الوحيد القابل للتطبيق للتوصل إلى حل توافقي ومستدام للأزمة الحالية؛ و**يعيد تأكيد** التزام الاتحاد الأفريقي بضمان الدفاع عن سيادة جمهورية السودان ووحدتها وسلامة أراضيها والحفاظ عليها واحترامها، والتوصل إلى حل سلمي للنزاع المدمر الحالي؛

12. **يدين بأشد العبارات** الأنشطة الإجرامية التي ترتكبها الأطراف، لاسيما قوات الدعم السريع شبه العسكرية، ضد المدنيين السودانيين في الفاشر وأجزاء من البلاد، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين، الإسراع في وضع خطة لحماية المدنيين؛

13. **يدين بشدة ويرفض بشكل قاطع** تقسيم السودان وإنشاء ما يسمى بـ "الحكومة الموازية" من قبل التحالف التأسيسي للسودان (تأسيس) بقيادة قوات الدعم السريع، وفي هذا الصدد **يشجع** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي على رفض جميع محاولات تقسيم السودان وعدم الاعتراف بأي "حكومة موازية" **ويؤكد** على أهمية الحفاظ على مؤسسات الدولة؛

14. **يدين** جميع أشكال التدخل الخارجي، ووقف جميع أشكال الدعم العسكري والمالي للأطراف المتحاربة؛ **ويكرر** إدانة الاتحاد الأفريقي الشديدة للتدخل الخارجي في الشؤون الداخلية للسودان، والطلب من اللجنة الفرعية المعنية بالعقوبات التابعة لمجلس السلم والأمن، بالتعاون مع لجنة أجهزة الاستخبارات والأمن الأفريقية وآلية الاتحاد الأفريقي للتعاون الشرطي (الأفريبول)، تحديد جميع الأطراف الفاعلة التي تغذي النزاع في السودان، وتقديم توصيات بشأن التدابير التي يتعين على مجلس السلم والأمن اتخاذها لاحتواء كل منها؛

15. **يعرب عن القلق** إزاء الافتقار إلى التنسيق بين مبادرات السلام المتعددة بشأن السودان، **ويدعو** إلى تعزيز التنسيق بينما **يطلب من** رئيس المفوضية تجديد منصات التنسيق العالمية لجميع الأطراف الفاعلة المشاركة في جهود السلام في السودان بهدف تنسيق جهود السلام في عملية واحدة تهدف إلى حل النزاع في السودان، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وبالشراكة مع الأمم المتحدة، والدول المجاورة وجامعة الدول العربية، فضلاً عن الجهات الفاعلة الثنائية، **ويثني** بشدة على البلدان المجاورة للسودان لاستضافتها ودعمها للاجئين السودانيين؛ وإنشاء المجموعة الخماسية بقيادة الاتحاد الأفريقي لتعزيز تنسيق جهود الوساطة من أجل عقد حوار شامل بين الأطراف السودانية، **ويحث** أعضاء المجموعة الخماسية والمبادرات الأخرى إلى العمل بشكل وثيق لتنسيق جهود الوساطة، ومنع التداخل، وضمان اتباع نهج متسق، بهدف التوصل إلى حل تفاوضي ودائم للنزاع الحالي في السودان.

16. **يشيد** بجهود الصومال الرامية إلى تسريع تحقيق الأولويات الوطنية الحاسمة، وإقامة حوار منتظم ومنظم بين حكومة الصومال الاتحادية والدول الأعضاء الاتحادية وأحزاب المعارضة وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأولويات الوطنية بهدف تعزيز السلم والأمن والاستقرار في الصومال، خاصة مع اقتراب موعد الانتخابات؛ و**يؤكد على ضرورة** أن يظل جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين الصوماليين منفتحين على فكرة إجراء حوار سياسي شامل يهدف إلى التوصل إلى توافق آراء موثوق وواسع النطاق، وهو أمر بالغ الأهمية للمضي قدماً في عملية بناء الدولة بقيادة الصومال وملكيتها؛ **ويدعو** رئيس جمهورية الصومال الاتحادية وقيادة جوبالاند بونتلاند وصوماليلاند، على الانخراط في حوار مفتوح وشامل، لمعالجة خلافاتهم بشكل بناء من أجل تعزيز الثقة والتعاون والتماسك على المستويين الاتحادي والإقليمي وسلامة أراضي الصومال؛

17. **يرحب** بالنجاحات الأخيرة المسجلة ضد حركة الشباب **ويشجع** قوات الأمن الصومالية، بدعم من بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال والشركاء الأمنيين الرئيسيين، على دعم هذه العمليات من أجل إضعاف

حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة المعارِضة وهزيمتها في نهاية المطاف؛ **ويؤكد على الحاجة** إلى التكوين السريع للقوات وتجديدها وضمان تكاملها، بما في ذلك تجنيد قوات الدفاع المجتمعية/المحلية والقوات المتنقلة، للاحتفاظ بالمناطق والقيام بعمليات في إطار استراتيجية "التطهير والسيطرة والبناء"، كخطوة حاسمة في توجيه استراتيجية الخروج؛ و**يشيد** بالدول المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي لدعم الاستقرار في الصومال، وقوات الأمن الصومالية على التزامهم الدائم؛ بالإضافة إلى لشركاء الإقليميين والثنائيين والمتعددي الأطراف على مساهماتهم القيمة في تحقيق السلم والاستقرار في الصومال؛ ويذكر بإعلانات مجلس السلم والأمن بشأن تفعيل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، **ويرحب** باستعداد مصر لنشر قواتها، والتأكيد مجدداً على ضرورة الإسراع في نشر القوات المصرية وإعادة القوات البوروندية ووحدة الشرطة المشكلة الغانية، **ويجدد دعوته** لتأمين تمويل مستدام ومرن يمكن التنبؤ به ومتعدد السنوات لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم والاستقرار في الصومال؛ **ويشيد** بالبلدان التي نشرت قوات إضافية في الصومال على أساس ترتيبات ثنائية، كتدبير قصير الأجل، ولا سيما جمهورية أوغندا وجمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية، لالتزامهما المستمر وتضحياتهما في معالجة الحالة الأمنية السائدة في الصومال؛ **ويرحب** بالإنجاز التاريخي المتمثل في إجراء أول انتخابات بلدية وطنية في الصومال في ديسمبر 2025؛

18. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تعاونها مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2719 (2023) المتعلق ببعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال؛ وفي هذا الصدد، **يحث** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على الوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين؛ **ويشجع** الشركاء على مواصلة دعم جهود الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك المساهمة مباشرة في تمويل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تكثيف جهودها لتعبئة الأموال للبعثة، بما في ذلك الاستفادة من فوائد صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي؛ و**يكلف** المفوضية بتقديم تقرير مفصل إلى مجلس السلم والأمن بشأن الخيارات المقترحة لمستقبل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، بما في ذلك آثارها على استدامة البعثة وعملياتها؛ وأن تقوم المفوضية على وجه السرعة بعقد اجتماع للقوات المساهمات بقوات/ أفراد شرطة في بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم والاستقرار في الصومال على مستوى قادة القوات المسلحة، لبحث الخيارات الثلاثة، وتقديم توصيات إلى المجلس لبحثها وتقديم تقرير إلى الدورة المقبلة للمؤتمر؛

19. **يرفض** أي تدخلات خارجية تهدف إلى تقسيم الصومال **ويدين** أي عمل أو اعترافات غير قانونية تقوض سيادة الصومال ووحدته وسلامة أراضيه، **ويدعو** المجتمع الدولي إلى إعادة تأكيد سيادة الصومال ووحدته، **ويرفض** جميع الأعمال غير القانونية التي تقوض المبادئ الدولية، **ويقف متضامنا** لدعم الوحدة الأفريقية والشرعية الدولية والاستقرار الإقليمي؛

20. **يلاحظ بقلق عميق** التحديات السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية الاقتصادية المستمرة والمتعلقة بعملية الانتقال السياسي في جنوب السودان. **ويدعو** إلى وقف فوري لإطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، وتجيد طلبه بإيجاد حلول سياسية للتحديات من خلال الحوار السياسي الشامل والمصالحة وبناء التوافق، وفقاً للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، **ويدعو أيضا إلى** إجراء انتخابات شاملة وشفافة وذات مصداقية في ديسمبر 2026، ودعوة جميع الأطراف المعنية إلى التعجيل بالاستعدادات السياسية واللوجستية لهذه الانتخابات؛ و**يدعو بشكل خاص** حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المجددة إلى إعطاء الأولوية لإجراء الانتخابات وتخصيص موارد كافية للجنة الوطنية للانتخابات، واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور، ومجلس الأحزاب السياسية، لضمان القيام بالتحضيرات اللازمة في الوقت المناسب.

21. **يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمجتمع الدولي على دعم جهود حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المجددة في هذا المسعى؛ بالإضافة إلى حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المجددة على إيجاد حلول لحالات العنف الطائفي المتقطع، وفي هذا السياق، **يشجّع** جميع أصحاب المصلحة في جميع أنحاء البلاد المتضررة من العنف الطائفي على وضع عمليات شاملة لمعالجة الأسباب الجذرية بشكل شامل من خلال برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتحسين إدارة مخزون الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بهدف تعزيز السلم والأمن الدائمين؛ و**يشيد** بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأصحاب المصلحة الآخرين على الجهود التي بذلوها من أجل تخفيف حدة التوتر في هذا البلد، و**يؤكد** على ضرورة إيجاد مساحة مدنية مستقرة وسلمية ومواتية لوضع الدستور وإجراء الانتخابات، فضلاً عن استكمال تدريب قوات التوحيد الضرورية ونشرها بالكامل.

22. **يؤكد على أهمية** مضاعفة الجهود بين حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المجددة، والمفوضية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والأمم المتحدة من أجل التشغيل الكامل للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، وهيئة التعويضات والجبر والمحكمة المختلطة المعنية بجنوب السودان **ويدعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ولجنة الخمسة المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان، والترويكا، ومنتدى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي بأسره، إلى مواصلة تقديم كل الدعم اللازم من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ **ويعرب عن قلقه** إزاء الوضع الإنساني المزري في جنوب السودان ونقص التمويل الكافي للعمل الإنساني. **ويدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والشركاء الدوليين، بما في ذلك الشركاء غير التقليديين، إلى المساهمة بشكل أكبر في التخفيف من معاناة الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي والنازحين داخلياً واللاجئين، فيما **يشجع** سلطات جنوب السودان على اعتماد أفضل الممارسات من أجل تنويع الاقتصاد، واعتماد حلول دائمة للقضايا الإنسانية، والاستفادة من الإمكانات الهائلة للبلد من أجل تحسين مستوى المعيشة.

23. **يثني** على الرئيس السابق لجمهورية بوروندي، فخامة السيد دوميسيان ندايزي، رئيس هيئة الحكماء ورئيس وفد بعثة الاتحاد الأفريقي الرفيعة المستوى إلى مدغشقر، والمبعوث الخاص لمدغشقر، فخامة محمد إدريس فرح، لجهودهم الدؤوبة في سبيل حل الأزمة الملغاشية بعد التغيير غير الدستوري للحكومة في أكتوبر 2025؛ **ويشجع** السلطات الملغاشية على اتخاذ تدابير لبناء الثقة من أجل تيسير إجراء الحوار الوطني في بيئة مواتية، واحترام الجدول الزمني المحدد للمرحلة الانتقالية بهدف العودة إلى النظام الدستوري والحكم الديمقراطي؛ ووضع خارطة طريق شاملة وتوافقية وموضوعية، مع مواعيد نهائية قصيرة الأجل ودقيقة، تتعلق بالمرحلة الانتقالية والعودة إلى النظام الدستوري؛ **يطلب** من رئيس المفوضية اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم عملية شاملة وشرعية لعودة مدغشقر إلى النظام الدستوري، بما في ذلك تقديم الدعم الفني والمالي لعمليات الحوار الوطني، وصياغة دستور جديد، وإجراء الانتخابات من خلال المرفق الأفريقي لدعم التحولات الشاملة التابع للاتحاد الأفريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ **ويدعو** إلى تعزيز تنسيق الجهود مع مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى.

فيما يتعلق بإقليم شمال أفريقيا

24. **يشدّد** على ضرورة البناء على الزخم الدبلوماسي الذي تحقق في عام 2025، ومواصلة تعزيز جهود الاتحاد الأفريقي في ليبيا من خلال اللجنة الرفيعة المستوى، استنادًا إلى اعتماد جميع الأطراف الليبية المعنية لميثاق السلم والمصالحة على مستوى البلاد. **يؤكد مجدداً** على ضرورة إعادة تفعيل مجموعة العمل الثلاثية بين الاتحاد الأفريقي

والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المعنية بوضع المهاجرين واللاجئين في ليبيا، وذلك لتعزيز التنسيق الدولي، وتحسين حماية المهاجرين، ودعم إيجاد حلول مستدامة للأزمة، فضلاً عن دعم السلطات الليبية في جهودها لحماية حقوق المهاجرين؛

25. **يرفض بشدة** أي شكل من أشكال التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للبلاد **ويندد بها؛ ويدعو** جميع الأطراف الخارجية إلى الامتناع عن التدخل في ليبيا؛ **ويطالب** بالانسحاب الفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجتمع الدولي، مواصلة تقديم الدعم السياسي للجنة العسكرية المشتركة (5+5) من أجل تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك إعادة توحيد المؤسسات العسكرية، وإنشاء وتنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. **يحث** المجلس الرئاسي على دعم عمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 وإصلاح قطاع الأمن، وتوحيد جميع المؤسسات الوطنية لتمكينها من تلبية احتياجات الشعب الليبي على نحو أفضل؛

26. **يؤكد** على ضرورة الحفاظ على النظام ونزع سلاح القوات المسلحة غير الحكومية في العاصمة، ودعم استعادة النظام المدني، ودعم الحق في التجمع السلمي وحرية التعبير وفقًا لصكوك الاتحاد الأفريقي والقانون الدولي، وكذلك الحماية الفعالة للمدنيين، ويحذّر المسؤولين عن الهجمات الأخيرة ضد المدنيين بالمساءلة على أفعالهم؛ **ويجدد التأكيد** على التزام الاتحاد الأفريقي بدعم عملية سياسية شاملة بقيادة ليبية وملكية ليبية، بما في ذلك المصالحة الوطنية، بتيسير من الاتحاد الأفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة؛ **ويدعو أيضا** إلى تعزيز وتوحيد جميع المؤسسات الليبية الشرعية، لخلق ظروف مواتية لتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية شاملة وشفافة وذات مصداقية في البلاد في وقت واحد؛ **ويثني** على فخامة الرئيس دينيس ساسو نغيسو، رئيس جمهورية الكونغو ورئيس اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي بشأن ليبيا، على العمل الكبير الذي أثمر عن الميثاق الليبي للمصالحة الموقع في أديس أبابا في 14 فبراير 2025؛ **ويشير إلى** توقيع الأطراف المعنية على الميثاق الليبي للسلم والمصالحة الوطنية في 2025؛ **ويناشد** جميع الأطراف تنفيذ أحكام ميثاق المصالحة الوطنية، **ويطلب** من جميع الذين لم يفعلوا بعد، الانضمام إلى الإجماع وتوقيع الميثاق دون أي تأخير إضافي؛ **ويشيد** بتوقيع رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، على ميثاق المصالحة الوطنية باعتباره خطوة هامة نحو تحقيق السلام الدائم؛

27. **يدعو** جميع الأطراف الموقعة على ميثاق السلم والمصالحة الوطنية إلى الامتثال لأحكام الميثاق من خلال تنفيذه الكامل ودعم المجلس الأعلى للسلم والمصالحة الوطنية المنبثق عن الميثاق وتمكينه من تأدية ولايته من أجل تحقيق عملية المصالحة الوطنية الشاملة، من دون إقصاء أو تهميش على أساس مبادئ العدالة والمساواة والتعويض.

28. **يتطلّع** إلى نجاح جهود المصالحة الوطنية بين الليبيين بدعم من الاتحاد الأفريقي، في إعادة الثقة في العملية السياسية الرامية إلى إجراء انتخابات عامة ستنهي المرحلة الانتقالية التي دامت خمسة عشر سنة والتي طال أمدها.

فيما يتعلق بإقليم الجنوب الأفريقي

29. **يثني** على حكومة جمهورية موزمبيق لجهودها المبذولة في معالجة الوضع الأمني في كابو ديلغادو، بالإضافة إلى كل من رواندا وجنوب أفريقيا وتنزانيا لدعمها الثنائي؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة تعاونها مع حكومة موزمبيق، بما في ذلك تقديم الدعم اللازم في مكافحة الإرهاب في مقاطعة كابو ديلغادو، فضلاً عن المساعدة

في تقديم الدعم الإنساني للنازحين داخلياً، وفي تعبئة الموارد لتمكين حكومة موزمبيق من تنفيذ مشاريع سريعة الأثر لتعزيز السلام في سياق إعادة الإعمار والتنمية لفترة ما بعد النزاع؛

فيما يتعلق بإقليم غرب أفريقيا

30. **يثني** على رئيس الاتحاد الأفريقي لعام 2025 المنتهية ولايته، فخامة الرئيس مانويل جواو لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا، لجهوده في تعزيز الاستقرار في منطقة الساحل، ولا سيما تعيين فخامة الرئيس إيفاريست ندايشيميي، رئيس جمهورية بوروندي، مبعوثًا خاصًا للاتحاد الأفريقي إلى منطقة الساحل، **بينما يرحب** بتعيين الدكتور مامادو تانغارا، الوزير السابق لجامبيا، ممثلًا خاصًا لرئيس المفوضية معنيا بمنطقة الساحل ورئيسًا لبعثة الاتحاد الأفريقي في مالي والساحل، **ويشجع** كلا القائدين على تكثيف التعاون القاري مع كافة أصحاب المصلحة في المنطقة، وقيادة الدعم الدبلوماسي والاستراتيجي المتجدد للاتحاد الأفريقي؛ **ويحيط علما** بإنشاء مفوضية الاتحاد الأفريقي لمنصة الحوار وتوحيد الجهود بين الاتحاد الأفريقي والدول التي تمر بمرحلة انتقالية؛

31. **يؤكد** على تعميق التعاون الإقليمي من أجل استجابات أمنية متماسكة وجماعية، وذلك بالتشديد على ضرورة تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس)، والأمم المتحدة، لتنسيق استراتيجيات مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل، بما في ذلك مواءمة أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز العمليات المشتركة، وتوسيع آليات الوساطة الإقليمية لمعالجة التوترات السياسية التي تغذي انعدام الأمن؛ و**شجع** الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على التعجيل بنشر قوتها الأمنية الإقليمية المقترحة، والبالغ 5000 جندي، بهدف سد الثغرات الأمنية الحرجة في منطقة الساحل بشكل عاجل، للحد من تصاعد العنف، والتصدي لتوسع الجماعات الإرهابية، ومعالجة الضعف في القدرات الأمنية الوطنية في مالي وبوركينا فاسو والنيجر؛

32. **يشجع على** تعزيز التنسيق بين الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وحكومات دول الساحل، والشركاء الدوليين، لضمان قابلية التشغيل البيني، وتعبئة الموارد، وإطار قيادة موحد، مما يعزز فعالية وشرعية الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار؛ **يثمن** إطار الأمن الإقليمي المتطور في أكرا باعتباره عملية تنشيط محتملة، في ضوء مشهد التهديدات سريع التطور في منطقة الساحل وامتداده إلى المناطق الساحلية في غرب أفريقيا؛

33. **يؤكد** على أهمية تعزيز هذه الآليات لضمان سلاستها وقدرتها التعاونية والوقائية لمعالجة مسألة الإرهاب العابر للحدود وشبكات الاتجار بالبشر ومواطن الضعف على مستوى المجتمعات المحلية؛ و**يؤكد** التركيز على تكثيف المشاركة الدبلوماسية الرفيعة المستوى مع دول الساحل التي تمر بمراحل انتقالية سياسية، بهدف إعادة بناء الثقة المتبادلة، وتعزيز الحوار الشامل، ودعم عمليات انتقالية موثوقة ومحددة زمنيًا تُعزز الاستقرار والنظام الدستوري والتعاون الإقليمي؛

34. **يشجع** الجهات المعنية في بوركينا فاسو والنيجر ومالي على الانخراط في حوار بنّاء، وتعزيز الحوكمة الشاملة، وضمان انتقال سياسي مدروس وسريع في الوقت ذاته، للتصدي للتحديات التي تواجهها دول الساحل، **ويجدد دعوته** دول المنطقة على العمل على تعزيز الاستقرار والنظام الدستوري والتنمية المستدامة لتحقيق تطلعات شعوب المنطقة؛ و**يحثّ بقوة** البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية على اعتماد خارطة طريق انتقالية عملية ومحددة زمنيا، باتباع نهج شامل وشفاف وتوافقي؛ **ويحثّ** السلطات الانتقالية على وضع المصالح العليا لبلدانها وشعوبها فوق كل اعتبار، وضمان التنفيذ الدقيق لخرائط طريقها الانتقالية، ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها، وتفعيل لجان الرصد الانتقالي المشتركة في بلدانها.

35. **يعرب عن قلقه** إزاء التدفقات المالية غير المشروعة وغيرها من الجرائم المالية، بما في ذلك سرقات العملات المشفرة التي يرتكبها مجرمو الإنترنت؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع اللجنة الأفريقية لأجهزة الاستخبارات والأمن والآلية الأفريقية للتعاون الشرطي ومركز مكافحة الإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي، إجراء تحقيق شامل في آفة التدفقات المالية غير المشروعة، مع تسليط الضوء على الشبكات وتقديم تقرير إلى مجلس السلم والأمن في أقرب وقت ممكن؛ و**يدعو** إلى إنشاء فريق عمل قاري يكون معنيًا بمسائل التمويل غير المشروع، والذي سيتولى، من بين أمور أخرى، ضمان تتبع شبكات الحوالة/الأموال عبر الهاتف المحمول التي تستخدمها الجماعات والشبكات الإرهابية المتطرفة، وإطلاق بروتوكول للإنذار المبكر عابر للحدود بشأن التحويلات المشبوهة المرتبطة بالمجالات المشتركة؛ و**يحث** الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز المؤسسات العامة، وتشجيع مشاركة المواطنين، والاندماج الاجتماعي، والاستجابة للمظالم المشروعة للسكان، من بين أمور أخرى، من خلال تنفيذ برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي التي تستهدف على وجه الخصوص النساء والشباب باعتبارهم أصحاب مصلحة رئيسيين في تعزيز السلم والأمن والاستقرار؛

36. **يهنئ** فخامة السيد مامادو دومبويا بمناسبة انتخابه رئيسًا لجمهورية غينيا، وشعب غينيا، على التنظيم الناجح للانتخابات الرئاسية التي جرت في 28 ديسمبر 2025، والتي مثّلت عودة النظام الديمقراطي الدستوري الذي أنهى وضع التغيير غير الدستوري للحكومة؛ و**يشجع أيضا** غينيا، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي تحت رعاية مرفق الاتحاد الأفريقي/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم التحولات الشاملة في أفريقيا، على مواصلة تكثيف جهودها في الإصلاحات المؤسسية لضمان الشمولية في جميع أنشطة السلام والتنمية في غينيا ومنع أي تراجع؛ **ويجدد دعوته** إلى امتثال أي تعاون أمني خارجي امتثالًا تامًا للمعايير الأفريقية والدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة؛ و**يشيد** بجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الرامية إلى تفعيل اللواء الإقليمي لمكافحة الإرهاب كقوة إقليمية لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك الجهود المبذولة لتحديد استراتيجيات تمويل القوة من قبل وزراء الشؤون المالية والدفاع في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

37. **يثني** على المركز الوطني النيجيري لمكافحة الإرهاب ومفوضية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (إيكواس) لعقدهما "مؤتمراً إقليمياً حول مكافحة الجماعات الإرهابية الناشئة وتعزيز الأمن المستدام في منطقة الإيكواس ومنطقة الساحل"، كجزء من الفعاليات التي أقيمت للاحتفال باليوبيل الذهبي للإيكواس في أبوجا في سبتمبر 2025، **ويدعو** إلى تنفيذ نتائج المؤتمر من قبل دول الإقليم.

38. **يدين** بشدة الانقلاب في غينيا بيساو؛ **ويطلب** إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع مسؤولي الانتخابات المحتجزين وجميع الشخصيات السياسية الأخرى وكل من شارك في الانتخابات؛ **ويحث بقوة** القادة العسكريين في غينيا بيساو إلى احترام قوانين البلاد وإرادة الشعب، والامتناع عن أي تدخل إضافي في العمليات السياسية في البلاد؛ و**يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون الوثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وجميع الشركاء الدوليين الآخرين، تقديم الدعم اللازم لغينيا بيساو لضمان التعجيل بالعودة إلى النظام الدستوري، بما في ذلك تنظيم حوارات وطنية وإصلاح المؤسسات الحكومية بهدف إرساء الوحدة الوطنية من أجل حل سلمي للأزمة في البلاد.

39. **يدين بشدة** محاولة الانقلاب في بنين في ديسمبر 2025؛ **ويحث** السلطات البنينية على محاسبة مرتكبي محاولة الانقلاب في بنين على أفعالهم وفقًا للقوانين الوطنية، **ويؤكد على أهمية** الحفاظ على الديمقراطية والحكم الرشيد والنظام الدستوري وسيادة القانون في الدول الأعضاء باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة؛ **ويشدد** على الحفاظ على أقصى درجات اليقظة ومواصلة العمل مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في رصد تطورات الوضع على أرض الواقع وعن كثب.

فيما يتعلق بالحوكمة ومنع النزاعات

40. **يهنئ** جميع الدول الأعضاء التي قامت بإجراء انتخابات ديمقراطية ناجحة خلال العام 2025، ولا سيما تلك التي أظهرت انتقالاً سلساً للسلطة مع ضمان استعادة النظام الدستوري بشكل سلمي بما يتماشى مع أطرها الوطنية؛ **ويشيد** بجميع الدول الأعضاء لجهودها المتواصلة في تعزيز الحكم الديمقراطي، وتوطيد الملكية الوطنية للعمليات الانتخابية من خلال إصلاحات مؤسسية مستدامة، ودعم مبادئ الشفافية والشمولية والنزاهة المنصوص عليها في الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على التدابير التي تعزز المشاركة الفعالة للنساء والشباب والمعوقين في العمليات السياسية والانتخابية؛

41. **يدين** عودة الانقلابات العسكرية خلال العام، **ويؤكد مجدداً** التزامه بتعزيز وحماية النظم الدستورية وتوطيد الحكم الديمقراطي في جميع الدول الأعضاء. **ويشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مواصلة تعزيز مؤسسات الحكم، وتسريع برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية والعوامل المؤدية للتغييرات الحكومية الغير الدستورية، بما في ذلك أوجه القصور في الحوكمة وانتهاكات حقوق الإنسان، ومضاعفة الاستثمارات في البنى التحتية من أجل السلام، فضلاً عن الاستجابة بشكل أكثر إيجابية للمظالم المشروعة للسكان في تعزيز الترابط بين السلم والأمن والاستقرار والتنمية؛

42. **يؤكد مجدداً** على القيم المشتركة للاتحاد الأفريقي والصكوك المعيارية وبشكل خاص الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم (2007)، الذي شكّل المعيار الرئيسي للقارة في مجال الحكم الديمقراطي والانتخابات منذ اعتماده؛ وإذ **يلاحظ** أن عام 2027 يصادف الذكرى العشرين لاعتماد الميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم، قد يود المؤتمر إعلان موضوع الاتحاد الأفريقي للعام 2028 "عام حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم في أفريقيا". **يشجع** الدول الأعضاء على إشراك المواطنين بفعالية، ولا سيما فئتي النساء والشباب، من خلال استراتيجيات وتدخلات هادفة تضمن مشاركة شعبية فعّالة وفقًا للميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم وميثاق الشباب الأفريقي.

43. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تكثيف جهودها لتعبئة موارد إضافية لتقديم المساعدة الفنية في الوقت المناسب وأن تكون مراعية للسياق في مجال الديمقراطية ودعم الانتخابات للدول الأعضاء؛ **ويشجع** على النشر المبكر للفرق الفنية ورؤساء البعثات خلال المرحلة التي تسبق الانتخابات، كوسيلة لتعزيز الدبلوماسية الوقائية، وضمان الكشف المبكر عن التحديات المحتملة، ودعم حلها قبل تفاقمها؛ **ويؤكد** على **الحاجة** لتعزيز النظام القاري للإنذار المبكر من أجل رصد العمليات الانتخابية في الدول الأعضاء بهدف تعزيز قدرة مجلس السلم والأمن على منع النزاعات والأزمات المتعلقة بالانتخابات؛ **ويشجع** وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني على مواصلة الاضطلاع بدورها البنّاء في ضمان مصداقية ونزاهة الانتخابات في الدول الأعضاء، والامتناع عن تأجيج التحديات المتعلقة بالانتخابات والتحريض على العنف.

44. **يكلف** مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة تعزيز دمج حقوق الإنسان ضمن الأطر القارية للسلم والأمن، من خلال التعجيل باعتماد وتنفيذ مبادئ الاتحاد الأفريقي وخطوطه التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ودعم تفعيل المعهد الأفريقي لحقوق الإنسان؛ **ويطلب** من المفوضية تعميق بناء القدرات بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان للإنذار المبكر في جميع الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال إطلاق وحدات العمل الوقائي، واستخدام المؤشرات الموحدة للنهج القائم على حقوق الإنسان، وتقديم الدعم المحدد الأهداف للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات الإنذار المبكر الوطنية، **يطلب كذلك من المفوضية** تعزيز المرونة المؤسسية والدبلوماسية الوقائية وجهود منع النزاعات المراعية للحقوق بما يتماشى مع أجندة 2063 وخارطة الطريق لمبادرة "إسكات البنادق"؛ **ويدعو** إلى زيادة الموارد المالية والبشرية لدعم مبادرات حقوق الإنسان على المستويات القارية والإقليمية والوطنية لضمان تحقيق رؤية عقد الاتحاد الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب.

45. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد تكثيف الجهود بشأن تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بشأن استعادة الأصول، ودعم الدول الأعضاء من خلال إطار تنفيذي لهذا الموقف الموحد، وهو إطار نموذجي لإعادة الأصول الأفريقية بين دول الاتحاد الأفريقي والدول غير الأفريقية؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة التعاون مع فريق العمل المعني بمكافحة الفساد التابع لمجموعة العشرين، فضلاً عن مراعاة مصالح ومواقف الدول الأعضاء. **ويدعو** الشركاء الدوليين إلى الاتفاق على جدول زمني شفاف وفعال لاسترداد الأصول المسروقة وإعادتها إلى أفريقيا، مع الاحترام الواجب لسيادة الدول ومصالحها الوطنية؛

46. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى الاستفادة من الميزة النسبية للاتحاد في الدعوة إلى إرادة سياسية، وكذلك في رصد وتوجيه تنفيذ عمليات إصلاح القطاع الأمني في جميع الدول الأعضاء، بدعم من الآليات الرئيسية للمنظومة الأفريقية للسلم والأمن، بما في ذلك هيئة الحكماء؛ **ويشجع** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على وضع مناهج خاصة بكل سياق لضمان استمرار مساهمات إصلاح القطاع الأمني، بما في ذلك السلام المستدام، وإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاعات، فضلاً عن مبادرات بناء السلام؛ **ويحث** المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية على وضع وتنفيذ سياسات وبرامج بشأن إصلاح القطاع الأمني تتماشى مع السياسة الإطارية للاتحاد الأفريقي بشأن إصلاح القطاع الأمني، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

47. **يكلف** المفوضية كذلك، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، إلى دعم الدول الأعضاء في استخدام نتائج الدراسة حول "أوجه التآزر بين أدوات الرقابة الإقليمية الأفريقية على الأسلحة والذخائر والإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها" لاعتماد موقف موحد استعدادًا لاجتماع الدول المقرر عقده في نيويورك في 2027؛ **يوجّه كذلك** المفوضية إلى العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ذات الولاية المعنية بالحوكمة والسلم والأمن، لدعم الأقاليم التي لم تفعل بعد، على وضع خطط عملها الإقليمية لإسكات البنادق؛ **ويشجع** على وضع موقف أفريقي موحد بشأن القوانين لتوجيه مشاركة القارة في المفاوضات الدولية الجارية.

48. **يثني** على مفوضية الاتحاد الأفريقي لإطلاقها برنامج زمالة الاتحاد الأفريقي لنزع السلاح ومنع انتشاره، **ويطلب** منها تعزيز آلية تنفيذ البرنامج وتوسيع نطاق قبول المشاركين فيه، بما في ذلك وضع منهج دراسي متكامل وتعبئة الموارد المالية لضمان استدامته.

49. **يثني** على عمليات الفريق الاستشاري للاتحاد الأفريقي المعني بالذكاء الاصطناعي من أجل السلم والأمن والحوكمة والذي تم إنشاؤه من قبل مجلس السلم والأمن - لتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس السلم والأمن، **ويطلب** من أعضاء الفريق التعجيل في إجراء الدراسة، وإعداد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الذكاء الاصطناعي وتأثيره على السلم والأمن والديمقراطية والتنمية في أفريقيا، بالتشاور مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، **ويوجّه** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى دعم قدرات الدول الأعضاء في دمج الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي في استراتيجيات بناء السلام والحوكمة.

50. **يشجع** الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على الميثاق الأفريقي للأمن والسلامة والتنمية البحرية على القيام بذلك، **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، إنشاء منتدى لخفر السواحل الأفريقية لتعزيز الجهود المنسقة في مجال الأمن والسلامة البحرية في جميع أنحاء أفريقيا.

<u>فيما يتعلق بالحوار والوساطة:</u>

51. **يؤكد مجدداً** على الدور المحوري لهيئة الحكماء باعتبارها الآلية الرئيسية للاتحاد الأفريقي المعنية بالدبلوماسية الوقائية، وفقاً للمادة 11 من البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن، **ويشجع** الدول الأعضاء على الاستفادة من

خدمات الدبلوماسية الوقائية التي تقدمها هيئة الحكماء، ولا سيما مساعيها الحميدة، وقبول مشورتها فيما يتعلق بالانتقال السياسي، وتقييم العمليات المحتملة للتغييرات الغير الدستورية للحكومات، أو في حالات الحساسية المتزايدة المتعلقة بالانتخابات، على أساس الملكية الوطنية. **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي مواصلة دعم عمليات نشر هيئة الحكماء في الوقت المناسب وبالسياق المحدد، بما في ذلك المشاركات التي تبدأ قبل وقت كافٍ من الأحداث السياسية أو الانتخابية الرئيسية، فضلاً عن مشاركات المتابعة المستمرة

52. **يجيز** مواصلة تعزيز التعاون بين هيئة الحكماء والآليات المماثلة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، بما في ذلك من خلال شبكة هيئة الحكماء، **ويشجع** اللقاءات الدبلوماسية الوقائية التي يتم فيها تقييم العمل المنسق على أنه يضيف قيمة ويتم تنفيذه بالتشاور مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ذات الصلة.والتي تتمتع بولاية في الحكم والسلم والأمن؛

53. **يشيد** بممثل الاتحاد الأفريقي السامي لمنطقة القرن الأفريقي، فخامة أولوسيغون أوباسانجو، الرئيس السابق لجمهورية نيجيريا الاتحادية، وعضوي اللجنة الرفيعة المستوى التابعة للاتحاد الأفريقي، وتحديدا فخامة الرئيس السابق لجمهورية كينيا، أوهورو كينياتا، وسعادة الدكتورة فومزيل ملامبو-نغكوكا، نائبة الرئيس السابقة لجمهورية جنوب أفريقيا وعضو هيئة الحكماء، لجهودهم؛ **ويشجع الهيئة** على الاستمرار في التواصل مع الأطراف والشركاء الاستراتيجيين لدعم تنفيذ اتفاقية وقف الأعمال العدائية الدائمة، لا سيما في مجالات مثل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعودة النازحين داخلياً. **ويعرب عن تقديره** للدور المهم الذي لعبته حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية في تنفيذ اتفاقية التعاون بين إثيوبيا وإثيوبيا؛

<u>فيما يتعلق بعمليات دعم السلام:</u>

54. **يعتمد** مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لاستخدام القوة الأفريقية الجاهزة؛ **ويشيد** بالدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، بدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، لالتزامها المستمر ومساهماتها الجماعية في تفعيل عمليات دعم السلام التي يفوضها الاتحاد الأفريقي والقوة الأفريقية الجاهزة؛ **ويصدر توجيهاته** إلى المفوضية بالإسراع في توقيع وتفعيل مذكرة التفاهم بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية لاستخدام القوة الأفريقية الجاهزة وتقديم تقارير منتظمة عن وضع تنفيذها.

55. **يجيز** استكمال المراجعة الاستراتيجية للقوة الأفريقية الجاهزة **ويكلف** المفوضية بالتعجيل بتنفيذ توصياتها، مع التركيز على الجاهزية وقابلية التشغيل البيني وآليات التمويل المستدام؛ ويشجع الدول الأعضاء على دعم تفعيل إطارَيِ الرفع الاستراتيجي للاتحاد الأفريقي ونظام القيادة والتحكم والاتصالات والمعلومات، بما في ذلك من خلال توفير الأصول والخبرات والمساهمات في أنظمة التمكين المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ **ويؤكد مجدداً على أهمية** الامتثال والمساءلة باعتبارهما عنصرين أساسيين لمصداقية وشرعية عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي، ويحث على مواصلة بناء قدرات البلدان المساهمة بقوات/بأفراد الشرطة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية في هذا الصدد؛ **ويدعو** الشركاء إلى تعزيز الدعم الفني والمالي للعمليات التي يفوضها الاتحاد الأفريقي بموجب مبادئ الملكية الأفريقية وتقاسم الأعباء؛

56. **يعرب عن تقديره** للتقدم المحرز في إغلاق بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال وبدء تشغيل بعثة الاتحاد الأفريقي للدعم **وتحقيق** الاستقرار في الصومال، **ويشيد** بالمفوضية والبلدان المساهمة بقوات/بأفراد الشرطة لضمان استمرارية العمليات والحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس في الصومال؛ **ويصدر توجيهاته** إلى المفوضية بمواصلة تعزيز التنسيق بين الركائز السياسية والعملياتية واللوجستية لضمان التخطيط والنشر والاستدامة المتسقة لعمليات السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في جميع أنحاء القارة؛ ويطلب من مفوضية الاتحاد

الأفريقي الاستمرار في التواصل مع الأمم المتحدة في تنفيذ واستخدام قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2719 ومواصلة تعبئة الأموال لبعثة الاتحاد الأفريقي للدعم وتحقيق الاستقرار في الصومال، بما في ذلك استخدام صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي؛

57. **يلاحظ بقلق بالغ** انسحاب جمهورية النيجر من الدول المساهمة بقوات عسكرية وتأثير ذلك على عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات، ويشجع بقية الأعضاء في القوة على الحفاظ على التماسك ووحدة الهدف في مكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية لتجنب أي فراغ أمني، والحفاظ على الزخم الحالي والمكاسب التي تحققت حتى الآن؛ ويطلب من لجنة حوض بحيرة تشاد الاستمرار في التواصل مع جمهورية النيجر لضمان عودتها الكاملة إلى القوة؛ **ويطلب أيضا** من الشركاء الدوليين دعم القوة بالمعدات الحديثة والخدمات اللوجستية وتحسين القدرات لمواجهة إرهابيي بوكو حرام؛

58. **يرحب** بالتقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد نحو مراجعة وتمديد الاستراتيجية الإقليمية لتحقيق الاستقرار والتعافي والقدرة على الصمود في المناطق المتضررة من جماعة بوكو حرام من عام 2026 إلى عام 2030، وكذلك تعزيز قدرة السكان على الصمود في المناطق المتضررة من الهجمات الإرهابية من جماعة بوكو حرام؛ **ويحث** الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد على مضاعفة جهودها في تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية المعدلة؛ **ويثمّن** دعم الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المتواصل في هذا المجال؛ **بينما يدعو** الشركاء من الجهات الثنائية والمتعددة الأطراف الأخرى على تعزيز دعمها للتنفيذ الكامل للاستراتيجية الإقليمية المعدلة، وذلك من أجل الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت حتى الآن وتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة؛

59. **يعبّر عن إشادته** لحكومة نيجيريا لاستضافتها منتدى الدروس المستفادة الثاني بشأن عمليات دعم السلام للاتحاد الأفريقي والقوة الأفريقية الجاهزة وتقديمها عرضا لاستضافة منتدى الدروس المستفادة الثالث في أبوجا، نيجيريا؛ في 2027 **ويصدر توجيهاته أيضا** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بتنفيذ مذكرة التفاهم الثنائية الموقعة مع جمهورية نيجيريا الاتحادية بشأن توفير النقل البحري الاستراتيجي لتسهيل شحن المعدات من قاعدة الخدمات اللوجستية القارية إلى مسارح العمليات في القارة، ويشجع الدول الأعضاء القادرة على النظر في توقيع مذكرات تفاهم مماثلة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي على القيام بذلك.

<u>فيما يتعلق بإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات:</u>

60. يثني على فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ومناصر إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، على جهوده الدؤوبة في تعزيز السلام والتنمية المستدامين في القارة؛ **يثني كذلك** على مفوضية الاتحاد الأفريقي على الإطلاق الناجح لمشروع الأثر السريع، والمتمثل في إعادة تأهيل مدرسة حكومية في بلدة كبور، مقاطعة مارجيبي، بالشراكة مع حكومة ليبيريا، كمساهمة ملموسة في التعافي ما بعد النزاعات وتعزيز قدرة المجتمعات على الصمود؛ ولهذا الغرض، **يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتنسيق الوثيق مع مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف والشركاء على المستويين القاري والعالمي، توسيع نطاق هذه المشاريع في جميع الدول الأعضاء التي تمر بفترات ما بعد النزاع والانتقال، من خلال مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في فترة ما بعد النزاع؛ كما **يثني كذلك** على وضع واعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن مراجعة منظومة بناء السلام، ووضع الخطوط التوجيهية بشأن الدعم النفسي والاجتماعي للصحة العقلية للأشخاص المتضررين في مراحل ما قبل النزاعات وأثناء النزاع وما بعد النزاعات؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على الاستفادة الكاملة من الأدوات والخبرات المتاحة في مجال إعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، من خلال مركز الاتحاد الأفريقي لإعادة الإعمار والتنمية في مرحلة ما بعد النزاعات، فضلاً عن تنفيذ سياسة الاتحاد الأفريقي المعدلة في هذا الشأن، وذلك لمنع الانتكاسات ولتوطيد التنمية.

فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف:

61. يشيد بجهود مناصر الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، فخامة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، السيد عبد المجيد تبون، في دفع أجندة الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف إلى الأمام، وفي هذا الصدد، **يدعو** إلى تسريع تنفيذ مقترحاتها الملموسة؛ **ويحيط علماً** بالتقدم الذي أحرزته مفوضية الاتحاد الأفريقي في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في القارة؛ **ويرحب** بتفعيل اللجنة الفرعية لمكافحة الإرهاب، **ويصدر توجيهاته** إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم اللجنة الفرعية لضمان التنفيذ الناجح لولايتها في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف في القارة؛

62. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي تقديم مشروع خطة العمل النهائية إلى المجلس التنفيذي للاتحاد لبحثها واعتمادها، وفقًا لإجراءات الاتحاد الأفريقي المعمول بها، بما يضمن السلطة السياسية اللازمة والتوافق على مستوى القارة في تفعيل إطار العمل للفترة 2026-2030؛ **يطلب أيضا** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التعجيل بوضع خطة عمل استراتيجية قارية جديدة مدتها خمس سنوات لمكافحة الإرهاب، وتقديمها بعد عملية مصادقة شاملة مع أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، إلى المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لبحثها وفقًا للإجراءات القانونية الواجبة، وذلك لضمان الاستمرارية والتماسك والملكية الأفريقية في جهود مكافحة الإرهاب القارية؛ **ويطلب كذلك** من مفوضية الاتحاد الأفريقي استكمال إعداد مذكرة التوقيف الأفريقية وقائمة الاتحاد الأفريقي بالجماعات والأفراد من الإرهابيين، ومواءمة التشريعات الوطنية وفقًا لذلك، من أجل سد الثغرات القضائية، وتعطيل تنقل الإرهابيين عبر الحدود، وتعزيز التعاون القضائي وإنفاذ القانون، وإضفاء الطابع المؤسسي على آليات واضحة للتدخل المبكر ضمن نظام الإنذار المبكر القاري، بدعم من تقييمات التهديدات من مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، وربطها بالتدابير الدبلوماسية والأمنية وتدابير تحقيق الاستقرار المعتمدة مسبقاً بتوجيه من مجلس السلم الأمن؛

63. يشيد بجهود الأفريبول في المساهمة في مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية وفي النظام القاري للإنذار المبكر؛ **ويحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي على التعجيل بتنفيذ الإصلاح المعتمد للأفريبول؛

64. **يؤكد على ضرورة** إعطاء الأولوية لحزم المرونة الساحلية المتكاملة لمنطقة الساحل التي تجمع بين العمليات الأمنية وإدارة الحدود ودعم الحوكمة والتدخلات المتعلقة بسبل العيش لمنع امتداد الشبكات المتطرفة جنوبًا إلى غرب إفريقيا الساحلية؛ وأن تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي بوضع إطار قاري لمكافحة استخدام الإرهابيين للتقنيات الناشئة، بما في ذلك الطائرات بدون طيار والمنصات المشفرة والتمويل الرقمي، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية للجزائر وضمان التوافق مع المعايير الدولية؛

65. يطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، من خلال مركز مكافحة الإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي، العمل بالتعاون مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) في تعزيز أنظمة الإنذار المبكر المجتمعية والاستثمار في برامج التنمية المحلية للحد من جاذبية تجنيد المتطرفين؛ **ويطلب أيضا** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التواصل مع الشركاء الدوليين لدعم جهود مكافحة الإرهاب من خلال التدريب والمعدات والتخطيط الاستراتيجي، مع ضمان احترام التدخلات لحقوق الإنسان وتجنب تهميش السكان المحليين؛ **يحيط علما ب**تشكيل القوة البحرية المشتركة لخليج غينيا كقوة دائمة جاهزة للانتشار، قادرة على تقديم استجابات أمنية بحرية سريعة ومنسقة في جميع أنحاء المنطقة، ويشيد بجهود الدول الأعضاء في منطقة خليج غينيا والقوة البحرية المشتركة لزيادة اقتنائها للمنصات البحرية، وفي هذا الصدد، يصدر توجيهاته إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي للتعاون مع القوة البحرية المشتركة لخليج غينيا وتقديم الدعم، بما في ذلك من القاعدة اللوجستية القارية، لتمكين القوة من أن تصبح عنصراً بحرياً حاسماً في القوة الأفريقية الجاهزة العاملة في منطقة خليج غينيا؛

66. في هذا السياق، **يشيد** بالمفوضية لتوقيعها مذكرة تفاهم مع المركز الوطني النيجيري لمكافحة الإرهاب بشأن جهود مكافحة **الإرهاب**، بالإضافة إلى دراسة المسح التي أجراها مركز مكافحة الإرهاب للاتحاد الأفريقي من أجل تصنيف المركز الوطني لمكافحة الإرهاب كمركز قاري للامتياز في مكافحة الإرهاب، **ويؤكد** على ضرورة تنفيذ أحكام مذكرة التفاهم وإصدار تقرير عملية المسح؛

67. **يوعز** إلى على مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب بإعطاء الأولوية لصياغة نظامه الأساسي وهيكله المعدلين من أجل اعتماده من قبل أجهزة صنع السياسة لتوطيد ولايته وموظفيه وموارده، مما يُمكّنه من العمل بفعالية كمركز امتياز قاري للاتحاد **الأفريقي** لتحليل مكافحة الإرهاب والتنسيق وبناء القدرات؛

<u>فيما يتعلق بالمرأة والسلم والأمن:</u>

68. **يشيد** بالدول الأعضاء التي قدمت تقاريرها من خلال المنصة القارية الرقمية للإطار للنتائج، مع تشجيع الدول الأعضاء الأخرى التي لديها خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلم والأمن على الوفاء هي الأخرى بالتزاماتها في تقديم التقارير لتعزيز المساءلة والتعلم والتنفيذ الجماعي لأجندة المرأة والسلم والأمن في جميع أنحاء القارة؛ **ويشيد** بالمفوضية لإنجازاتها الهامة في النهوض بأجندة المرأة والسلم والأمن، لاسيما من خلال إعلان ويندهوك +25 التاريخي والدراسة القارية القادمة، التي ستُعدّ تقييما لمدى تنفيذ أجندة المرأة والسلم والأمن في أفريقيا؛ **ويهنئ** سعادة السفيرة ليبراتا مولامولا على تعيينها مبعوثة خاصة للاتحاد الأفريقي لشؤون المرأة والسلم والأمن وللجهود المبذولة منذ تعيينها في مناصرة وتعزيز أجندة المرأة والسلم والأمن في أفريقيا؛ **ويحث** الدول الأعضاء والشركاء على تقديم دعمهم في تنفيذ ولايتها؛ **ويرحب** بإعلان تونس ودعوته إلى العمل اللذين تم اعتمادهما خلال المنتدى الأفريقي السادس الرفيع المستوى حول المرأة والسلم والأمن في 2025، و**يطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي التفعيل الكامل لمكتب المبعوث الخاص المعني بالمرأة والسلم والأمن، وتحديد هياكله وموارده وولايته لدعم التنفيذ الفعال لأجندة المرأة والسلم والأمن في جميع أنحاء القارة،

69. **يرحب** بإنشاء آليات مؤسسية رئيسية، بما في ذلك المنتدى السنوي للاتحاد الأفريقي المعني بالمرأة في قيادة قطاع الأمن ومجموعة الممارسين المعنية بالنوع الاجتماعي في أنظمة الإنذار المبكر؛ **يثني** على مبادرة "شبكة النساء الأفريقيات لمنع النزاع والوساطة فيه" لمساهمتها الحيوية في ضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة في عمليات السلام في جميع أنحاء القارة؛ **يشجع** المفوضية على إنشاء آلية تنسيق مخصصة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والدول الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات بشكل منهجي وتعزيز قدرات جهات الاتصال المعنية بالمرأة والسلم والأمن؛

70. **يكرر النداء** إلى تعزيز الدعم للسلطات الوطنية في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلم والأمن ودمج المنظورات الجنسانية بشكل منهجي في جميع جهود الحوكمة والسلم والأمن؛ **يشجع أيضا** على استمرار دعم الدول الأعضاء في تنفيذ المشاريع المستهدفة التي تعزز خطط عملها الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325، ويناشد الدول الأعضاء والشركاء ضمان تمويل يمكن التنبؤ به ومستدام لتنفيذ مبادرات المرأة والسلم والأمن الحيوية هذه بشكل كامل والحفاظ على الزخم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في السلم والأمن في جميع أنحاء أفريقيا؛ **يشجع كذلك** الدول الأعضاء على تهيئة الظروف المواتية لمشاركة المرأة بشكل فعال في عمليات السلام، بما في ذلك الإنذار المبكر ومنع النزاعات والوساطة والحوار، وإضفاء الطابع المؤسسي على إعداد ميزانيات مراعية للنوع الاجتماعي وتخصيص موارد وطنية مخصصة لتنفيذ خطط العمل الوطنية والإقليمية بشأن المرأة والسلم والأمن.

<u>فيما يتعلق بالشباب والسلم والأمن:</u>

71. **يهنئ** الدفعة الثالثة من سفراء الشباب الأفريقيين للسلام على إتمامهم بنجاح ولايتهم غير القابلة للتجديد لمدة عامين، **ويرحب** بتعيين الدفعة الرابعة من هؤلاء السفراء؛ **يقر ويُشيد** بدور فخامة الرئيس إيفاريست ندايشيميي، رئيس جمهورية بوروندي، بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي في مجال الشباب والسلم والأمن، **ويشيد** به لعقده الحوار القاري السنوي الرابع حول الشباب والسلم والأمن؛

72. يشجع الدول الأعضاء على تخصيص موارد مستدامة لبرنامج "الشباب من أجل السلام في أفريقيا" لتعزيز وتوسيع نطاق مبادرات السلام التي يقودها الشباب في جميع أنحاء القارة، وعلى إدماج قضايا الشباب والسلم والأمن بشكل منهجي في سياساتها الوطنية للدفاع والتنمية ومنع النزاعات، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية المسؤولة عن تنسيق ومراقبة خطط العمل الوطنية للشباب والسلم والأمن. **ويشيد** بالدول الأعضاء السبع، وهي: بوروندي، وملاوي، وغامبيا، وليبيريا، والكاميرون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، ونيجيريا، التي اعتمدت حتى الآن خطط عمل وطنية حول الشباب والسلم والأمن؛ **ويناشد** الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد، بمضاعفة الجهود لوضع خطط عمل وطنية تركز على الشباب، وتوفير المزيد من التمويل القابل للتنبؤ والكافي لتنفيذها؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على الاستثمار في الشباب من خلال بناء القدرات، والتوجيه، والتعليم، والتدريب المهني، والتوظيف، ومبادرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تمكّن الشباب من القيام بأدوارهم بفعالية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار، **ويؤكد على أهمية** الاستثمار في الشباب والسلام والهجرة، بما في ذلك من خلال صندوق تنقل الشباب لتمكين الشباب الأفريقي من تحقيق أحلامهم في أفريقيا؛

فيما يتعلق بحماية الأطفال في أوضاع النزاعات المسلحة:

73. **يشيد** بالجهود التي بذلها الرئيسان المشاركان[7] للمنصة الأفريقية المعنية بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة بشأن أجندة حماية الطفل، **ويرحب** بالتقدم الذي أحرزته المفوضية في تعزيز حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح؛ **ويشيد** برئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي لتعيينه سعادة السفيرة جاينابا جاغني، كأول مبعوثة خاصة للاتحاد الأفريقي معنية بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، لضمان قيادة قارية مستدامة ومتابعة منسقة لولاية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة؛ **ويشجع** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والجهات الوطنية المعنية على إعطاء الأولوية لتنفيذ أدوات الاتحاد الأفريقي لحماية الطفل وتخصيص موارد كافية لتعزيز أنظمة الحماية الوطنية؛

74. **يدين بشدة** استمرار تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة من قبل الإرهابيين والجماعات المسلحة في أجزاء من القارة الأفريقية، انتهاكا للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويؤكد بشكل قاطع على عدم جواز تجنيد أي طفل أو استخدامه في أي حالة نزاع في القارة؛ **ويدعو** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى إدماج حماية الطفل في عمليات الوساطة والسلام، ودعم التنفيذ الفعال لمكونات حماية الطفل ضمن برامج منع التطرف وإعادة الإدماج، وبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج، وكذلك في أطر إعادة الإدماج؛

75. **يؤكد على أهمية** التنفيذ الكامل والمنسق للأطر المعيارية وأدوات السياسة العامة للاتحاد الأفريقي المتعلقة بحماية الطفل، بما في ذلك الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، وسياسة إدماج حماية الطفل في المنظومة الأفريقية للسلم والأمن، وسياسة حماية الطفل في عمليات دعم السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، مع التركيز بشكل خاص على ضمان دعم إعادة الإدماج المستدام للأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة، ومواءمة برامج حماية الطفل مع معايير حماية الطفل القارية والدولية.

فيما يتعلق ببرنامج الاتحاد الأفريقي للحدود:

76. **يشيد** بالدول الأعضاء التي أحرزت تقدماً في ترسيم الحدود وتعيينها وجهود التعاون، ويشجع الدول التي لم تنخرط بشكل كامل بعد على إعطاء الأولوية لهذه المبادرات بما يتماشى مع اتفاقية نيامي؛ **ويشجع** الدول الأعضاء، بدعم فني من المفوضية، على تسريع وضع آليات تنسيق إقليمية ومنصات تقودها المجتمعات المحلية، مثل مجلس قادة أتيكر، لتعزيز السلام والاستقرار والتكامل في جميع أنحاء القارة.

فيما يتعلق بتغير المناخ والسلم والأمن:

77. **يؤكد مجدداً** التزامه السياسي بوضع واعتماد موقف أفريقي موحد بشأن تغير المناخ والسلم والأمن، كإطار قاري موحد لتوجيه مشاركة أفريقيا في مخاطر السلم والأمن المتعلقة بالمناخ على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والعالمية.

فيما يتعلق بصندوق السلام وتمويل أنشطة السلم والأمن للاتحاد الأفريقي

78. **يحيط علماً** بالتقدم الإيجابي المُحرز في تنفيذ أنشطة السلم والأمن من خلال استخدام الفوائد المُتراكمة من استثمار صندوق السلام، ومرفق احتياطي الأزمات التابع له؛ **ويشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي لتنفيذها برامج في الدول الأعضاء تهدف إلى منع النزاعات وترسيخ السلام في المجتمعات؛ **كما يشيد** بالدول الأعضاء لالتزاماتها بتمويل

[7] الرئيسان المشاركان للمنصة الأفريقية المعنية بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة هما سعادة السفيرة رييبكا أموجي أوتينجو، المندوبة الدائمة لجمهورية أوغندا لدى الاتحاد الأفريقي، وسعادة السفير بانكول أدوي، مفوض الاتحاد الأفريقي للشؤون السياسية والسلم والأمن.

أجندة السلم والأمن وتبنيها؛ **ويوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى مواصلة جهودها لإشراك الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى ذات الصلة لضمان التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2719 (2023) بشأن تمويل عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛

<u>فيما يتعلق بالبرامج ذات الأولوية للسلم والأمن في أفريقيا:</u>

79. **يدعو** إلى تعزيز نظام الإنذار المبكر في جميع أنحاء القارة، بما في ذلك تحديث الأدوات التحليلية، وتطوير غرفة العمليات، وتعزيز قابلية التشغيل البيني بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، فضلاً عن تعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية؛ **ويشجع** الدول الأعضاء على تعزيز آليات الإنذار المبكر لديها واتخاذ تدابير لضمان الاستجابة للإنذارات المبكرة بإجراءات فورية؛ **ويدعو** إلى التفعيل الكامل لرسم خرائط الأمن القاري، بما في ذلك توفير الموارد اللازمة لرسم خرائط المخاطر في الوقت الفعلي ومنتجات دعم القرار؛ **ويوجه** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع مركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، والأفريبول، ولجنة أجهزة الاستخبارات والأمن في أفريقيا، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لإنشاء أداة ديناميكية لرسم خرائط المخاطر، يتم تحديثها باستمرار، وتمكين مجلس السلم الأمن من إضفاء الطابع المؤسسي عليها، وتعزيز قدرته على الانخراط في الإنذار المبكر لاتخاذ إجراءات استباقية، وذلك بتوفير صورة متكاملة للتهديدات ومواطن الضعف والمحفزات المحتملة، بهدف تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على استباق الأزمات بفعالية وتوجيه الدبلوماسية الوقائية؛ **كما يُوجه** المفوضية إلى تسريع إنشاء الخلية التحليلية المشتركة بين النظام القاري للإنذار المبكر ومركز الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب، وضمان استدامتها على المدى البعيد من خلال تمويل متوقع وتوفير الكوادر الفنية اللازمة؛ ويشجع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية على مواءمة أدوات الإنذار المبكر الخاصة بها مع النظام القاري للإنذار المبكر، وتعزيز التحليل المشترك وبروتوكولات العمل المبكر والدعم المنسق للدول الأعضاء، ولا سيما تلك التي تواجه مواطن ضعف في الحوكمة أو عدم استقرار متكرر.

80. **يشيد** بشبكة مراكز الفكر للاتحاد الأفريقي من أجل السلام لما قدمته من منتجات مكتوبة جوهرية، بما في ذلك التوصية السياسية بشأن رؤية جديدة لنزع السلاح، ولنجاحها في تنظيم دورات تدريبية حيوية لبناء القدرات وحوارات سياسية حول نزع السلاح، وإدماج المرأة، وعمليات حفظ السلام، ومشاركة الشباب؛ **ويشجع** الشبكة على مواصلة توفير هذا الجسر الأساسي بين البحث والسياسة، بما يضمن دمج هذه الرؤى القائمة على الأدلة بشكل كامل في أجندة السلام والأمن للاتحاد؛ **ويرحب** بنتائج الدورة الخامسة لمنتدى أسوان للسلام والتنمية المستدامة، الذي عُقد يومي 19 و20 أكتوبر في أسوان، بالتزامن مع الدورة السادسة عشرة رفيعة المستوى للاتحاد الأفريقي بشأن تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا.

81. **يشيد** بمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لنجاحها في عقد الدورة السياسية الرابعة لتبادل المعرفة بين الأقاليم التابع للاتحاد الأفريقي. **ويجيز** استراتيجية الاتحاد الأفريقي لتعبئة الموارد المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، باعتبارها إطارًا أساسيًا لضمان تمويل مستدام وقابل للتنبؤ، **ويُوجه** بتنفيذها الفوري، مع التأكيد مجددًا على أهمية الحلول التي تقودها أفريقيا والعمل التعاوني في مواجهة تحديات السلم والأمن في القارة.

82. **يُشيد** بمساعي مجلس السلم والأمن مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، ويؤكد على ضرورة تعزيز تعاونه مع هذه المجموعات/الآليات التي تتمتع بولاية في مجال الحكم والسلم والأمن، وذلك فيما يتعلق بتنفيذ الولايات الإقليمية والقارية ذات الصلة، بما في ذلك المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، الذي يتمتع بولاية في منطقة البحيرات الكبرى؛ **ويُنوه** بالمساهمة الجوهرية والعميقة للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى التي تضم اثنتي عشرة (12) دولة أفريقية، ولا سيما في شرق

جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ووفقًا للمادة 16 من بروتوكول مجلس السلم والأمن، **يُحيط علمًا** بتقرير التقييم الذي أجرته مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التعاون مع المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى.

83. **يجيز** التوصية الموجهة إلى الاتحاد الأفريقي بالاعتراف رسميًا، بالمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى كشريك إقليمي، نظرًا لدوره المنوط به ومساهماته الجديرة بالإشادة في استقرار منطقة البحيرات الكبرى، فضلًا عن وضعه الحالي كمراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ ديسمبر 2009؛ **ويطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى العمل معًا على وضع الأدوات المؤسسية اللازمة للتعاون والآليات المتفق عليها؛

84. **يشيد** بالتقدم الكبير المُحرز في تعميق الشراكات الاستراتيجية والمتبادلة المنفعة من أجل السلم والأمن؛ **ويرحب** بإنجاز برنامج الاتحاد الأوروبي الجديد للحكم والسلم والأمن (2029-2026)، **ويجيز** انتقال آلية الاستجابة المبكرة الثالثة نحو التمويل المستدام من خلال مرفق احتياطي الأزمات التابع لصندوق السلام للاتحاد الأفريقي. **ويحث** على الإسراع بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 2719 (2023) لضمان تمويل مستدام لعمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي؛ **ويُقر** بالنتائج الجوهرية لمؤتمر طوكيو الدولي التاسع للتنمية في أفريقيا، **ويدعو** إلى تعزيز الاستثمار في الحلول التي تقودها أفريقيا، والتي تشمل منع وإدارة النزاعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد النزاعات والحوكمة، من خلال شراكات أكثر فعالية تستفيد من الابتكار والتكنولوجيا وتبادل المعرفة لبناء قارة قادرة على الصمود والاكتفاء الذاتي؛

85. **يُحيط علماً** بالجهود التي تبذلها مفوضية الاتحاد الأفريقي من خلال إدارة الشؤون السياسية والسلم والأمن لوضع نظام إدارة المعرفة لمجلس السلم والأمن؛ وفي هذا الصدد، **يثني على** فريق الخبراء الرفيع المستوى[8] على مراجعة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم، **ويحيط علماً** بتقريرهم والتوصيات الواردة فيه؛ **ويشجّع** على مواصلة وضع استراتيجية شاملة لإدارة المعرفة على مستوى الإدارة، تهدف إلى ترسيخ التعلم وضمان أن تُسهم الخبرة بشكل مستمر في صياغة السياسات والتخطيط والتنفيذ لدعم مقررات مجلس السلم والأمن.

يضم فريق الخبراء الرفيع المستوى معالي الدكتورة فومزيل ملامبو ناغكوكا، نائبة رئيس جنوب أفريقيا السابقة (الرئيس)، و معالي البروفيسور إبراهيم غمباري، وزير خارجية جمهورية نيجيريا الاتحادية السابق، ومعالي السيد محمد صالح أناديف، وزير خارجية جمهورية تشاد السابق، ومعالي السيد سام كوتيسا، وزير خارجية جمهورية أوغندا السابق، ومعالي السيد عمرو موسي، وزير خارجية جمهورية مصر العربية السابق.

مقرر

بشأن التقرير السنوي للرئيس بما في ذلك تقارير المناصرين الملحقة به

الوثيقة، Assembly/AU/8(XXXIX)

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علما مع التقدير** بالتقرير السنوي للرئيس بما في ذلك تقارير المناصرين، **ويعتمد** محتواه، **ويجيز** التوصيات الواردة فيه التي يخضع تنفيذها لعملية تقييم الآثار المالية والقانونية والهيكلية المترتبة عنها.

مقرر
بشأن تقرير مناصر المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي
المقدم من فخامة السيد جون دراماني ماهاما، رئيس جمهورية غانا

إنّ المؤتمر؛
فيما يتعلق بالبنك المركزي الأفريقي
1. **يحيط علماً** باعتماد النظام الأساسي لمعهد النقد الأفريقي[9]؛
2. **يدعو** الدول الأعضاء إلى ضمان تفعيل معهد النقد الأفريقي بحلول سبتمبر 2026؛
3. **يحث** المفوضية على العمل وفقاً للجداول الزمنية المتفق عليها مع رابطة البنوك المركزية الأفريقية لتفعيل معهد النقد الأفريقي بحلول سبتمبر 2026؛
4. **يحث** البنوك المركزية على إعارة موظفين إلى معهد النقد الأفريقي لخفض تكاليف التأسيس، وإدراج تكلفة تفعيل المعهد في خطط ميزانياتها لعام 2026؛
5. **يناشد** الدول الأعضاء تخصيص الموارد اللازمة من خلال بنوكها المركزية، لضمان حصول معهد النقد الأفريقي على التمويل الكافي لبدء عملياته بحلول سبتمبر 2026؛
6. **يناشد كذلك** الدول الأعضاء الالتزام الصارم بالتنفيذ الفعال لمعايير التقارب الاقتصادي الكلي.

فيما يتعلق بصندوق النقد الأفريقي، والبنك الأفريقي للاستثمار، وسوق الأوراق المالية الأفريقية
7. **يناشد** الدول الأعضاء التوقيع على البروتوكولات المنشئة لصندوق النقد الأفريقي والبنك الأفريقي للاستثمار والتصديق عليها؛
8. **يحث** المفوضية على تحسين الدراسة حول المسائل الفنية المحيطة بتنفيذ المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي **ويدعو** البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد وأعضاء تحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف الآخرين إلى تقديم الدعم المالي والفني اللازم.

فيما يتعلق بالتدابير الرئيسية للتعجيل بإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي
أ. إدارة الدين العام
9. **يدعو** المؤتمر إلى اعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الديون والإعلان الخاص للمؤتمر بشأن الموقف الأفريقي الموحد حول الديون والتمويل المستدام؛
10. **يناشد** المفوضية والدول الأعضاء استخدام الوثيقتين كإطار استراتيجي لتوجيه المفاوضات بشأن الديون في المحافل الدولية، ولتعزيز إدارة الديون المستدامة؛
11. **يطلب** من المفوضية تحديد جداول زمنية واضحة للتنفيذ، والأدوار، والمسؤوليات لضمان أن يكون الموقف الأفريقي الموحد بشأن الديون قابلا للتنفيذ وليس مجرد تطلعات؛

[9] تم تسجيل تحفظ بهذا الشأن من قبل كل من جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية مصر العربية

12. **يدعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تفعيل الآلية الأفريقية لإدارة الديون ضمن إدارة التنمية الاقتصادية والتجارة والسياحة والصناعة والمعادن كمنصة افتراضية دون أي أعباء قانونية أو هيكلية أو مالية على الدول الأعضاء، **ويدعو** تحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف إلى تقديم الدعم المالي والفني اللازم.

ب. إطار العمل بشأن الإجراءات الرئيسية لتحقيق النمو الشامل والتنمية المستدامة في أفريقيا

13. **يطلب** من المفوضية والبنك الأفريقي للتنمية ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد تقديم الدعم اللازم للدول الأعضاء، بما في ذلك بناء القدرات لتنفيذ توصيات إطار العمل؛

14. **يدعو** البنك الأفريقي للتنمية إلى الاضطلاع بدور ريادي في تنفيذ إطار العمل من خلال توفير الموارد المالية اللازمة.

ج. تعزيز تعبئة الموارد المحلية

15. **يشجّع** الدول الأعضاء على تعميق التعاون مع المفوضية والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب والشبكة الأفريقية للعدالة الضريبية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات والجهات المعنية الأخرى لتنفيذ استراتيجيات الاتحاد الأفريقي المتعلقة بالضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة؛

16. **يحث** مفوضية الاتحاد الأفريقي والمنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب والشبكة الأفريقية للعدالة الضريبية والمؤسسة الأفريقية لبناء القدرات ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا على مواصلة دعم المجموعة الأفريقية والخبراء الأفريقيين المشاركين في المفاوضات، بما في ذلك المتعلقة باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التعاون الضريبي الدولي.

د. إنشاء الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني

17. **يهنئ** موريشيوس على اختيارها كجهة اختصاص رئيسية للوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني، **ويدعو** البلد المضيف إلى تقديم الدعم اللازم لتفعيل الوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني في 2026؛

18. **يدعو** الدول الأعضاء الراغبة في التسجيل كجهات اختصاص ثانوية للوكالة الأفريقية للتصنيف الائتماني إلى تقديم إعرابها عن الاهتمام بهذا الشأن إلى الآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران لبحثها من قبل مستشار المعاملات.

مقرر
بشأن التقرير عن إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا المقدم من قبل فخامة السيد هاكايندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا ومناصر الاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً مع الارتياح** بالتقرير (الرقم المرجعي) المقدم من فخامة السيد هاكيندي هيشيليما، رئيس جمهورية زامبيا، ومناصر الاتحاد الأفريقي لإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا؛

2. **يشيد** بفخامة الرئيس هيشيليما لالتزامه وإنجازاته البارزة في قيادة الجهود الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا، **ويحيط علماً كذلك** بطلبه إنشاء فريق من السفراء المعنيين بإنهاء الممارسات الضارة، بقيادة زامبيا، لتوفير دعم مستمر وتسليط الضوء على مسألة الممارسات الضارة في أفريقيا؛

3. **يثني** على جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي التي قامت بوضع خطط عمل وطنية مفصلة التكاليف لإنهاء زواج الأطفال في نطاق ولايتها القضائية، **ويحث** الدول التي لم تفعل بعد على التعجيل في القيام بذلك؛

4. **يُقرّ** باعتبار الفقر عاملا رئيسياً في انتشار زواج الأطفال، حيث تواجه الفتيات من الأسر الفقيرة خطرًا أكبر بكثير، ولذلك **يحثّ** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على زيادة استثماراتها في برامج الحماية الاجتماعية كإجراءٍ أساسيٍّ لمعالجة الأسباب الجذرية لزواج الأطفال في أفريقيا؛

5. **يحثّ** الدول الأعضاء على إزالة العوائق التي تحول دون مواصلة الفتيات للدراسة حتى المرحلة الجامعية، بغض النظر عن وضعهن الاجتماعي، إدراكًا لإمكانية إسهام الفتيات في النمو الشامل والتنمية المستدامة؛

6. **يحثّ كذلك** الدول الأعضاء التي لم تفعل بعد، على تحديد الحد الأدنى لسن الزواج بما يتماشى مع الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته وبروتوكول مابوتو الخاص بحقوق المرأة، وعلى سنّ تدابير تشريعية وطنية مناسبة لضمان التوثيق الكتابي لكل عملية زواج وتسجيله وفقًا للقوانين الوطنية، من أجل الاعتراف القانوني؛

7. **يدين بشدة** اختطاف الفتيات وإجبارهن على الزواج، لا سيما في مناطق النزاع، ويتعهد بمقاضاة مرتكبي هذه الانتهاكات الجسيمة، **ويحث** المفوضية على إجراء دراسة قارية حول العلاقة بين النزاعات والأزمات الإنسانية والممارسات الضارة في أفريقيا؛

8. **يدعو** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى تزويد مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا بالمعلومات والبيانات في الوقت المناسب لاستخدامها في صياغة تقاريره المقدمة إلى المؤتمر؛

9. **يوجه** المفوضية إلى وضع إطار عمل لرصد إنهاء زواج الأطفال في أفريقيا لمساعدة مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا على تبادل المعلومات حول الجهود الموضوعية المبذولة لإنهاء آفة زواج الأطفال، وإطلاع المؤتمر في دورته القادمة على آثار جهوده في مجال المناصرة والتقدم المحرز من قبل الدول الأعضاء في المل على إنهاء زواج الأطفال في نطاق ولايتها القضائية؛

10. **يطلب** من مناصر الاتحاد الأفريقي المعني بإنهاء زواج الأطفال في أفريقيا تقديم تقرير آخر في الدورة الأربعين للمؤتمر.

مقرر
بشأن التقرير السنوي لمناصر الاتحاد الأفريقي المعني بالوقاية
من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها، يقدمه فخامة السيد ماتاميلا سيريل رامافوزا

إنّ المؤتمر؛

1. **يُحيط علماً مع التقدير** بالتقرير السنوي المقدم من فخامة الرئيس ماتاميلا سيريل رامافوزا، رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، بصفته مناصر الاتحاد الأفريقي للوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها.

2. **يُثني** على المساهمة القيّمة للمناصر، **ويعتمد** توصياته على النحو التالي:

بناءً على التقدم المحرز، تتمثل أولوية الاتحاد الأفريقي الآن في ترسيخ هذه المكاسب وتعزيز المؤسسات وتوسيع نطاقها، بحيث يتم منع تفشي الأوبئة أو احتواؤها بشكل روتيني من منشئها، بدلاً من منحها فرصة التفاقم إلى أزمات إقليمية أو عالمية. يُقدّم المناصر التوصيات التالية، استناداً إلى أجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية في أفريقيا، لدعم التعزيز المستمر لقدرات الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها في جميع أنحاء القارة.

منصة تنسيق التأهب والاستجابة:

- ينبغي على المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها ومنظمة الصحة العالمية - مكتب أفريقيا توحيد جهود التأهب والاستجابة للأوبئة في منصة قارية باستخدام نموذج فريق الدعم لإدارة الحوادث، الذي يرتكز على مبدأ "4Ones".

- ينبغي للدول الأعضاء إبرام اتفاقيات لتبادل البيانات مع المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، وإعطاء الأولوية للرقابة الآنية، والتوافق الرقمي، والاستخبارات الوبائية التنبؤية، مع دمج بيانات المختبرات، والبيانات الجينومية، وبيانات المناخ، والبيانات المجتمعية.

السيادة المالية

- ينبغي للاتحاد الأفريقي التأكيد على اعتبار الوقاية من الأوبئة والتأهب لها والاستجابة لها استثمارا استراتيجيا، وليس تكلفة طارئة متكررة، وربط معايير التأهب بشكل منهجي بتمويل قابل للتنبؤ من خلال الصندوق الأفريقي لمكافحة الأوبئة، وأدوات صندوق مكافحة الأوبئة، والموارد المحلية.

- ينبغي تفعيل الصندوق الأفريقي لمكافحة الأوبئة بشكل كامل كآلية التمويل الأساسية للاستجابة السريعة، مما يتيح صرف الأموال بشكل فوري عند إعلان تفشي الأمراض أو زيادتها.

السياسة الصحية العالمية والدبلوماسية

- تعزيز الموقف الأفريقي الموحد لضمان قدرة المجموعة الأفريقية على التفاوض واعتماد الملحق باتفاق منظمة الصحة العالمية بشأن الجوائح، المتعلق بنظام إتاحة مسببات الأمراض وتقاسم المنافع، الذي يستمد جذوره بقوة من مبادئ الإنصاف والعدالة والشفافية.

- دعم تنفيذ برنامج الزمالة في الدبلوماسية الصحية العالمية لبناء كادر من الدبلوماسيين الأفريقيين من أصحاب المهارة القادرين على تمثيل القارة بفعالية في مفاوضات الصحة العالمية، بما في ذلك

الإصلاحات الهيكلية للصحة العالمية، مع توفير آلية للحصول على ملاحظات رؤساء الدول والحكومات.

<u>التصنيع الإقليمي والإنتاج المحلي</u>

- يؤكد رؤساء الدول والحكومات على أهمية التصنيع الإقليمي كركيزة أساسية للوقاية من الأوبئة والتأهب والاستجابة لها، ولأجندة الأمن الصحي والسيادة الصحية في أفريقيا، مع ربط الإنتاج المحلي بشكل صريح بتوفير اللقاحات والتشخيصات والعلاجات وأدوات مكافحة النواقل بشكل عادل.
- يطلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي تقديم تقارير سنوية، من خلال المركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، عن التقدم المحرز نحو تحقيق هدف التصنيع القاري، بما في ذلك عدد المرافق العاملة، وعدد المنتجات التي استوفت معايير التأهيل المسبق لمنظمة الصحة العالمية أو دخلت السوق، وحصة الطلب الإقليمي التي يلبيها المصنعون الأفريقيون الحاصلون على ضمان الجودة.

تماشياً مع الأمن الصحي والسيادة الصحية في أفريقيا، ينبغي دعم هذه التوصيات من خلال التعاون والتنسيق مع الشركاء الوطنيين والإقليميين والدوليين عبر الشراكات القائمة على الاحترام والموجهة نحو العمل.

Assembly/AU/Draft/Decl.1- 12(XXXIX)

الإعلانات

إعلان حول الوضع في فلسطين والشرق الأوسط
الوثيقة: Assembly/AU/21(XXXIX)

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في الدورة العادية التاسعة والثلاثين (39) للمؤتمر في أديس أبابا يومي 14 و15 فبراير 2026؛

إذ نحيط علماً بالتقرير المقدم من المفوضية إلى المؤتمر عن الوضع في الأراضي الفلسطينية والشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد مجدداً جميع مقررات منظمة الوحدة الأفريقية والاتحاد الأفريقي بشأن الوضع في فلسطين، سعياً لتحقيق سلام وأمن دائمين في الشرق الأوسط؛

وإذ نؤكد مجدداً أيضا تضامننا الراسخ مع الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل الحرية وتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة على أرضه المحتلة، بما فيها قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادئ القانون الدولي، ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس؛

وإذ نؤكد كذلك مكانة القضية الفلسطينية العادلة ومحوريتها، وموقفنا الثابت الداعم لها، استناداً إلى المبادئ والقيم المشتركة للحرية والتحرر من الاستعمار والقمع والفصل العنصري والظلم؛

وإذ نعرب مجددا عن رغبتنا والتزامنا بدعم حل سلمي وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقاً لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبما يتوافق مع قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194؛

وإذ نشير إلى اتفاق السلام في غزة، الذي تم تقديمه خلال قمة السلام الدولية التي استضافتها مصر في شرم الشيخ في 13 أكتوبر 2025؛

وإذ نشير أيضا إلى القرار 2803 الصادر عن مجلس الأمن الدولي في 17 نوفمبر 2025، والذي أقرّ "الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة" الصادرة في 29 سبتمبر 2025، والتي تنص على إنشاء مجلس السلام كإدارة انتقالية.

وإذ نرحب باعتراف عدد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدولة فلسطين خلال الجمعية العامة في سبتمبر 2025، والذي يُعدّ تقدماً هاماً في دفع عملية السلام في المنطقة من خلال إقامة الدولة الفلسطينية.

وإذ نحث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي على مواصلة دعم القضية الفلسطينية بما يضمن تطبيق القيم والمبادئ النبيلة التي قامت عليها منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي؛ ومن أهمها دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والامتناع عن أي عمل من شأنه تقويض التضامن مع القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني؛

وإذ نرفض انتهاك إسرائيل، بصفتها قوة احتلال، للحقوق والحريات الأساسية للشعب الفلسطيني، والحرمان التام من أبسط حقوقه في الحياة، وممارسة نظام فصل عنصري قائم على التمييز على أساس العرق والدين، مما يضمن استمرار الاحتلال الإسرائيلي.

نُعلن بموجبه ما يلي:

1. **نرحب** باتفاق السلام في غزة، **ونُشيد** بالدور القيادي الذي اضطلع به رئيس جمهورية مصر العربية عبد الفتاح السيسي، بالإضافة إلى قادة الولايات المتحد ودولة قطر وجمهورية تركيا، خلال قمة السلام الدولية التي استضافتها مصر في شرم الشيخ في أكتوبر 2025.
2. **نرحب أيضاً** باعتماد القرار 2803 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في 17 نوفمبر 2025، والذي يُؤيد "الخطة الشاملة لإنهاء النزاع في غزة" الصادرة في 29 سبتمبر 2025، والتي تنص على إنشاء مجلس السلام كإدارة انتقالية.
3. **نُعرب** عن رفضنا القاطع والنهائي لأي اقتراح أو محاولة لتصفية القضية الفلسطينية من خلال تهجير الشعب الفلسطيني من وطنه، بما في ذلك قطاع غزة، وهو ما يُشكل انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي وموقف الاتحاد الأفريقي الثابت الذي يدعو إلى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
4. **نؤكد مجدداً** موقفنا بأن السلام العادل والشامل والدائم في الشرق الأوسط يتطلب انسحاباً إسرائيلياً كاملاً من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ يونيو 1967، بما في ذلك مرتفعات الجولان السورية والأراضي المحتلة في جنوب لبنان، وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.
5. **نؤكد** دعمنا السياسي والاقتصادي والمالي لدولة فلسطين، وضرورة تحقيق الوحدة الجغرافية والسياسية في الأراضي الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة.
6. **نرحب** بالاعتراف الدولي الأخير بدولة فلسطين من قبل العديد من الدول خلال الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في سبتمبر 2025، كخطوة هامة نحو حل عادل وشامل، **ونحث** جميع الدول التي لم تقم بعد بدعم العدالة الدولية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية على القيام بذلك.
7. **ندعو** مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى التوصية بقبول دولة فلسطين كعضو كامل العضوية في الأمم المتحدة، بما يتوافق مع الرغبة التي أعرب عنها أغلبية أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة.
8. **كما نرحب** بالمؤتمر الدولي للمانحين المقترح الذي ستستضيفه مصر والمخصص لإعادة إعمار غزة، كخطوة جديدة لالتئام جراح الحرب وتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني.
9. **ندعو** المجتمع الدولي إلى ضمان حماية الشعب الفلسطيني وفقًا لقرارات مجلس الأمن الدولي 605 (1987)، و673 (1990)، و904 (1994)، استنادًا إلى اتفاقيات جنيف، فضلًا عن القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك دورتها الاستثنائية الطارئة المنعقدة في يوليو 2018.

10. **ندعو كذلك** جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى العمل مع المجتمع الدولي لتقديم الإغاثة العاجلة لقطاع غزة المتضرر، وضمان وصول المساعدات الإنسانية من خلال الضغط على إسرائيل، القوة المحتلة، لرفع الحصار الإسرائيلي الجائر المفروض على القطاع، وتسريع عملية إعادة الإعمار.

11. **نؤكد** على الحاجة المُلحة لإعادة إعمار غزة، وفتح ممرات إنسانية آمنة على الفور للتخفيف من معاناة الشعب الفلسطيني، وحماية المؤسسات الطبية والعاملين فيها.

12. **ندين بأقوى العبارات** سياسة الاعتقال الإداري الجماعي الإسرائيلي دون محاكمة، ونطالب السلطات الإسرائيلية بالإفراج الفوري عن جميع الأسرى الفلسطينيين، ولا سيما الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، المحتجزين في ظروف قاسية تنتهك جميع الحقوق التي يكفلها القانون والمعاهدات الدولية المعمول بها.

13. **ندين كذلك** جميع المحاولات الرامية إلى تهجير الشعب الفلسطيني قسرًا أو تصفية القضية الفلسطينية، مؤكدين أن هذه الأعمال تتعارض مع مبادئ الاتحاد الأفريقي والقانون الدولي الإنساني.

14. **نؤكد مجددًا** التزامنا بثبات قضية الشعب الفلسطيني في وطنه، ودعمنا المستمر لحل سلمي وعادل للنزاع العربي الإسرائيلي وفقًا لمبادئ القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، التي تدعو إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

15. **نؤكد** على ضرورة حل القضية الفلسطينية لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط، على أساس حل الدولتين، وأحكام القانون الدولي، وجميع قرارات المجتمع الدولي، ومبادرة السلام العربية، وقرارات الاتحاد الأفريقي، واسترشاداً برؤية فخامة الرئيس محمود عباس ودعواته المتكررة لتحقيق السلام.

16. **نطلب** من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي الالتزام بأحكام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي يقوض أسس النظام القانوني الدولي.

17. **نؤكد** على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية لهذا النزاع المطوّل، ولا سيما الاحتلال الإسرائيلي غير المبرر والمستمر، ومصادرة الأراضي الفلسطينية، والمستوطنات الإسرائيلية، والانتهاكات المتواصلة للقانون الدولي، وتعثر عملية السلام في تحدٍّ صارخ للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن الدولي.

18. **نحث** المجتمع الدولي على رصد انتهاكات حقوق الإنسان في مرافق الاحتجاز الإسرائيلية والإبلاغ عنها.

19. **نؤكد** أن الحل السياسي القائم على رؤية الدولتين هو السبيل الأمثل لضمان السلام والاستقرار والأمن لشعوب ودول المنطقة، وأن إقامة دولة فلسطينية هو موقف الاتحاد الأفريقي الثابت الذي لا يتزعزع.

إعلان
حول الحفاظ على سيادة جمهورية الصومال الاتحادية وسلامة أراضيها ووحدتها واستقرارها

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعون في الدورة العادية التاسعة والثلاثين (39) لمؤتمر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا في 14 و15 فبراير 2026؛

إذ نكرر تأكيد احترام الاتحاد الأفريقي للحفاظ على سيادة جمهورية الصومال الاتحادية وسلامتها الإقليمية ووحدتها واستقرارها؛

وإذ نشير إلى المبادئ المنصوص عليها في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وخاصة المادة 3(ب) المتعلقة بالدفاع عن سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها، والمادة 4(ب) المتعلقة باحترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال؛

وإذ نؤكد بقوة التزامنا الثابت بسيادة جمهورية الصومال الاتحادية ووحدة وسلامة أراضيها، وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، لاسيما المادة 4 من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم ووالأمن للاتحاد الأفريقي، فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة؛

وإذ نؤكد من جديد التزام الاتحاد الأفريقي وسلفه، منظمة الوحدة الأفريقية، الراسخ بمبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، على النحو الذي تعهدت جميع الدول الأعضاء بشكل رسمي في القرار AHG/Res. 16(I) الذي اعتمده مؤتمر رؤساء الدول والحكومات في دورته العادية الأولى المنعقدة في القاهرة، مصر، في الفترة من 17 إلى 21 يوليو 1964؛

نعلن بموجب ذلك ما يلي:

1. **نُعرب عن قلقنا العميق** إزاء اعتراف إسرائيل الأحادي الجانب بـ "ما يسمى جمهورية أرض الصومال" ككيان مستقل، مما يهدد سيادة جمهورية الصومال الاتحادية وسلامة أراضيها ووحدتها واستقرارها؛
2. **ندين بشدة ونرفض** جميع أفعال الأطراف الخارجية، لاسيما الاعتراف الأحادي الجانب بـ "ما يسمى بجمهورية أرض الصومال" من قبل إسرائيل، بأقوى العبارات **ونطالب** بسحبه على الفور؛
3. **نؤيد تماماً** بيان مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي [PSC/MIN/COMM.1324 (20260] الذي اعتمد في 6 يناير 2026 على المستوى الوزاري، الذي يدين ويرفض الاعتراف الأحادي الجانب بـ "ما يسمى بجمهورية أرض الصومال" من قبل إسرائيل؛ والبيان الصادر عن معالي محمود علي يوسف، رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، في 26 ديسمبر 2025، الذي يرفض أي مبادرة أو إجراء يهدف إلى الاعتراف بالمنطقة الشمالية من الصومال (أرض الصومال) ككيان مستقل، الأمر الذي يتعارض مع المبادئ الأساسية للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ويخاطر بالتسبب بسابقة خطيرة ذات آثار بعيدة المدى على السلم والاستقرار في القارة؛
4. **نؤكد** على أنه لا يوجد أي طرف له السلطة أو الصفة لتغيير التكوين الإقليمي لدولة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأن أي إعلان من هذا القبيل باطل ولاغٍ وليس له أي أثر قانوني بموجب القانون الدولي؛

5. **نعلن** أن أي محاولة لتغيير الحدود بالقوة أو الوسائل غير القانونية، أو تقويض وحدة وسلامة أراضي أي دولة من الدول الأعضاء، تتعارض مع القانون التأسيسي ويخلق سابقة خطيرة ذات آثار بعيدة المدى على السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء القارة؛

6. **نعرب عن أسفنا** لأن مثل هذه الأفعال يمكن أن تهدد السلم والاستقرار في القارة وخاصة في القرن الأفريقي، وتعيق المبادرات الأمنية المشتركة، وتؤسس لسابقة سلبية تتعارض مع المبادئ الراسخة؛

7. **ندعو** جميع الدول الأعضاء والشركاء الدوليين إلى إعادة التأكيد على سيادة الصومال ووحدته، ورفض جميع الأعمال غير القانونية التي تقوض هذه المبادئ، والتضامن من أجل الحفاظ على الوحدة الأفريقية.

إعلان
حول تقرير الاستعراض الخامس لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعون في دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في فبراير 2026؛

إذ نستحضر إعلان ملابو بشأن تسريع النمو والتحول الزراعي من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل العيش (Assembly/AU/Decl.1(XXIII))، المعتمد في يونيو 2014، الذي نص على إجراء استعراض كل سنتين باعتباره الآلية الأساسية للمساءلة عن تنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية؛

إذ نستحضر كذلك إعلان كمبالا بشأن البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية المعتمد في يناير 2025، الذي أعاد تأكيد التزام الدول الأعضاء بتحويل النظم الغذائية الزراعية في إطار أجندة 2063.

وبالنظر إلى تقرير الاستعراض الخامس لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، المقدم من الدورة العادية السادسة للجنة الفنية المتخصصة للزراعة والتنمية الريفية والمياه والبيئة، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 21 إلى 24 أكتوبر 2025، ومصادقة المجلس التنفيذي عليه بعد ذلك.

نقرر ما يلي:

1. **نعتمد** تقرير الاستعراض الخامس لفترة السنتين للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية بوصفه التقييم القاري الرسمي للتقدم المحرز في إطار إعلان ملابو.
2. **نعتمد** البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية كمشروع رئيسي لأجندة 2063.
3. **ندعو** الدول الأعضاء إلى الاستفادة من نتائج تقرير الاستعراض الخامس لفترة السنتين لتحفيز الحوار السياساتي على المستويين الوطني والإقليمي، وتعزيز المساءلة، وتسريع تنفيذ التزامات التحول الزراعي.
4. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، تقديم الدعم الفني المنسق للدول الأعضاء في معالجة الثغرات التي حددها التقرير، لاسيما ما يتعلق بجودة البيانات وتعبئة الموارد والقدرات المؤسسية.
5. **نشجع** المجموعات الاقتصادية الإقليمية على مواصلة تعزيز آليات استعراض الأقران وعمليات المساءلة المتبادلة، وضمان أن تساهم نتائج استعراض فترة السنتين في توجيه خطط الاستثمار في التكامل الإقليمي والنظم الغذائية الزراعية.
6. **نوعز** إلى الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية- النيباد، والدول الأعضاء بدمج عمليات استعراض فترة السنتين في نظم الإحصاء والرصد والتقييم الوطنية، ومواءمتها مع الخطط الوطنية للاستثمار الزراعي والاستعراضات القطاعية المشتركة.
7. **نطلب** من الشركاء الإنمائيين تقديم الدعم الفني والمالي للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي من أجل نشر تقرير الاستعراض الخامس لفترة السنتين واستخدامه بشكل فعال.

8. **نوعز كذلك** إلى المفوضية بأن تقدم إلى المؤتمر، في دورته العادية الأربعين، تقريراً مرحلياً موحداً عن تنفيذ التوصيات الناشئة عن الاستعراض الخامس لفترة السنتين.

9. **نعرب عن تقديرنا** لفخامة الدكتور أبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية ومناصر البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية، لقيادته **ونوعز** بتقديم تقرير استعراض فترة السنتين بشأن إعلان كمبالا إلى الدورة الحادية والأربعين للمؤتمر.

إعلان حول
مشاركة أفريقيا في مجموعة العشرين ومشاركة جمهورية جنوب أفريقيا
الوثيقة رقم(EX.CL/1683(XLVIII

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي،ةالمجتمعون في الدورة العادية التاسعة والثلاثين لجمعية الاتحاد الأفريقي، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، بتاريخ 15 فبراير 2026،

إذ نستحضر القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والتزام الاتحاد بالتعددية والشمولية والمساواة بين الدول والحوكمة العالمية القائمة على التوافق؛

وإذ نستحضر أيضاً المقررات والإعلانات السابقة للمؤتمر والمجلس التنفيذي التي تؤكد مشاركة أفريقيا الجماعية في منتديات الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك مجموعة العشرين (G20)؛

وإذ نُحيط علماً بالدور والمسؤوليات المتنامية لأفريقيا في صياغة نتائج الاقتصاد العالمي والتمويل والتنمية، بما يتماشى مع أجندة 2063؛

نُشيد برئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين

ونُثني بتقدير كبير على رئاسة جمهورية جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين، لدورها القيادي في تعزيز الأولويات التنموية الشاملة والمستقبلية ضمن إطار مجموعة العشرين؛

ونُشير على وجه الخصوص إلى الإنجازات الجوهرية لرئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

1. تعزيز التنمية، والحد من عدم المساواة، والنمو الشامل كركائز أساسية لمداولات مجموعة العشرين؛
2. التركيز بشكل أكبر على احتياجات أفريقيا من تمويل التنمية، واستدامة ديونها، وإصلاح النظام المالي الدولي؛
3. تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب، وإبراز دور الاقتصادات النامية في الحوكمة الاقتصادية العالمية؛
4. تعزيز استمرارية المؤسسات والملكية الجماعية لنتائج مجموعة العشرين عبر الرئاسات المتعاقبة؛
5. التعاون البنّاء مع بنوك التنمية متعددة الأطراف، والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي.

مسألة عدم المشاركة

إذ نعرب عن قلقنا إزاء التطورات الإجرائية الأخيرة التي أدت إلى عدم مشاركة جمهورية جنوب أفريقيا في بعض العمليات التحضيرية والتداولية لمجموعة العشرين؛

إذ نؤكد أنّ مشاركة جنوب أفريقيا في مجموعة العشرين ليست مجرد حق وطني، بل هي أيضاً ذات أهمية استراتيجية جماعية لأفريقيا والجنوب العالمي؛

إذ نذكّر بأن الشمولية، والمساواة في المشاركة، والاستمرارية بين الرئاسات، هي مبادئ أساسية تدعم شرعية وفعالية مجموعة العشرين؛

إعادة تأكيد مواقف الاتحاد الأفريقي (بما يعكس قرارات لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي والقمة)

1. نحيط علماً بالتقييمات والتوجيهات الصادرة عن لجنة الممثلين الدائمين؛
2. نؤكد مجدداً موقف المجلس التنفيذي بأن مجموعة العشرين لا تزال منصة فريدة للتعاون الشامل بين الشمال والجنوب، وبين بلدان الجنوب؛
3. نجدد التزام الجمعية بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وشامل، وتمثيلي، يشارك فيه جميع أعضاء مجموعة العشرين مشاركة كاملة وفعّالة؛

دعوة لأعضاء مجموعة العشرين والرئاسة القادمة
4. ندعو جميع أعضاء مجموعة العشرين إلى التمسك بمبادئ الشمولية والمساواة والتوافق التي تقوم عليها مجموعة العشرين؛

5. **نشجع** على المشاركة البنّاءة والاستشرافية لضمان مشاركة جنوب أفريقيا الكاملة والفعّالة في جميع عمليات مجموعة العشرين؛

تقدير الدعم المقدم من الأعضاء المؤسسين لمجموعة العشرين
6. نعرب عن تقديرنا للأعضاء المؤسسين لمجموعة العشرين علنًا وبشكل مستمر عن دعمهم القوي لإشراك جنوب أفريقيا في مداولات مجموعة العشرين؛
7. نشيد بموقفها المبدئي الداعم للشمولية والاستمرارية واحترام المعايير الراسخة مجموعة العشرين؛

دعوة لرئاسة الولايات المتحدة
8. ندعو الولايات المتحدة الأمريكية، بصفتها الرئاسة القادمة لمجموعة العشرين، إلى:
- **مراعاة الآراء التي أعرب عنها الأعضاء المؤسسون لمجموعة العشرين؛**
- **دعم مبادئ الشمولية والمساواة في المشاركة؛**
- **تيسير الترتيبات البنّاءة التي تعزز وحدة مجموعة العشرين ومصداقيتها وفعاليتها.**

تفويض مفوضية الاتحاد الأفريقي
9. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي ما يلي:
- مواصلة انخراطها المبدئي والمنسق وغير التصعيدي مع شركاء مجموعة العشرين؛
- تقديم تقارير، حسب الاقتضاء، إلى لجنة مراجعة السياسات، والمجلس التنفيذي، والجمعية العامة بشأن التطورات؛
- ضمان التناسق بين مشاركة أفريقيا في مجموعة العشرين والعمليات المتعددة الأطراف الأوسع نطاقًا.

الخلاصة
10. نؤكد مجددًا أنّ مشاركة أفريقيا الفعّالة في الحوكمة الاقتصادية العالمية أمر لا غنى عنه لمواجهة التحديات العالمية المشتركة والنهوض بالتنمية المستدامة؛

11. نؤكد أنّ انضمام جنوب أفريقيا يعزز - لا يضعف - شرعية مجموعة العشرين وتمثيلها وأهميتها المستقبلية.

إعلان
حول اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعون في 15 فبراير 2026 في دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نؤيد الإعلان المرفق الصادر عن اجتماع التنسيق النصف السنوي السابع بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، الذي عقد في 13 يوليو 2025 في ملابو، مدينة سيبوبو، غينيا الاستوائية.

إعلان
اجتماع التنسيق نصف السنوي السابع بين الاتحاد الأفريقي
والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية

نحن رؤساء الدول والحكومات، ممثلي هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي ورؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية الثماني (8) والآليات الإقليمية، المجتمعين في ملابو، مدينة سيبوبو، غينيا الاستوائية، في 13 يوليو 2025، بمناسبة اجتماع التنسيق النصف السنوي السابع، برئاسة **فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورينسو**، رئيس جمهورية أنجولا والرئيس الدوري للاتحاد الأفريقي؛

إذ نستذكر نتائج اجتماعات التنسيق النصف السنوية الستة السابقة، التي عقد آخرها في 21 يوليو 2024 في أكرا، غانا، الذي يرد الإعلان الصادر عنه في الوثيقة MYCM/AU/ Decl.(VI)؛

إذ نؤكد على ضرورة تعزيز التكامل القاري والرخاء الجماعي، استرشاداً باستنتاجات تقرير التكامل الإقليمي الأفريقي لعام 2025، الذي استند إلى تقرير مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي التركيبي؛

إدراكاً بأن أقوى أداء للتكامل في أفريقيا يكمن في حرية تنقل الأشخاص والسلع والخدمات وتنسيق الاقتصاد الكلي؛

إذ يساورنا القلق إزاء متوسط أداء التكامل في القارة كما يتضح من استنتاجات تقرير التكامل الإقليمي الأفريقي لعام 2025؛

إذ يساورنا القلق كذلك إزاء بطء إحراز تقدم في التكامل الإنتاجي وتكامل البنية التحتية.

نعلن بموجب ذلك ما يلي:

1. **نهنئ** رئيس الاتحاد الأفريقي، **فخامة جواو مانويل غونسالفيس لورينسو**، رئيس جمهورية أنجولا، على جهوده في تعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان في القارة.

وضع التكامل

2. **نحيط علماً** بتقرير مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن التكامل القاري لأفريقيا، **ونحيط علماً أيضاً ونرحب** بتقارير رؤساء المجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية بشأن حالة التكامل الإقليمي على النحو التالي:

    1) **فخامة محمد يونس المنفي**، رئيس المجلس الرئاسي لدولة ليبيا ورئيس اتحاد المغرب العربي؛

    2) **فخامة محمد إيتنو ديبي**، رئيس جمهورية تشاد ورئيس تجمع دول الساحل والصحراء؛

    3) **فخامة ويليام ساموي روتو**، رئيس جمهورية كينيا ورئيس جماعة شرق أفريقيا؛

    4) **فخامة إيفاريست ندايشيميي**، رئيس جمهورية بوروندي ورئيس السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

    5) **فخامة تيودورو أوبيانغ نغويما مباسوغو**، رئيس جمهورية غينيا الاستوائية ورئيس المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

6) **فخامة العميد المتقاعد الدكتور جوليوس مادا بيو،** رئيس جمهورية سيراليون ورئيس المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

7) **فخامة إسماعيل عمر جيله،** رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛

8) **فخامة إيمرسون دامبودزو منانغاغوا،** رئيس جمهورية زيمبابوي ورئيس مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي؛

9) **فخامة عبد الفتاح السيسي،** رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس القدرة الإقليمية لشمال أفريقيا، **ونؤيد** التوصيات الواردة فيه.

10) **فخامة حسن شيخ محمود،** رئيس جمهورية الصومال الاتحادية، ورئيس قمة القوة الجاهزة لشرق أفريقيا، **ونؤيد** التوصيات الواردة فيه.

3. نؤكد من جديد التزامنا بالتنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ومنطقة التجارة الحرة الثلاثية، وتسخيرهما لرفع مستوى التكامل التجاري إلى ما هو أبعد من المستويات الحالية؛

4. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية تنفيذ التوصيات الواردة في تقارير التكامل الإقليمي الأفريقي لعام 2025.

تقارير رؤساء الدول والحكومات والمناصرين المكلفين بمحافظ خاصة

5. نحيط علماً بتقارير أصحاب المعالي والمناصرين الذين يتولون محافظ خاصة:

1) **فخامة عبد الفتاح السيسي،** رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس اللجنة التوجيهية لرؤساء الدول والحكومات لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، **ونؤيد** التوصيات الواردة فيه؛

2) **فخامة إسوفو محمدو،** قائد ومناصر منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرئيس السابق لجمهورية النيجر، **ونؤيد** التوصيات الواردة فيه.

تقارير مفوضية الاتحاد الأفريقي وأجهزتها وشركائها عن حالة التكامل في أفريقيا

6. نرحب بتقارير رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن التكامل الإقليمي والقاري، ونلاحظ التقدم المحرز في الركائز الأربع للتكامل، وهي التكامل السياسي والاقتصادي وتكامل البنية التحتية والتنمية البشرية.

7. نلاحظ بقلق عودة ظهور السياسات الحمائية وتخفيض المساعدات الإنمائية، وزيادة أعباء الديون، ومحدودية الحيز المالي، مما يحد من قدرة أفريقيا على تمويل الاستثمارات التحويلية.

8. نلاحظ أيضا محدودية نمو التحول الرقمي بسبب عدم كفاية البنية التحتية، وتفاوت فرص الوصول إلى التكنولوجيا الرقمية، وضعف الأطر التنظيمية، ومحدودية المهارات الرقمية.

9. ندعو إلى اتخاذ الإجراءات التالية:

(1) تسريع التصديق والتنفيذ: حث الدول الأعضاء على التعجيل في التصديق على الصكوك القانونية الرئيسية للاتحاد الأفريقي وتنفيذها، لاسيما تلك المتعلقة بحرية التنقل والحوكمة والتعليم والعدالة.

(2) **الاستثمار في رأس المال البشري:** إعطاء الأولوية للاستثمار الإقليمي في التعليم والصحة والبحث وأنظمة الإدماج الاجتماعي لتتماشى مع أجندة 2063 وتعزيز النمو الشامل.

(3) **تعزيز التنسيق:** حث مفوضية الاتحاد الأفريقي على تعزيز التنسيق وملكية الأطر القارية بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء لضمان التنفيذ والرصد الفعالين.

(4) **تعزيز التحول الرقمي:** معالجة الثغرات في البنية التحتية، ومواءمة اللوائح الرقمية، والاستثمار في المهارات الرقمية لإطلاق العنان للإمكانات الكاملة للاقتصاد الرقمي في أفريقيا.

(5) **تعبئة الموارد المستدامة:** وضع استراتيجيات مبتكرة لتعبئة الموارد من أجل تقليل الاعتماد على المساعدات الخارجية وتأمين التمويل المستدام لمبادرات التكامل، من خلال تخصيص مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية موارد في ميزانياتها العادية، على النحو المنصوص عليه في المادة 22 من بروتوكول عام 2020 بشأن العلاقات بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

(6) تسريع تنفيذ استراتيجية وخطة عمل البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية 2026-2035، بهدف بناء نظم غذائية زراعية مرنة في أفريقيا قادرة على مواجهة تغير المناخ والصدمات الأخرى، وقادرة على التكيف مع التقدم التكنولوجي.

10. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي وشركائها نشر تقرير مرحلي سنوي باستخدام مقاييس مؤشر التكامل الإقليمي الأفريقي التركيبي، مع عقد جلسات استعراض منتصف السنة للتخطيط للإجراءات التصحيحية.

التطورات الجيوسياسية الجارية وتداعياتها على منظور أفريقيا ومجموعة تنمية الجنوب الأفريقي

11. **نرحب** بتقرير واستنتاجات دراسة الحالة التي أجرتها مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي، **ونجيز** التوصيات الواردة فيه.

12. **نلاحظ** بقلق الرسوم الجمركية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على السلع المنتجة والمصدرة من أفريقيا.

13. **ندعو** الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى الاستفادة من الفرص التي توفرها منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وزيادة التجارة فيما بينها.

المنبر الأقاليمي للاتحاد الأفريقي لتقاسم المعرفة بشأن الإنذار المبكر ومنع النزاعات

14. **نحيط علما** بعقد دورة السياسات الرابعة للمنبر الأقاليمي للاتحاد الأفريقي لتقاسم المعرفة بشأن الإنذار المبكر ومنع النزاعات، التي عقدت على هامش اجتماع التنسيق النصف السنوي السابع تحت شعار "المنع الهيكلي للنزاعات: الدروس القارية والإقليمية"، **ونرحب** بالتقرير الصادر عن الدورة؛

15. **نقرّ** بأهمية المنع الهيكلي للنزاعات وضرورة تفعيل سلسلة الإنذار المبكر - العمل المبكر في جميع أنحاء الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية؛ وفي هذا الصدد، **نشيد** بالمنبر الأقاليمي لتقاسم المعرفة بشأن الإنذار المبكر ومنع النزاعات، لتعزيز النهج المشتركة وتقاسم أفضل الممارسات وتعزيز الاتساق الاستراتيجي دعماً لجهود الدول الأعضاء لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاعات، لاسيما في إطار أجندة 2063 وخارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن إسكات البنادق؛

16. **نشيد** بوضع الاستراتيجية المشتركة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية لتعبئة الموارد بشأن الحوكمة والسلم والأمن، في إطار المتابعة المباشرة لنتائج دورة السياسات الثالثة للمنبر الأقاليمي لتقاسم المعرفة بشأن الإنذار المبكر ومنع النزاعات؛ **ونقرّ** بقيمتها الاستراتيجية في تعزيز نهج منسق ومستدام لمعالجة أولويات الحوكمة والسلم والأمن في جميع أنحاء القارة. تعكس الاستراتيجية الالتزام الجماعي للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية بتعزيز الاعتماد على الذات، وتشجيع التمويل التكميلي، وتعزيز الاستدامة الطويلة الأجل للتدخلات، استجابة للتحديات المتزايدة التعقيد والترابط التي تتطلب عملاً موحداً وتعاونياً على جميع المستويات؛

17. **نطلب** من المفوضية، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية وأصحاب المصلحة المعنيين، تسريع تنفيذ نتائج الدورة الرابعة للسياسات، بما في ذلك تفعيل الاستراتيجية المشتركة لتعبئة الموارد، وتقديم تقرير مرحلي في اجتماع التنسيق النصف السنوي الثامن.

التقرير المرحلي عن تقسيم العمل بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية والدول الأعضاء

18. **نحيط علما** بتقرير سعادة البروفيسور بيير مبونجو موكوكو، رئيس وحدة تنفيذ الإصلاحات في مفوضية الاتحاد الأفريقي، والتوصيات الواردة فيه؛

19. **نرحب** بالتقدم المحرز في تفعيل إطار تقسيم العمل، ولا سيما إنجاز المرحلة الأولى وتعميمها، والتي تغطي الشؤون السياسية، والسلم والأمن والتجارة. ونشجع كذلك على التنفيذ الفوري لهذه القطاعات الثلاثة المعتمدة، ونؤكد التزامنا الجماعي بالمنظومة المتناسقة والفعالة للحوكمة والقائمة على مبدأ التبعية، دعماً لأجندة 2063؛

20. **نجيز** عقد القمة الاستثنائية بشأن إصلاح الاتحاد الأفريقي في نوفمبر 2025، والتي ستعمل، من بين أمور أخرى، على استكمال القطاعات الخمسة المتبقية من إطار تقسيم العمل واعتمادها، وذلك عبر القنوات المناسبة لأجهزة الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك لجنة الممثلين الدائمين والمجلس التنفيذي؛

21. نحث **جميع أجهزة الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية/الآليات الإقليمية، والدول الأعضاء على تجديد التأكيد على التزامها السياسي والتعجيل بتقديم المساهمات المتبقية بحلول أغسطس 2025.**

التقرير عن موضوع العام

22. **نحيط علماً**، مع التقدير، بالتقرير المقدم من سعادة السيدة سلمى مليكة حدادي، نائبة رئيس المفوضية ، **ونجيز** التوصيات الواردة فيه؛

23. **نرحب** بالتقدم المحرز في التنسيق الشامل وتعميم موضوع العام 2025 في جميع أنحاء منظومة الاتحاد الأفريقي، وفي التطوير المؤسسي للآليات الموكلة، وفي الجهود المبذولة لوضع الأجندة، ورفع مستوى الوعي، والدعوة في المنتديات المتعددة الأطراف ومتعددة أصحاب المصلحة، فضلاً عن بناء شراكات عابرة للقارات، لا سيما مع الجماعة الكاريبية.

24. **ندعو** إلى تعبئة موارد إضافية، بما في ذلك من خلال جمع التبرعات، من أجل التنفيذ الكامل للمهام التي كلّف بها المؤتمر والنتائج المطلوبة المتعلقة بموضوع العام 2025، والذي ينبغي تمديده إلى عقد (2026-2036) حول العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات.

وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد

25. **نحيط علماً مع التقدير** بتقرير فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس جمهورية مصر العربية ورئيس لجنة رؤساء الدول والحكومات المعنية بتوجيه وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، بشأن دور الوكالة في تعميق التكامل القاري والإقليمي بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية، **ويجيز** التوصيات الواردة فيه.

26. **نُؤكد مجدداً** على الدور التنسيقي المركزي لوكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد فيما يتعلق بجميع أنشطة التنمية الإقليمية والقارية ذات الأولوية في أفريقيا، وفقاً لولايتها بصفتها الوكالة الإنمائية الرئيسية للاتحاد الأفريقي.

27. **نحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء على تعزيز القدرات المؤسسية في تخطيط السيناريوهات، والتحليل الاستشرافي، والرصد والتقييم، وتوظيف المعرفة، والتواصل والدعوة لتسريع تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الثانية.

28. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد إلى التعجيل بعمليات إضفاء الطابع المحلي على خطة التنفيذ العشرية الثانية لأجندة 2063 وتنفيذها والإبلاغ عنها على المستويين الإقليمي والوطني، لا سيما من خلال تعزيز قدرات الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ونشر الأدوات الرئيسية - مثل دليل مؤشرات خطة التنفيذ العشرية الثانية، وإطار الرصد والتقييم، ولوحة المعلومات لأجندة 2063، واستراتيجية التواصل والمناصرة والتسويق – للتعجيل بالتنفيذ وتتبع التقدم المحرز.

29. **نحث** الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والشركاء على استخدام المنصة الرقمية لأجندة 2063 كمستودع قاري مركزي لإعداد التقارير المنسقة ونشر المعرفة وتتبع التقدم المحرز في خطة التنفيذ العشرية الثانية.

30. **نهنئ** وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد على صياغة الصورة المفاهيمية لحملة الفريق الأفريقي المعني بتعبئة الموارد، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والتي تم إطلاقها خلال اجتماع التنسيق النصف السنوي الخامس المنعقد في نيروبي، كينيا، في يوليو 2023، بالشراكة مع منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، والمركز الأفريقي لمكافحة الأمراض والوقاية منها، والآلية الأفريقية للمراجعة المتبادلة بين الأقران والبرلمان الأفريقي. وتُشكل هذه الحملة إطارًا موحدًا للتنسيق والتنفيذ وتعبئة الموارد لمجموعة من برامج الاستثمار عالية الأثر، بهدف تسريع تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الثانية. **ونرحب** بإجازة اجتماع التنسيق النصف السنوي السابع لوثيقة برنامج الفريق الأفريقي، مما يُشير إلى بدء المرحلة التشغيلية للحملة، على أن يتم التنفيذ بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وبدعم من الشركاء الإنمائيين والبنوك التنموية المتعددة الأطراف والقطاع الخاص.

التقدير

31. **نُعرب عن تقديرنا** للجهود التي بذلتها حكومة جمهورية غينيا الاستوائية لإنجاح استضافة اجتماع التنسيق النصف السنوي السابع بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية.

حرر في 13 يوليو 2025 في ملابو، غينيا الاستوائية.

إعلان حول قمة المناخ الأفريقية الثانية

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعون في 15 فبراير 2026 في دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نجيز الإعلان المرفق الصادر عن قمة المناخ الأفريقية الثانية التي عقدت في أديس أبابا، إثيوبيا، في الفترة من 8 إلى 10 سبتمبر 2025.

إعلان القمة الأفريقية الثانية للمناخ (ACS2)

إعلان قادة أفريقيا في أديس أبابا حول تغير المناخ ودعوة للعمل

ألف. التمهيد

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، إذ نسترشد بمبادئ أجندة 2063 وأهداف التنمية المستدامة، اجتمعنا في القمة الأفريقية الثانية للمناخ المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، من 8 إلى 10 سبتمبر 2025، بحضور القادة العالميين الآخرين، ومنظمات حكومية دولية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية، ومنظمات المزارعين والأطفال والشباب والمرأة، والأوساط الأكاديمية:

1. **نستحضر** مقررات المؤتمر (AU/Dec.723(XXXII)، و AU/Dec.764 (XXXIII)، و AU/Dec.926(XXXVIII)، التي طلبت من مفوضية الاتحاد الإفريقي تنظيم قمة أفريقية حول المناخ، وتأييد عرض جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لاستضافة القمة الثانية تحت شعار **"تسريع الحلول المناخية العالمية وتمويل التنمية المستدامة والخضراء والمرنة لأفريقيا"**؛

2. **نُشيد** بجمهورية إثيوبيا الفدرالية الديمقراطية، تحت قيادة فخامة رئيس الوزراء آبي أحمد، من أجل قيادته الاستشرافية في استضافة القمة الأفريقية الثانية للمناخ، ولإلتزامه برعاية البيئة الذي تجسده مبادرة "الإرث الأخضر"، وهي مبادرة وطنية رائدة حشدت ملايين المواطنين في إثيوبيا لزراعة مليارات الأشجار، واستعادة الأراضي المتدهورة، وإلهام حركة قارية نحو التجديد البيئي؛

3. **نُشير إلى** أن القمة الأفريقية الثانية للمناخ تبني على القمة الأولى التي عقدت في نيروبي، كينيا في سبتمبر 2023، والتي تبنت "إعلان قادة أفريقيا في نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة للعمل".

4. **نقرّ** بالالتزامات الواردة في "إعلان قادة أفريقيا في نيروبي بشأن تغير المناخ والدعوة للعمل"، والتي أكدت على طلب أفريقيا العاجل للعدالة المناخية العالمية، والتمويل العادل، والإجراءات المتسارعة لتقليل الانبعاثات؛

5. نؤكد من جديد على أن تغير المناخ هو عامل مضاعف للمخاطر يؤدي إلى تفاقم الضغوط على الموارد الطبيعية، مما يؤثر على السلم والاستقرار؛

6. نُشدِّد على أهمية وضع الصيغة النهائية للموقف الأفريقي الموحد بشأن تغير المناخ والسلم والأمن وتفعيله كخطوة حاسمة وأداة للدعوة نحو استجابة قارية موحدة واستراتيجية لهذه التحديات المترابطة.

7. نؤكد أن أفريقيا ليست مجرد ضحية لتغير المناخ، بل هي قوة غنية بالموارد ورائدة في تطوير حلول مبتكرة ومستدامة وشاملة تعكس القوة الفريدة والطموحات للقارة، وبالتالي إعادة تموضع أفريقيا للسعي إلى أن تكون مركزًا عالميًا للتصنيع منخفض الكربون والتجارة البينية المراعية للبيئة في أفريقيا، والاستفادة من أطر مثل منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية لتمكين التنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة في جميع أنحاء القارة، وبذل الجهود لاتباع مسار "يعطي الأولوية للبيئة" للتنمية الاقتصادية؛

8. نُدرك أن الدول الأفريقية، وعلى الرغم من مساهمتها الضئيلة في الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة، هي الأكثر تضرراً من آثار تغيُّر المناخ، والأقل قدرة على تحمُّل تكاليف التكيّف، وبناء القدرة على الصمود، والتنمية

المستدامة، والتخفيف من آثاره؛ ونؤكد من جديد على أهمية تسريع العمل الرامي إلى التخفيف من الآثار من جانب الأطراف، مع تولي البلدان المتقدمة النمو زمام المبادرة للحد من الزيادة في درجة الحرارة العالمية إلى أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، والسعي إلى الحد من الزيادة في درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية ، بالاستناد إلى مبدأ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف.

9. نقرّ بالدور المهم للغابات في أفريقيا، لاسيما الغابات المطيرة في حوض الكونغو، في تنظيم تغير المناخ العالمي؛

10. نقرّ بعمل لجان المناخ الثلاث لحوض الكونغو ومنطقة الساحل والدول الجزرية، وهي مبادرة أطلقت خلال مؤتمر الأطراف الثاني والعشرين واستضافتها المملكة المغربية في مراكش؛ ونقرّ كذلك بمساهمات المبادرات الأفريقية الأخرى التي تقودها أفريقيا في مجال المناخ مثل والمبادرة الأفريقية للطاقة المتجددة، ومبادرة تكيف الزراعة الأفريقية مع تغير المناخ، والشراكة المعجلة لمصادر الطاقة المتجددة في أفريقيا، ومبادرة التصنيع الأخضر في أفريقيا؛ ونرحب بمبادرة الطهي النظيف التي أطلقتها جمهورية تنزانيا المتحدة والبعثة 300، ونقرّ كذلك بالمبادرات التعاونية على المستويين دون الإقليمي والمحلي التي تهدف إلى التكيف والتخفيف؛

11. نُشِيد بلجنة رؤساء الدول والحكومات الأفريقية المعنية بتغير المناخ تحت قيادة فخامة الرئيس الدكتور ويليام روتو رئيس جمهورية كينيا، لما تقدمه من نهج موحد وقيادة سياسية لازمة لرؤية أفريقية جديدة تسعى لحلول مناخية وتمويلات من أجل التنمية الخضراء والمرنة في أفريقيا؛

12. نُجدِّد تأكيدنا على التزامنا بضمان نهج متعدد الأطراف فعّال لمكافحة تغيُّر المناخ من خلال اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ واتفاق باريس، ونُكرِّر عزمنا على تنفيذ أحكامهما وفقاً للمبادئ والنصوص الواردة في الاتفاقية، مع التأكيد على تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر في القارة.

13. نستحضر بالمقرر AU/Dec.883(XXXVII) الذي طلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي البدء في الإجراءات اللازمة لإنشاء صندوق التغير المناخي الأفريقي؛

14. نُعرب عن قلقنا من أن أفريقيا تشهد ارتفاعًا في درجات الحرارة أسرع من بقية أنحاء العالم، وأنه إذا لم يتم التصدي لهذا الوضع، فإن تغير المناخ سيواصل تأثيره السلبي على نمو اقتصاد أفريقيا كما تم تأكيده في التقرير التقييمي السادس للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ كما نؤكد أن التدخلات التي "تُعطي الأولوية للإنصاف، والعدالة المناخية، والعدالة الاجتماعية، والإدماج" تؤدي إلى نتائج أكثر استدامة؛ ونقر بأن الدول الأفريقية، على الرغم من مساهمتها الأقل في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية، تواجه تحديات كبيرة في تمويل جهود التكيف والتخفيف من آثارها؛

15. نقرّ بالدور الذي لا غنى عنه لعلوم المناخ القوية والقابلة للتنفيذ وذات الصلة بأفريقيا في توجيه السياسات القائمة على الأدلة، وتوجيه الاستثمارات الفعالة، وقياس التقدم المحرز نحو تحقيق أهدافنا المناخية والإنمائية. ونؤكد على أن سد فجوة البيانات وتعزيز القدرات العلمية في جميع أنحاء القارة أمر أساسي لتصميم تدخلات فعالة ومنصفة على حد سواء؛

16. نقرّ بالأعمال الجارية لدورة التقييم السابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، التي تهدف إلى مواصلة تنقيح علوم المناخ، وتقييم التأثيرات، وتوجيه الحلول المناخية المنصفة والفعالة للمناطق المعرضة للخطر مثل أفريقيا؛

17. نقرّ بالمساهمة التأسيسية لتقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ في توجيه العمل المناخي، بما في ذلك مساهمته في وضع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، ومساهمته في أول تقييم عالمي؛

18. نُؤكد على الحاجة الملحّة إلى إدماج القدرة على الصمود في مواجهة تغيّر المناخ ضمن استراتيجيات السلم والأمن في أفريقيا، وتعزيز آليات الإنذار المبكر والاستجابة السريعة، وضمان الاتساق بين أجندات المناخ والأمن والتنمية؛ ونؤكد على أن الصدمات المناخية تعطل التجارة عبر الحدود وسلاسل الإمداد والبنية التحتية، بينما تحد تدفقات الاستثمار المقيدة من قدرة أفريقيا على التكيف والتصنيع؛

19. نُجدِّد التزامنا الراسخ بالتنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس، وتعزيز أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، من خلال إجراءات طموحة ومتوازنة في مجالات التخفيف والتكيّف، وينبغي تمكينها من تنفيذ إجراءاتها المتعلقة بالمناخ من خلال توفير وسائل التنفيذ من قبل البلدان المتقدمة النمو، واسترشادًا بمبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات الخاصة بكل منها على النحو المنصوص عليه في اتفاق باريس. وفي الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاق باريس، نحتفل بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد اتفاق باريس، ونحتفل بأهميته الدائمة ونؤكد على الحاجة الملحة لضمان تنفيذه الكامل والفعال بشكل عاجل؛

20. نُدرك أن الدول الأفريقية، على الرغم من إسهامها المنخفض في انبعاثات غازات الدفيئة العالمية، هي الأقل قدرة على تحمل تكاليف التكيف والتخفيف؛

21. نطالب بالتزامات وشراكات دولية أقوى لسد فجوة التمويل، من التدفقات الإجمالية للتمويل المتعلق بالمناخ التي تم تحديد أولوياتها وإتاحتها مباشرة للبلدان الأكثر ضعفاً، بما في ذلك أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

22. نُؤكِّد على أهمية توفر أدوات مُوزَّعة إقليميًا، ومُترجمة، وسهلة الاستخدام، لتمكين استجابات مستنيرة ومناسبة للسياقات الخاصة؛ ونُشدِّد على ضرورة تعزيز قاعدة المعرفة العالمية حول الخسائر غير الاقتصادية ودعم الدول النامية في تقييم وتقدير تكاليف خسائرها وأضرارها بشكل أفضل كأولوية مشتركة؛

23. نُجَدِّد التأكيد على أهمية الوحدة الأفريقية في عملية التفاوض المناخي، لاسيما في المرحلة التي تسبق مؤتمر الأطراف الثلاثين في بيلم بالبرازيل، لتعزيز دور أفريقيا في تشكيل القرارات العالمية، خاصة بما يتماشى مع نتائج مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين المنعقد في باكو، وخاصة القرار المتعلق بالهدف الجماعي الكمي الجديد للتمويل المناخي.

باء. إطلاق العنان للتمويل المناخي القابل للتوسّع

24. نُجدِّد التأكيد على أن جدول أعمال عمل أديس أبابا الصادر عن المؤتمر الدولي الثالث للتمويل من أجل التنمية هو جزء لا يتجزأ من أجندة 2030، وأن تنفيذه بشكل كامل أمر حاسم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وغاياتها، كما نحيط علما بالمؤتمر الدولي الرابع للتمويل من أجل التنمية، الذي يعالج التحديات التمويلية الحالية والناشئة، لمعالجة الثغرات في هيكلة الديون، وإصلاح الهيكل المالي الدولي، وعملية الاتفاقية الدولية للضرائب؛

25. نُؤكِّد على الدور الحيوي لتعددية الأطراف المستمدة من ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها، ونشدد على ضرورة وجود شركة دولية للتصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ في إطار التنمية المستدامة والحق في التنمية والقضاء على الفقر؛

26. نُقِرُّ بأن تقديم الدعم المالي المناخي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية هو التزام قانوني وليس عملًا خيريًا، كما هو مُرسّخ في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس.

27. نُقرُّ كذلك بأن أفريقيا تحتاج إلى أكثر من 3 تريليون دولار أمريكي لتحقيق أهدافها المناخية بحلول عام 2030، لكنها تلقت فقط 30 مليار دولار بين عامي 2021 و2022، ونطالب بتعزيز الالتزامات والشراكات الدولية لسد فجوة التمويل ودعم التكيف والقدرة على الصمود والتنمية المستدامة. كما نُطالب بإصلاحات عاجلة في آليات تمويل المناخ لضمان العدالة والكفاية وسهولة الوصول والتكلفة المعقولة، مع تأكيد قوي على منح التمويل بدلاً من القروض لتجنب تفاقم ديون أفريقيا، وضمان الصرف العادل وفي الوقت المناسب للموارد؛

28. نرحب بخارطة الطريق من باكو إلى بيليم التي تبلغ 1.3 تريليون دولار أمريكي كخطوة نحو سد الفجوة التمويلية مع التأكيد على أهمية التمويل الموسع والقائم على المنح والتمويل الميسر لتلبية احتياجات أفريقيا من أجل التكيف مع الأضرار والخسائر، ونشدد على ضرورة أن يتجنب التنفيذ الأدوات التي تخلق الديون التي يجب أن تكون راسخة في إصلاح الهيكل المالي الدولي، وندعو البلدان المتقدمة النمو إلى أخذ زمام المبادرة في ضمان التنفيذ الفعال للهدف.

29. نُجدِّد التأكيد على أهمية التمويل الأفريقي بالملكية الأفريقية من خلال مؤسساتنا المالية القارية، وندعو الدول الأعضاء إلى تسريع استكمال إجراءات التصديق على الصكوك التأسيسية لهذه المؤسسات، من أجل تعزيز قدرتها على تعبئة الموارد ودعم تمويل العمل المناخي في أفريقيا، لخدمة أولويات القارة في التنمية والاستدامة؛

30. نُقرُّ بالحاجة المتزايدة لأفريقيا إلى تمويل يتراوح بين 53 مليار دولار أمريكي و106 مليار دولار أمريكي سنويًا، ونعرب عن قلقنا العميق إزاء توفير تمويل التكيف باستخدام أدوات الدين، التي تمثل حوالي 53% من إجمالي تدفقات تمويل التكيف إلى أفريقيا، منها 69% بشروط ميسرة بينما الباقي بشروط تقليدية في الفترة بين 2021-2022.

31. نشدد على ضرورة أن تفي البلدان المتقدمة النمو بالتزاماتها المالية، من خلال ضمان توفير تمويل كاف ويمكن التنبؤ به ويمكن الوصول إليه في مجال المناخ بموجب الاتفاقية واتفاق باريس، ونشدد على ضرورة توفير الموارد في شكل منح، بما في ذلك إعادة الهيكلة وتخفيض الديون، والتمويل الميسر للبلدان الأفريقية، لاسيما من أجل التكيف، والخسائر والأضرار، وتدابير التنفيذ. نشدد كذلك على ضرورة تحسين نوعية التمويل المناخي للبلدان الأفريقية.

32. نلاحظ بقلق نتائج الهدف الكمي الجماعي الجديد الخاص بتعبة ما لا يقل عن 300 مليار دولار أمريكي سنويًا حتى عام 2035، حيث لم يلبي احتياجات تنفيذ المساهمات الوطنية المحددة الحالية في إفريقيا، والتي تقدر بحوالي 208 تريليون دولار أمريكي حتى عام 2030، ونحث على الإسراع في توفيرها، وكذلك تشغيل صندوق الخسائر والأضرار، ولكننا نشعر بقلق عميق إزاء انخفاض مستويات الطموح واستمرار محدودية المساهمات في الصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف، والهيئات التشغيلية الأخرى للآلية المالية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

33. نُعرب عن قلقنا بشأن الاحتياجات المتزايدة للتكيف في إفريقيا والتي تقدر بحوالي 84 مليار دولار أمريكي سنويًا، بينما كانت التدفقات الحالية أقل بكثير وبلغت 14 مليار دولار أمريكي فقط في الفترة بين 2021و2022 مما يوسّع فجوة تمويل التكيّف؛

34. نؤكد على أن توفير تمويل التكيف يجب أن يتجنب الأدوات التي تخلق الديون وأن يكون قائمًا على إصلاح هيكل النظام المالي الدولي، وندعو الدول المتقدمة إلى أخذ زمام المبادرة في ضمان تنفيذ الهدف العالمي للتكيف بفعالية.

35. نحث على تسريع إصلاح الهياكل المالية الدولية لتحسين تمثيل إفريقيا وصوتها في الحوكمة، وتسهيل الوصول إلى التمويل الميسر، وتمكين تعبئة رأس المال الخاص الإفريقي من أجل التصنيع الأخضر والتحولات الطاقية وتمويل المناخ من أجل التكيف والمرونة والتنمية المستدامة.

36. نطالب بالإصلاح السريع للبنوك متعددة الأطراف للتنمية لضمان ملاءمتها للغرض في عصر تغير المناخ، وزيادة التمويل الميسر، وتقليل تكلفة الاقتراض للدول النامية، وبشكل خاص للدول الإفريقية، وإصلاح هياكل حوكمتها لتحسين تمثيل إفريقيا. ونحث هذه البنوك على زيادة استثماراتها في المشاريع المقاومة لتغير المناخ والمشاريع الخضراء.

37. نرحب بتفعيل المادة 6 من اتفاق باريس مع التأكيد على ضرورة توسيع أسواق الكربون عالية التكامل، وضمان حد أدنى إلزامي للسعر العادل لضمان القيمة للبلدان المضيفة، والحفاظ على السلامة البيئية والاجتماعية، وإنشاء آليات قوية لتقاسم المنافع تعطي الأولوية للمجتمعات المحلية وتضمن الشفافية؛

38. نؤكد على أهمية إنشاء آليات نزيهة تضمن المنافع للمجتمعات المحلية وتمنع الاستغلال من قبل الأطراف الخارجية.

39. نقر بخطة العمل الإفريقية للأسواق الكربونية، التي تهدف إلى دعم الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، والمجتمعات الاقتصادية الإقليمية، ولجان المناخ الإفريقية لتعزيز القدرات وتأسيس أطر تنظيمية قوية للأسواق الكربونية لضمان النزاهة البيئية، والشفافية، وتقاسم المنافع بشكل عادل للمجتمعات الإفريقية، ونحثّ الدول الأعضاء على تعزيز قدراتها الوطنية، ووضع أُطر تنظيمية قوية لأسواق الكربون، بما يضمن النزاهة البيئية، والشفافية، والتوزيع العادل للعوائد لصالح المجتمعات الأفريقية.

40. نُرحب بالإطلاق التاريخي للميثاق الإفريقي للابتكار المناخي ومرفق المناخ الإفريقي، بمبادرة من دولة رئيس الوزراء، الدكتور آبي أحمد، رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، مع الالتزام بتعبئة 50 مليار دولار سنويًا كتمويل تحفيزي لدعم الحلول المناخية، وتعزيز الابتكار، وتوسيع نطاق الحلول المناخية المحلية في جميع أنحاء القارة؛

41. ندعو إلى تجنب التدابير الأحادية الجانب التي أُعلن عنها خلال الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف، والتأكيد على الحاجة إلى انتقال عالمي عادل ومنصف يستند إلى السياقات الوطنية ويعالج الاحتياجات الخاصة لتجنب معاقبة البلدان النامية، وعلى ضرورة أن تتشكل السياسات التجارية من خلال تعددية الأطراف لتعكس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مما يتيح المشاركة العادلة في الاقتصاد الأخضر؛

42. نُعرب عن قلقنا إزاء التدابير الأحادية العقابية والتمييزية ذات الطابع الحمائي، والتي لا تتماشى مع القانون الدولي، تحت ذريعة الاهتمامات البيئية، مثل آلية تعديل حدود الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تنظيمات مكافحة إزالة الغابات وفرض قيود على صادرات المنتجات الزراعية، مما يُقوّض أهداف المناخ والتنمية، وآليات مماثلة من قبل الدول المتقدمة التي قد تؤدي إلى انخفاض فوري في صادرات أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة تصل إلى 6%، مما يؤدي إلى انخفاض فوري وكبير في الناتج المحلي الإجمالي للقارة بنسبة 1.12% سنويًا، مع توقع تأثيرات أكبر على المدى الطويل، وهو ما يُقوِّض أهداف المناخ والتنمية. وندعو إلى انتقال عالمي عادل ومنصف يستند إلى السياق الوطني، ويتجنب معاقبة الدول النامية، كما يجب أن تتشكل السياسات التجارية من خلال التعددية، لتعكس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة؛

جيم. الطاقة المتجددة والانتقال الطاقي

43. ندعو إلى انتقال عالمي عادل ومنصف يحترم تماما مبادئ إعلان ريو لعام 1992، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة، ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، ويرتكز بقوة على السياقات الوطنية.

44. نؤكد أن الإمكانات الاستثنائية لإفريقيا في مجال الطاقة المتجددة تجعل القارة ليست فقط فاعلًا رئيسيًا، بل قائدًا عالميًا في التحول العادل للطاقة. مع الطموح الجماعي للوصول إلى 300 جيجاوات من القدرة على الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، تسعى إفريقيا لدمج التصنيع نحو تحقيق التحول الأخضر، وخلق فرص العمل، والوصول الشامل إلى الطاقة، وحماية البيئة.

45. نُؤكِّدُ أن إمكانيات أفريقيا الهائلة في مجال الطاقة المتجددة تتطور باستمرار نتيجة للتقنيات الجديدة، مما يضع القارة في موقع الريادة العالمية في الطاقة النظيفة، وأن هناك طموحًا قاريًا لتوسيع قدرة الطاقة المتجددة إلى 300 جيجاواط بحلول عام 2030، وهذه الجهود تُظهر عزم أفريقيا على متابعة التصنيع الأخضر، وخلق فرص العمل، وضمان الوصول الشامل إلى الطاقة مع تقليل الأثر البيئي.

46. نؤكد على مركزية الوصول إلى الطاقة لما لا يقل عن 300 مليون من أصل 600 مليون أفريقي محرومين من الطاقة بحلول عام 2030 وفقًا لأجندة "مهمة 300" وحلول الطهي النظيف لـ900 مليون شخص إفريقي كأولوية لإفريقيا في التحولات العادلة، ونؤكد أن هذا الانتقال يجب ألا يقتصر على قطاع الطاقة فقط، بل يجب أن يشمل أيضًا القطاعات الحيوية مثل الزراعة والمياه، مما يضمن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة.

47. نُعرب عن القلق من أن أفريقيا، رغم امتلاكها ما يُقدَّر بـ 40% من موارد الطاقة المتجددة في العالم، لا يزال أكثر من 600 مليون شخص فيها بدون كهرباء، و900 مليون آخرين يفتقرون إلى وسائل الطهي النظيف، مما يُبرز الحاجة الملحّة إلى انتقال عادل، شامل، ومنصف في مجال الطاقة. ونُشدِّد على أن هذا الانتقال لا يجب أن يقتصر على قطاع الطاقة فقط، بل يجب أن يشمل أيضًا القطاعات الحيوية مثل الزراعة والمياه، بما يضمن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية متوازنة.

48. نكرر دعوتنا للمجتمع الدولي لتقديم الدعم والإصلاحات اللازمين لزيادة حصة إفريقيا من التمويل العالمي للطاقة المتجددة إلى ما لا يقل عن 20٪ بحلول عام 2030، مقارنة مع النسبة الحاليه وهي 2٪ ، مما يضمن انتقالًا عالميًا للطاقة عادلًا ومستدامًا ومفيدًا للجميع.

49. نُقِرُّ بدور مصادر الطاقة الانتقالية في ضمان انتقال عادل يُحافظ على أمن الطاقة في الدول النامية.

50. نُجدِّد التأكيد على أولوية الاستثمار، بقيادة القطاعين العام والخاص، في البنية التحتية الأساسية للطاقة لدعم انتقال عادل، وكذلك على الأهمية البالغة للدعم المالي التيسيري من قبل بنوك التنمية متعددة الأطراف، والحاجة إلى وفاء الدول المتقدمة بالتزاماتها كما تم الاتفاق عليه في جميع نتائج اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وضرورة أن تتولى الجهات الحكومية والمؤسسات الإقليمية زمام المبادرة في توسيع البنية التحتية للشبكات الكهربائية، وروابط الربط الإقليمي، والشبكات المصغّرة المجتمعية لضمان الوصول الشامل، والتنمية الشاملة، والاستدامة طويلة الأجل، ووضع سياسات وحوافز لتحفيز الاستثمار الخاص في أنظمة الطاقة المتجددة اللامركزية والشبكات المجتمعية الصغيرة لتحقيق الوصول الشامل للطاقة في الميل الأخير؛

51. ندعو كذلك الحكومات وجميع الأطراف المعنية إلى إعطاء الأولوية لتطوير البنية التحتية المستدامة والمرنة مناخيًا التي تعظم من فوائد الوقود المستدام والمنخفض الكربون، وكفاءة الطاقة، والذكاء الاصطناعي، والتقنيات الرقمية الأخرى.

دال. مسارات الانتقال العادل

52. نُرحِّب بإنشاء برنامج عمل مسارات الانتقال العادل لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، ونُؤكّد على أن مسارات الانتقال العادل يجب أن تُؤخذ بعين الاعتبار في تنفيذ جميع ركائز العمل المناخي ضمن اتفاق باريس، كما ورد في المادة 2 منه، ويجب أن تكون في سياق التنمية المستدامة وجهود القضاء على الفقر، بما يضمن توازناً وتكاملاً بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للعمل المناخي، ويُجسّد مبادئ الإنصاف والمسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات ذات الصلة، مع مراعاة الظروف الوطنية المختلفة، بما في ذلك الاحتياجات والظروف الخاصة لأفريقيا.

53. نُقِرُّ بأن الانتقال العادل يتناول التنمية من منظور شامل يتجاوز قطاع الطاقة، في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية منخفضة الانبعاثات وأكثر قدرة على الصمود، في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

54. ندعو إلى تعزيز الترويج لنهج التكيّف ضمن أُطر الانتقال العادل، وفهم كيف يُسهم التكيّف مع تغيّر المناخ والقدرة الأشمل على الصمود في وجه مختلف أنواع الصدمات في تحقيق الانتقال العادل للمجتمعات، مع إدراك أن الانتقال العادل يقوم على قدرة الجميع على تقليل آثار تغيّر المناخ وإدارتها.

55. نُؤكّد أن وسائل التنفيذ تُعد عنصرًا أساسيًا لتحقيق الأهداف التي وضعتها الاتفاقيات متعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس، وكذلك القرار 4CMA./1 الذي يشير إلى الروابط المهمة بين وسائل التنفيذ وتحقيق مسارات الانتقال العادل. ومن دون توفير التمويل تُشير الكافي، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات في البلدان النامية من خلال تعاون دولي فعّال، لن يكون الانتقال العادل ممكنًا أو منصفًا.

56. نُجدِّد التأكيد على أن التعاون الدولي هو المفتاح لتحقيق انتقالات عادلة، في حين أن الإجراءات الأحادية ذات الطابع الحمائي والمقيّدة للتجارة تُشكّل عائقًا أمام تحقيق الانتقال العادل، لا سيما بالنسبة للدول النامية.

57. نُقِرُّ بأهمية تفعيل برنامج عمل مسارات الانتقال العادل، والذي يهدف إلى دعم التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ واتفاق باريس، مع الاعتراف بأن مسارات الانتقال العادل بطبيعتها شاملة للقطاعات، ويجب أن تُعزز أولويات أفريقيا من خلال دعم التنمية المستدامة، وتعزيز القدرة على الصمود المناخي، وضمان تحقيق المنافع المشتركة من إجراءات التخفيف، في روح من الإنصاف والتضامن.

هاء. الانتقال الأخضر والموارد المعدنية الحيوية

58. نقر بالحاجة العاجلة لضمان سلاسل توريد موثوقة ومسؤولة ومتنوعة ومرنة وعادلة ومستدامة من المعادن الخضراء التي تعد أساسية لتطوير تقنيات الطاقة منخفضة الانبعاثات والطاقة والأمن الطاقي ومرونة سلاسل إمداد الطاقة، لضمان إضافة القيمة والتنويع الاقتصادي في البلدان الغنية بالموارد، مع الحفاظ الكامل على الحقوق السيادية على مواردها المعدنية.

59. نرحب بإطلاق استراتيجية المعادن الخضراء في أفريقيا، كأداة للاستفادة من ثروات أفريقيا المعدنية الهائلة من أجل التنمية المقاومة لتغير المناخ.

60. نؤكد على ضرورة بناء سلاسل قيمة متكاملة، وتعزيز الفائدة المحلية، وضمان أن تساهم الموارد المعدنية في أفريقيا في النمو الشامل والانتقال العادل للطاقة، مع التأكيد على أهمية والمبادرة الأفريقية للصناعة الخضراء التي تم إطلاقها في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين؛ ونشيد بالجهود التي بذلتها المبادرات في تعزيز الشراكات الاستراتيجية مع مؤسسات تمويل التنمية الأفريقية والشركاء الآخرين، وتعبئة الالتزامات للنهوض بالاستثمارات في التجمعات الصناعية الخضراء ووضع أفريقيا كمركز عالمي للتصنيع الأخضر والتحول الصناعي.

61. نؤكد أن الانتقال الأخضر يجب أن يكون شاملاً وعادلاً ومتجذرًا في أولويات التنمية طويلة الأجل في أفريقيا، وأن استغلال الموارد المعدنية يجب أن يكون موجهًا بواسطة الحوكمة النزيهة، والحفاظ على البيئة، وأولويات التنمية الوطنية.

الغذاء والزراعة

62. نقرّ بالأولوية الأساسية للحفاظ على الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، فضلاً عن هشاشة نظم الإنتاج الزراعي والغذائي في أفريقيا بشكل خاص أمام التأثير السلبي لتغير المناخ، ونؤكد على أن تعزيز قدرة نظم الإنتاج الزراعي والغذائي على الصمود يتطلب الوصول المستدام والقابل للتنبؤ إلى وسائل التنفيذ الملائمة، بما في ذلك التمويل والتنمية ونقل التكنولوجيا وبناء قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

63. نرحب بتنفيذ إعلان برنامج تطوير الزراعة الشامل لأفريقيا في كمبالا لبناء نظم غذائية زراعية مرنة ومستدامة في أفريقيا، بالإضافة إلى استراتيجيته وخطة العمل المرتبطة (2026-2035) ، وندعو البلدان المتقدمة والصناديق العالمية إلى تقديم الدعم المباشر القائم على المنح للصناديق الوطنية التي توجه التمويل إلى صغار المزارعين، لاسيما النساء، من أجل الحصول على البذور المقاومة للمناخ والري والتأمين".

64. نُعزّز إنشاء منصات على مستوى أفريقيا لتبادل أفضل الممارسات، والحلول المبتكرة، والبحوث المتعلقة بالتكيف، بما في ذلك الزراعة الرقمية، وأنظمة بيانات المناخ، وتصميم البنية التحتية القادرة على الصمود.

65. نرحب بنتائج قمة نظم الغذاء للأمم المتحدة وجلسة التقييم التي استضافتها أديس أبابا، ونتعهد بدعم الجهود الرامية إلى حشد التمويلات، والابتكارات، والتضامن العالمي لبناء مستقبل آمن غذائيًا ومرن مناخيًا.

66. نرحب بشراكة "الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام"، التي تم إطلاقها في مؤتمر الأطراف السابع والعشرين، وعمل الشراكة المشترك في شرم الشيخ بشأن تنفيذ إجراءات المناخ في الزراعة والأمن الغذائي.

67. نُقِرُّ بأن الاستثمار في أنظمة البحث والابتكار والغذاء القادرة على الصمود سيضمن تطوير الابتكارات الذكية مناخياً، وكذلك تكييفها مع السياقات المحلية واعتمادها بسرعة وعلى نطاق واسع، مما يمكّن صغار المزارعين من الأدوات والمعرفة وأنظمة الدعم اللازمة للتكيف مع تغير الظروف المناخية، وحماية سبل عيشهم، وبناء قدرتهم على الصمود.

68. نتعهد بتشجيع إنتاج غذائي ومغذ يلبي احتياجات شعوبنا الغذائية مع الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز سلاسل القيمة الغذائية والزراعية المحلية، وتقليل الفاقد بعد الحصاد، وتحسين بنية تخزين وتوزيع الغذاء التي تعتبر أساسية لتحقيق السيادة الغذائية والقضاء على الجوع عبر القارة.

69. نقر بالدور الحاسم للنُظُم المعرفية التقليدية واستخدام الأراضي والمياه بشكل مستدام في تعزيز مرونة الزراعة، ونؤكد التزامنا بتعزيز السياسات التي تحمي أحواض المياه، وتستعيد الأراضي المتدهورة، وتعزز أنظمة الري الفعالة، وتخطيط استخدام الأراضي المتكامل، وجهود الحفظ التي يقودها المجتمع لضمان الاستدامة طويلة الأجل.

70. نُؤكِّد على أهمية التعاون الإقليمي في مجالات البحث والابتكار وتبادل المعرفة، وتعزيز الشراكات بين الدول الأفريقية، مما سيسرّع تطوير وتوسيع نطاق المحاصيل المقاومة للمناخ، والزراعة الرقمية، وسلاسل القيمة المستدامة.

زاي. الحلول القائمة على الطبيعة

71. نؤكد أن القارة هي الأكثر تعرضًا لصدمات المناخ ومع ذلك فهي غنية بالتنوع البيولوجي، ونؤكد عزيمتنا على تعزيز الحلول المعتمدة على الطبيعة التي تستند إلى الواقع الأفريقي.

72. نشجع تلك البلدان الأفريقية التي تفضل إدراج حلول قائمة على الطبيعة في خططها الوطنية للتكيف وبرامج عملها الوطنية على اتخاذ هذا القرار حسب الاقتضاء؛

73. ندعو إلى إنشاء منصة قارية للمعرفة حول الحلول المعتمدة على الطبيعة لتتبع التقدم، ومشاركة أفضل الممارسات، وتعزيز البحث والابتكار في استراتيجيات التكيف والتخفيف المستندة إلى النظم البيئية.

74. نؤكد على الدور الحاسم لاستعادة الأراضي وقيمة المبادرات المرتبطة بذلك، بما في ذلك الجدار الأخضر العظيم ومبادرة استعادة المناظر الطبيعية للغابات الإفريقية؛

75. نَثني على جهود ودعوات دول الاتحاد الأفريقي للمبادرات والجهود المستمرة الرامية إلى استعادة النظم البيئية والمناظر الطبيعية وتعزيز صمود سُبل العيش، مثل مبادرة الإرث الأخضر الإثيوبية، التي تتماشى مع مبادرة الجدار الأخضر العظيم للاتحاد الأفريقي، ومبادرة استعادة المناظر الطبيعية الغابية الأفريقية، فضلا عن مبادرة الغابات لوسط أفريقيا، ونلتزم بدعم تعبئة الموارد المالية بما في ذلك من خلال مقترحات جماعية للوصول إلى تمويل التخفيف والتكيف من الصندوق الأخضر للمناخ.

76. نُثني على المعيار الذهبي لأفريقيا، الذي تقوده وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، لإرسائه سابقة في مشاريع الكربون التي تعطي الأولوية لحقوق المجتمعات، وتوزيع المنافع بشكل عادل، وتوافقها مع السياق الاجتماعي والاقتصادي والبيئي الفريد لأفريقيا.

77. نلتزم بالنهج الشاملة التي تمكّن المجتمعات، خاصة النساء والشباب والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، وكبار السن، من تصميم وتنفيذ والاستفادة من الحلول القائمة على الطبيعة، مع ضمان أن تظل الإدارة المحلية في قلب استجابة أفريقيا للمناخ.

78. نقرّ بالدور الذي لا يمكن الاستغناء عنه للنظم الإيكولوجية في أفريقيا في تنظيم المناخ، والحفاظ على التنوع البيولوجي، ودعم سبل العيش، وبأن الحلول القائمة على الطبيعة أساسية لاستراتيجيتنا المتعلقة بالمناخ، وندعو إلى زيادة الاستثمار في استعادة النظم الإيكولوجية وحمايتها، مسترشدين في ذلك بالإنصاف والعلم والتسعير العادل للكربون والمعارف التقليدية ومعارف الشعوب الأصلية، مع إيلاء اهتمام خاص للنظم الإيكولوجية الهشة مثل المناطق الساحلية وغابات البحر الأبيض المتوسط والواحات والأراضي الرطبة التي تواجه تهديد مباشرا من تغير المناخ.

79. نقرّ أيضًا بأهمية حوكمة المحيطات لدورها الحيوي للنظم الإيكولوجية البحرية في التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والتنمية المستدامة.

80. نقرّ بالأهمية الحيوية للمحيطات والمناطق الساحلية في أفريقيا كمصادر للغذاء والطاقة والتنوع البيولوجي والعمالة والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، ونعيد تأكيد التزامنا بحماية النظم الإيكولوجية البحرية والساحلية وإدارتها على نحو مستدام، ومكافحة التلوث واستغلالها المفرط وآثار ارتفاع مستوى سطح البحر، مع تعزيز الاقتصاد الأزرق كمحرك استراتيجي للتنمية المستدامة في أفريقيا.

حاء. الحلول القائمة على التكنولوجيا

81. نؤكد على ضرورة تعزيز النظم الرقمية الشاملة، ودعم رواد الأعمال في مجال التكنولوجيا في أفريقيا، وضمان أن تكون تقنيات المناخ متاحة وبأسعار معقولة ومناسبة للاحتياجات المحلية، مع التأكيد على أن التكنولوجيا يجب أن تخدم الناس، لا أن تحل محل الطبيعة، بل أن تعززها.

82. نحث الشركاء العالميين على دعم نهج أفريقيا المزدوج، الاستثمار في كل من رأس المال الطبيعي والتقدم التكنولوجي مع التأكيد على أن التمويل المتعلق بالمناخ يجب أن يعطي الأولوية للحلول المتكاملة التي تحقق منافع مشتركة للشعوب والكوكب، وإعطاء الأولوية لتطوير ونقل التكنولوجيات القابلة للتكيف محليا والمنخفضة التكلفة لنظم الإنذار المبكر، والزراعة القادرة على التكيف مع المناخ، وإدارة المياه، وحماية السواحل، مدعومة ببناء القدرات لتشغيلها وصيانتها محليا.

83. نذكّر بأن جهود الانتقال يجب أن تتجاوز قطاع الطاقة، وأن تدمج أبعاد تطوير تكنولوجيا الانتقال العادل ونقلها في النظم الغذائية وإدارة المياه والخدمات الصحية وغيرها من القطاعات الإنمائية الحيوية، وندعو الشركاء إلى تقديم دعم فني ومالي ملموس لدعم هذه القطاعات الرئيسية.

طاء. التكيف والمرونة

84. نؤكد على أن التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود والكوارث هو الأولويات القصوى لأفريقيا.

85. نؤكد على أن التكيف مع تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود والكوارث، والحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي، والقدرة على الصمود في مجالي الغذاء والتغذية، والمدن والبنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، والنظم الصحية القادرة على التكيف مع المناخ، والحصول على طاقة موثوقة هي من بين أولويات أفريقيا.

86. نعيد التأكيد على الالتزام بـ "برنامج الاتحاد الأفريقي للمرونة الحضرية في أفريقيا"، مع التركيز على التمويل المبتكر للمناخ الحضري وتمكين الحكومات المحلية، وتعزيز البنية التحتية الخضراء، والتحسين الشامل للمستوطنات العشوائية لبناء مدن أفريقية مرنة ومستدامة.

87. نقرّ بالحاجة الملحة لمعالجة ضعف القارة في مواجهة الصدمات المناخية من خلال تنفيذ استراتيجيات جريئة تقودها أفريقيا لبناء القدرة على التكيف في مجالات الزراعة والمياه والأمن الغذائي وأمن الغذاء والطاقة ونظم الإنذار المبكر والبنية التحتية، مع حماية التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية الهامة مثل الغابات المطيرة في حوض الكونغو.

88. نعترف بالدور الحاسم لحماية وصون واستعادة نظم المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه في تحقيق فوائد التكيف مع تغير المناخ والمنافع المشتركة، مع ضمان الضمانات الاجتماعية والبيئية.

89. نُؤكِّد على أهمية الحلول القابلة للتوسيع والمبنية على السياقات المحلية، والتي تمزج بين المعارف التقليدية والمحلية للسكان الأصليين وبين الابتكار الحديث، مثل الزراعة الذكية مناخيًا، وأنظمة الإنذار المبكر، والطاقة المتجددة، والتنقل الكهربائي، وندعو الشركاء العالميين إلى دعم الابتكار الأفريقي من خلال تمويل كافٍ ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك عبر آليات التمويل الميسّر، وإنشاء شراكات علمية وتكنولوجية مستدامة.

90. نؤكد على أن التكيف والمرونة يجب أن يكونا مدفوعين بالدول ومركزيين على الأفراد، مع الاعتراف بالدور الحاسم للشباب، والنساء، والأطفال، والشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، والأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الضعيفة الأخرى في تشكيل استجابات مناخية تعزز الحوكمة الشاملة، والوصول العادل إلى الموارد، وبناء القدرات لضمان أن تكون جهود التكيف مستدامة وعادلة.

91. تعزيز الحوكمة الشاملة للمناخ التي تشرك النساء والشباب والأطفال والمجتمعات المحلية الضعيفة والمبتكرين المحليين من خلال تركيز الأصوات والأولويات الأفريقية، وإضفاء الطابع المؤسسي على مخاطر المناخ في التخطيط الوطني وتعزيز التعاون الإقليمي.

92. نقرّ بأن تنفيذ وتمويل الخطط الوطنية للتكيف هي أدوات رئيسية لبناء القدرة على الصمود أمام تغير المناخ.

93. نَدرِكُ أهمية التعاون في تطوير تقييمات المخاطر المناخية الإقليمية وأنظمة الإنذار المبكر عبر الحدود الوطنية لمعالجة المخاطر المتعاقبة مثل الجفاف، والفيضانات المفاجئة، وانعدام الأمن الغذائي، وندعو إلى إدماجها في الأطر والمؤشرات التي تقودها أفريقيا لبناء القدرة على الصمود.

94. ندعو إلى التصدي للتحديات المتعلقة بالمياه بحلول عام 2030 من خلال تعزيز الاستخدام والإدارة المستدامين والفعالين لموارد المياه والنظم الإيكولوجية المتصلة بالمياه وموارد التربة والأراضي، وتحسين الإدارة البيئية، ولوائح الجودة البيئية، ومكافحة التلوث، ومراقبة وتحليل نوعية المياه، ونظم الإنذار المبكر والرصد، والمساعدة في ضمان إعادة تدوير المياه المستعملة ومعالجتها وإعادة استخدامها، والسيطرة على الجريان السطحي للمياه الجارية، وغير ذلك من التدابير ذات الصلة.

95. نؤكد ضرورة دمج التكيف بالكامل في استراتيجيات التنمية الوطنية، مع إضفاء الطابع المؤسسي على مخاطر المناخ في التخطيط، والميزانية، واستثمار البنية التحتية، لتجنب التكيف السيء وضمان أن تكون مكاسب المرونة مستدامة، وندعو إلى تعزيز الدعم الدولي للنهوض بصياغة خطط التكيف الوطنية وتنفيذها وتمويلها، مع الاعتراف بها كأدوات رئيسية لبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

ياء. الخسائر والأضرار

96. نقرّ بنتائج الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المنعقدة في شرم الشيخ، مصر، التي أطلقت، في جملة أمور، برنامج عمل شرم الشيخ بشأن تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالزراعة والعمل المناخي؛ ونشير إلى الإنجاز التاريخي الذي أفضى إلى اتخاذ قرار تاريخي بإنشاء ترتيب تمويل جديد مخصص للاستجابة للخسائر والأضرار.

97. نؤكد على أهمية الأدوات التي يتم نشرها على الصعيد الإقليمي وترجمتها وسهولة استخدامها للتمكين من الاستجابات المستنيرة والمحددة السياق؛ ونشدد على الحاجة إلى تعزيز قاعدة المعارف العالمية بشأن الخسائر غير الاقتصادية ودعم البلدان النامية في تحسين تقييم احتياجاتها فيما يتعلق بالخسائر والأضرار وتقدير تكاليفها كأولوية مشتركة.

98. نحيط علماً بالتقدم المحرز في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بشأن تشغيل صندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، وطرائق بربادوس للتنفيذ اللاحقة بشأن تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، بما يمكّنها من توزيع الأموال بحلول عام 2025، وتعزيز آلية وارسو الدولية للخسائر والأضرار.

99. نحيط علما بالحاجة الملحة لتفعيل شبكة سانتياغو لصندوق سانتياغو للخسائر والأضرار لضمان الوصول المبسط والمباشر، خاصة لأقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، لمعالجة الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مع نافذة محددة للظواهر بطيئة الحدوث والتنقل الناجم عن تغير المناخ بما في ذلك توفير الدعم الكافي للمساعدة الفنية للبلدان النامية.

100. نحث على تفعيل صندوق الخسائر والأضرار لضمان وصول مبسط ومباشر لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية لمعالجة الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية، مع نافذة محددة للظواهر الحدوث بطيئة الظهور والتنقل الناجم عن المناخ.

101. تعزيز التنسيق والاتساق والتكامل بين اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية وشبكة سانتياغو وصندوق الاستجابة للخسائر والأضرار، بما في ذلك أماناتهم، بهدف تعزيز الوصول والتوعية والدعم للبلدان الواقعة على الخطوط الأمامية لتأثيرات المناخ.

كاف. التنقّل الناتج عن تغيّر المناخ، والسلم والأمن

102. نقرّ بالمخاطر الواسعة النطاق لتغير المناخ، بوصفه عاملاً مضاعفاً للتهديد، على السلم والأمن في القارة بما في ذلك انعدام الأمن الغذائي والمائي، وفقدان سبل العيش، وفشل إدارة الموارد الطبيعية، وندرة الموارد المائية، وعمليات النزوح الناجمة عن تغير المناخ، واحتمال تفاقم أوجه الضعف والتوترات والنزاعات القائمة، وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة أن يواصل الاتحاد الأفريقي تعبئة جبهة أفريقية موحدة على المستوى العالمي، من أجل التخفيف من الآثار السلبية لتغير المناخ على الصعيدين الوطني والإقليمي والقاري على حد سواء، ومن أجل إطار قاري للاستجابة الاستباقية للتهديدات الأمنية التي تشكلها الظواهر المرتبطة بتغير المناخ.

103. نشجع جميع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية على مواصلة تعزيز قدراتها على التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وتطوير نظم موثوقة للإنذار المبكر بتغير المناخ، فضلا عن الاستجابات المتكاملة للمخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ.

104. نشجع كذلك الدول الأعضاء على مواصلة تعزيز التعاون والتنسيق في إدارة الموارد البحرية العابرة للحدود الوطنية والأراضي الرعوية والغابات والحياة البرية والأنهار والبحيرات العابرة للحدود الوطنية.

105. نؤكد التزامنا المشترك بمعالجة التحديات العاجلة والمترابطة التي يسببها التغير المناخي، والتحرك القسري، وهشاشة السلام والأمن عبر القارة، ونعترف بالأثر غير المتناسب للنزوح والنزاعات الناتجة عن التغير المناخي والنزاعات التي تتفاقم بسببه؛

106. نقرّ بأن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم التنقل البشري وأن التنقل المُدار بشكل جيد يوفر مسارات للسكان المتضررين من تغير المناخ للوصول إلى سبل عيش جديدة، ويسهل التحويلات المالية التي تدعم التكيف المجتمعي، ويمكّن من تنمية المهارات وتبادلها الضروريين للتحولات العادلة وفرص العمل الخضراء؛ وندعو إلى استجابات أكثر شمولية لآثار تغير المناخ، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر، في إطار الأطر الدولية ذات الصلة والأهمية الحاسمة للتعاون والتنسيق عبر الحدود الوطنية، وتعزيز جمع البيانات وتقاسمها وتحليلها.

107. نؤكد على ضرورة ضمان أن تكون الاستجابات لتغير المناخ مراعية للنزاعات وحساسة للأمن وأن تدمج جهود بناء السلام، فضلا عن الحاجة إلى نُهج شاملة تعالج الروابط المتبادلة بين تغير المناخ والتنقل البشري في البيئات المتضررة من النزاعات، بهدف توجيه تصميم وتنفيذ السياسات والتدخلات التي تعالج عمليات النزوح الناجمة عن تغير المناخ في أفريقيا.

108. نعيد التأكيد على أهمية إعطاء الأولوية لتأثير تغير المناخ على الأمن المائي والغذائي في أفريقيا، مع معالجة العلاقة بين المناخ والسلم والأمن، نظرا لأهميتها الحاسمة بالنسبة للقارة الأفريقية.

109. نقرّ بأن التنقل الناجم عن تغير المناخ ليس مجرد قضية إنسانية ولكنه تحدي هيكلي يتطلب استجابات سياساتية منسقة وتخطيطًا شاملاً وبنية تحتية مرنة، وندعو إلى دمج التنقل المناخي في الأطر الإنمائية الوطنية والإقليمية.

110. نؤكد أن المرونة المناخية لا تنفصل عن بناء السلام ومنع النزاعات، ونحث الحكومات والشركاء الإنمائيين والمجتمع المدني على الاستثمار في استراتيجيات السلام الحساسة للمناخ، وأنظمة الإنذار المبكر، وآليات الحوار الشامل التي تعالج الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

لام. تغيّر المناخ والصحة

111. نؤكد التزامنا الجماعي بتعزيز الحلول المناخية التي يقودها الأفريقيون، والتي تعطي الأولوية لصحة الإنسان، واستدامة البيئة، والتنمية العادلة، وفقا لتوجيهات أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي ومبادئ التعددية، ونقرّ بالحاجة الملحة لمعالجة الأزمات المتشابكة بين التغير المناخي والصحة العامة عبر القارة، وندعو إلى إنشاء آليات مالية مخصصة للصحة والقدرة على الصمود أمام تغير المناخ ومرونة أنظمة الصحة الإفريقية. على وجه الخصوص، نؤكد التهديدات المتزايدة لموجات الحر ونقص المياه، التي تؤثر بشدة على الصحة العامة، وندعو إلى وضع أنظمة إنذار مبكر مرتبطة بخدمات الصحة.

112. نؤكد التزامنا بتعزيز أنظمة الصحة المقاومة لتغير المناخ عبر القارة ونعترف بخطة العمل الصحية في بيلم كإطار عالمي محوري يتماشى مع طموحات أفريقيا في توفير رعاية صحية عادلة ومستدامة وذكية مناخيًا.

ميم. الدعوة إلى العمل

ندعو إلى العمل على ما يلي:

113. النهوض بالتحول نحو التنمية الخضراء القادرة على الصمود من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، والمرونة الحضرية، واستصلاح الأراضي، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الكوارث والحلول القائمة على الطبيعة.

114. دعم التعجيل بتنفيذ أطر عمل الاتحاد الأفريقي ذات الصلة بما في ذلك استراتيجية وخطة عمل تغير المناخ والتنمية القادرة على الصمود، والاستراتيجية الإقليمية الأفريقية للحد من مخاطر الكوارث، والاستراتيجية الأفريقية المتكاملة بشأن الأرصاد الجوية والطقس والمياه والمناخ، واستراتيجية إدارة المحيطات في أفريقيا.

115. توسيع البلدان المتقدمة النمو نطاق التمويل المناخي الجيد والمتاح، لاسيما تمويل التكيف، الذي يقدم في المقام الأول في شكل منح وظروف معادلة للمنح في سياق تنفيذ أهداف الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وهدف 1.3 تريليون دولار أمريكي سنوياً بحلول عام 2035، فضلا عن التمويل بموجب المادة 9-1، ويجب أن تكون إجراءات الوصول مبسطة ومستجيبة للظروف الخاصة بأفريقيا، بما في ذلك ظروف البلدان الأفريقية الضعيفة.

116. يجب على البلدان المتقدمة النمو تمكين العمل المناخي في البلدان النامية من خلال توفير تمويل كافٍ وجديد ويمكن التنبؤ به وإضافي من الصناديق الدولية المعنية بالمناخ والقطاعين العام والخاص، وآليات الخسائر والأضرار، وأدوات التمويل المبتكرة لدعم كل من الاستجابات الطارئة والحلول المناخية الطويلة الأجل، مع إيلاء اهتمام خاص لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات.

117. الانتقال العالمي العادل والمنصف الذي يحترم بشكل كامل مبادئ إعلان ريو لعام 1992، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة وقدرات كل طرف، ويرتكز بشكل راسخ في السياقات الوطنية.

118. يجب على البلدان المتقدمة النمو توسيع نطاق تمويل التكيف المنصف والميسر والشفاف في شكل منح وشروط معادلة للمنح بما في ذلك من خلال مضاعفة ميثاق غلاسكو لمضاعفة التمويل إلى ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030 من مستويات عام 2025 وفي سياق تنفيذ الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي وخارطة طريق باكو إلى بيليم إلى 1.3 تريليون دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2035.

119. يجب أن يذهب الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي إلى ما هو أبعد من كونه مجرد "هدف استثماري". وينبغي أن يكون محددًا كميًا ومؤهلًا وفقًا للمواد 9-1 و9-3 و9-4 من اتفاق باريس، بما يضمن دعمًا كافيًا ويمكن التنبؤ به ويمكن الوصول إليه.

120. أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها وأن تعمل على مواءمة التمويل مع أولويات أفريقيا، وأن تسعى إلى تعبئة الموارد المحلية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاسيما في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيا وخطط التكيف الوطنية فضلا عن إطار عمل الإمارات العربية المتحدة للتكيف مع تغير المناخ العالمي على النحو الذي تم تحديده، في إطار الهدف العالمي بشأن التكيف.

121. إحراز تقدم عاجل بشأن الإيقاف المؤقت المنسق للديون وإلغائها، وتضامن المقترضين، وتسوية الديون القائمة على القواعد، وهي أدوات أساسية للتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ والانتقال العادل.

122. تبسيط إجراءات الوصول إلى التمويل المتعلق بالمناخ التي تستجيب للظروف الخاصة بأفريقيا بالنسبة للبلدان الأفريقية، بما في ذلك أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية.

123. أن تفي البلدان المتقدمة بالتزاماتها بسد فجوة التمويل ودعم التكيف والمرونة والتنمية المستدامة، وإجراء إصلاح عاجل في آليات تمويل المناخ لضمان العدالة والكفاية وسهولة الوصول إليها والقدرة على تحمل التكاليف؛ مع التركيز بقوة على المنح بدلاً من القروض لتجنب تفاقم ديون أفريقيا، وعلى صرف الموارد في الوقت المناسب وبشكل منصف.

124. يجب على الشركاء العالميين توسيع نطاق التمويل المناخي المخصص للطبيعة، مع التشديد على أن الاستثمار في رأس المال الطبيعي في أفريقيا يحقق منافع مشتركة متعددة للشعوب والتنوع البيولوجي والازدهار، مع تعزيز البحث التعاوني والتعليم والابتكار وبناء القدرات وتقاسم المعرفة عبر الحدود والقطاعات.

125. زيادة الاستثمار في استعادة النظم الإيكولوجية وحمايتها، مع الاسترشاد بالمساواة والعلوم ذات الصلة والمعارف التقليدية ومعارف السكان الأصليين.

126. آليات عادلة ومنصفة لتجارة الكربون تستند إلى السياق المحلي تتشكل من خلال تعددية الأطراف لتعكس المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة والقدرات المتباينة، والالتزام باتخاذ الإجراءات اللازمة وإقامة التعاون لمنع فرض تدابير أحادية الجانب بما في ذلك ضرائب الكربون التي تقوض الأجندات القارية للتكامل الإقليمي والترابط، كما هو الحال في مجال الطيران والشحن البحري وتطوير العمل المناخي؛

127. تقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء بوضع استراتيجيات للصحة المناخية تعزز نظم الصحة العامة، وتعزز البنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ، وتضمن حصول الجميع على الهواء النقي والمياه والطاقة النظيفة.

128. التحلي بالوحدة الأفريقية في عملية التفاوض بشأن المناخ، لاسيما في الفترة التي تسبق مؤتمر الأطراف الثلاثين في بيليم بالبرازيل وما بعده، لتعزيز دور أفريقيا في تشكيل القرارات العالمية.

129. ندعو إلى تعزيز ودعم مستمر لتوسيع نطاق تنفيذ المبادرات المناخية الأفريقية بقيادة القارة، بما في ذلك اللجان المناخية الثلاث التي أُطلقت في مؤتمر الأطراف 22 وغيرها، بما يتوافق مع مقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec.855 (XXXVI) الصادر في فبراير 2023.

130. ندعو إلى تعزيز ودعم مستمر لتوسيع تنفيذ المبادرات المناخية الأفريقية مثل مبادرة الجدار الأخضر العظيم للاتحاد الأفريقي، ومبادرة استعادة المناظر الطبيعية للغابات الأفريقية، ومبادرة الإرث الأخضر الإثيوبية، وغيرها من المبادرات.

131. الدعم الدولي نحو تنفيذ المبادرات الإقليمية والقارية الرئيسية لأفريقيا للتحصل على الطاقة والانتقال إليها، لتعزيز التحول الاقتصادي الشامل، والمقاوم للمناخ، والمنخفض الكربون بما في ذلك السوق الموحدة للكهرباء الإفريقية، والخطة الرئيسية لأنظمة الطاقة القارية، واستراتيجية كفاءة الطاقة الإفريقية، ومهمة 300، وبرنامج الطهي النظيف الإفريقي، والشراكة المعجلة للطاقة المتجددة في أفريقيا، ومبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا.

132. دعم الشركاء العالميين لاستثمار أفريقيا في التقدم التكنولوجي مع التأكيد على أن التمويل المناخي يجب أن يركز على التكنولوجيا التي تدعم التكيف والتخفيف معًا.

133. إنشاء حاضنات تكنولوجية ومراكز لتطوير المعرفة حول استخدام الذكاء الاصطناعي لدعم الأطفال والشباب لتعزيز ابتكاراتهم في حلول التغير المناخي.

134. الدعم المستدام والفعال لتوسيع تنفيذ المبادرات المناخية التي يقودها الأفريقيون.

135. تنفيذ برنامج العمل لشرم الشيخ بشأن تنفيذ الزراعة والعمل المناخي، مع ضمان أن تكون نتائجه متجذرة في أولويات الدول النامية والدول الإفريقية وأن تعالج التحديات الخاصة التي يواجهها المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة.

136. على مفوضية الاتحاد الإفريقي استكشاف ودعم إنشاء تحالف للدول المنتجة للمعادن الحيوية في أفريقيا لتعزيز التعاون الإقليمي الاستراتيجي والمستدام، ودعم إضافة القيمة والاستفادة.

نون. الالتزامات والتعليقات

لذلك فإننا نطمح ونلتزم بما يلي:

137. دعم إنشاء أدوات مالية يقودها الأفارقة مثل السندات الخضراء للبنك الإفريقي للتنمية والمراكز الإقليمية للابتكار المناخي المقاوم للتغيرات المناخية، التي ستدعم صندوق التغير المناخي الإفريقي.

138. إعطاء الأولوية للتكيف باعتباره التحدي المناخي الرئيسي لأفريقيا، مع التركيز بشكل خاص على الأمن المائي والأمن الغذائي، والنظم البيئية الهشة، ومرونة المجتمعات، وتعبئة الدعم المالي والتقني المخصص وفقًا لذلك.

139. نؤكد على الحاجة الملحة لوضع وتفعيل آليات جديدة ومبتكرة لتمويل العمل المناخي تتناسب مع واقع القارة، بما في ذلك آليات التمويل الممزوج، والسندات الخضراء والزرقاء، ومبادلة الديون بمشاريع مناخية، والشراكات الاستراتيجية بين القطاعين العام والخاص، وذلك لتنويع مصادر التمويل وحشد الموارد الأساسية لتحقيق أولوياتنا في التنمية المستدامة.

140. الدعوة إلى إصلاحات في الهيكل المالي العالمي بهدف تسهيل الوصول إلى التمويل المناخي بشكل أكثر عدلاً، ودعم الأدوات المالية المبتكرة التي تلبي احتياجات أفريقيا.

141. مواءمة الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتجنب التشرذم وتعزيز التآزر بين القطاعات وتعزيز اتساق السياسات وتجنب التداخل في المبادرات المتعلقة بالطاقة والزراعة وأسواق الكربون.

142. تعزيز القدرة التنظيمية والمؤسسية للاستفادة الكاملة من المناهج التعاونية بموجب المادة 6 من اتفاق باريس، وتنفيذ خطة العمل الإفريقية لأسواق الكربون، مع حماية الحقوق الوطنية وحقوق المجتمعات، وضمان الشفافية، واحترام السيادة الوطنية، ومواءمة المعاملات مع الأولويات الوطنية.

143. تسريع المشاورات بشأن تطوير الموقف الإفريقي الموحد حول تغيّر المناخ والسلام والأمن، والذي يجب أن يستند إلى البيانات ويستوعب مساهمات الدول الأعضاء ومؤسسات الاتحاد الإفريقي، تمهيداً لعرضه واعتماده عبر أجهزة صنع السياسة ذات الصلة في الاتحاد الإفريقي.

144. دمج التنقل البشري، والتغير المناخي، في الاستراتيجيات المناخية الوطنية والإقليمية، مع الاعتراف بالمهاجرين كعوامل رئيسية للتغيير في بناء أفريقيا مرنة مناخيًا ومزدهرة وآمنة.

145. دفع التنمية الخضراء والمرنة من خلال الاستثمار في الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، ومرونة المدن، واستعادة الأراضي، وتقليل مخاطر الكوارث، ودعم الحلول التكنولوجية والحلول القائمة على الطبيعة.

146. دعم المزارعين، خاصة أصحاب الحيازات الصغيرة والشباب والنساء، من خلال توفير الوصول إلى المعلومات المناخية، والاستثمارات، وأنظمة الإنذار المبكر، والتقنيات المبتكرة التي تمكّنهم من التكيف والازدهار في مواجهة المناخ المتغير، والاعتراف بنظام الواحات كنموذج إفريقي مميز للزراعة المستدامة، ويجب حمايته ودعمه من خلال توفير تمويل مخصص للتكيف.

147. التنفيذ الكامل لإعلان كمبالا للبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية وترسيخ تمويل التكيف الزراعي في الميزانيات الوطنية، بما يضمن الاستثمار المحلي المستدام في الأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع المناخ - بما يتجاوز الاعتماد على الصناديق الخارجية للمناخ.

148. تفعيل الميثاق الإفريقي للابتكار المناخي والآلية الإفريقية للمناخ لقيادة الحلول المناخية الإفريقية.

149. الترويج لتنفيذ مسارات انتقال عادل على المستويين الوطني والدولي، بدعم من التعاون الدولي وتوفير وسائل التنفيذ اللازمة، وذلك في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

150. تنسيق الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالمناخ والطاقة والتنمية لضمان الاتساق، وتفادي تجزئة السياسات، وتمكين التنفيذ الفعّال لمسارات الانتقال العادل، من خلال آلية قارية للتنسيق والمتابعة تكفل اتساق السياسات.

151. يجب على البلدان المتقدمة زيادة الجهود الوطنية والجماعية الرامية إلى توفير وتعبئة الموارد العامة بطريقة قائمة على المنح أو بشروط ميسرة للبلدان الأفريقية والبلدان النامية الأخرى في مجالات التخفيف والتكيف والخسائر والأضرار.

152. تنفيذ الاستراتيجية الإفريقية للمعادن الخضراء بهدف تقليل البصمة البيئية لأنشطة التعدين من خلال اعتماد تقنيات أنظف، وإعادة تأهيل الأراضي المتدهورة، وتطبيق اللوائح البيئية الصارمة التي تحمي حقوق المجتمعات المحلية، وتضمن ممارسات العمل العادلة، وتعزز المساواة بين الجنسين في قطاع التعدين.

153. بناء تضامن إفريقي شامل من أجل العمل المناخي والتنمية المستدامة.

154. ضمان أن يكون صوت أفريقيا محوريا في المفاوضات المناخية العالمية والدفع من أجل الاعتراف العادل بمساهمات أفريقيا.

155. إعادة التأكيد على ضرورة أن تسرع مفوضية الاتحاد الأفريقي في تطوير الموقف الأفريقي الموحد بشأن العلاقة بين تغير المناخ والسلم والأمن.

سين. القرار

156. إدراكاً للحاجة إلى تخطيط استراتيجي أعمق، وتنفيذ أكثر تأثيراً، وتعزيز التنسيق الإقليمي، نقترح عقد القمة الإفريقية للمناخ كل ثلاث سنوات بدلاً من كل سنتين، على أن تستضيفها الدول بشكل دوري ضمن الأقاليم الخمسة للاتحاد الإفريقي، مع متابعة الإجراءات من قبل مجموعة المفاوضين الأفريقيين والمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بتوجيه من لجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي المعنية بتغير المناخ، وبدعم من مفوضية الاتحاد الإفريقي وأمانة القمة الأفريقية للمناخ لضمان التنفيذ الفعّال للالتزامات المتعهد بها.

157. نشكر حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية على استضافتها الناجحة للقمة الأفريقية الثانية للمناخ، وعلى حفاوة الاستقبال والضيافة التي قدمتها لجميع الوفود المشاركة في القمة.

اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأفريقية والممثلون الرفيعو المستوى للاتحاد الأفريقي في 10 سبتمبر 2025 في أديس أبابا، إثيوبيا.

إعلان حول قمة الاستثمار في المياه الأفريقية

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 15 فبراير 2026 في دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نجيز الإعلان المرفق الصادر عن قمة الاستثمار في المياه الأفريقية، المنعقدة في كيب تاون، جنوب أفريقيا، في الفترة من 13 إلى 15 أغسطس 2025.

إعلان
قمة الاستثمار في المياه الأفريقية: "إعلان كيب تاون
حول الاستثمارات في المياه الأفريقية في سياق مجموعة العشرين"

الديباجة

نحن رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين، المجتمعين بحضور قادة عالميين آخرين، في كيب تاون في الفترة من 13 إلى 15 أغسطس 2025 في القمة الافتتاحية للاستثمار في المياه الأفريقية، التي عُقدت برعاية الاتحاد الأفريقي، والفريق رفيع المستوى المعني بالاستثمار في المياه الأفريقية، ورئاسة جمهورية جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين.

حضر الاجتماع أيضا الوزراء ونوابهم، والمؤسسات المالية، والمستثمرون، والشركاء الإنمائيون، وممثلو المجتمع المدني، والخبراء الفنيون، والمؤسسات الخيرية، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والشباب، والمرأة، والأوساط الأكاديمية.

إذ نستحضر التزام رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يوليو 2008، بموجب إعلان شرم الشيخ بشأن المياه والصرف الصحي ((Assembly/AU/Decl.1(xii، الذي يسعى إلى تسريع تحقيق أهداف المياه والصرف الصحي في أفريقيا؛

وإذ نستحضر أيضًا رؤية أفريقيا للمياه لعام 2025، التي تتصور "أفريقيا التي تُدار فيها موارد المياه بشكل عادل ومستدام من أجل الحد من الفقر، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتعاون الإقليمي، وحماية البيئة"؛

وإذ نُقر بأن عدم كفاية الاستثمارات في قطاع المياه قد أثر على المكاسب المحققة في جميع أهداف التنمية المستدامة، والدور المحوري الذي تؤديه المياه في التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، وأهداف أجندة 2063.

وإذ نُقر بأن برنامج الاستثمار في المياه في القارة الأفريقية هو ثمرة جهود الفريق رفيع المستوى المعني بالمياه التابع للأمم المتحدة والبنك الدولي. وقد أنشأ هذا الفريقَ الأمينُ العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس البنك الدولي جيم يونغ كيم، ويتألف من أحد عشر رئيسًا ووزيرًا حاليًا.

وإدراكًا لضرورة بناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ من خلال الاستثمارات في المياه الأفريقية، للتصدي للآثار المتوقعة الشديدة والمتزايدة لتغير المناخ، كما هو موضح في استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن تغير المناخ والتنمية المستدامة (2022-2032)؛

وإذ نستحضر موافقة رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين على برنامج الاستثمار في المياه في القارة الأفريقية في إطار برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا- خطة الإجراءات ذات الأولوية 2 لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا خلال الدورة العادية الرابعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي التي عُقدت في فبراير 2021 ؛(EX.CL/1108(XXXVIII))

وإذ نستحضر إطلاق الفريق رفيع المستوى المعني بالاستثمار في المياه الأفريقية في المنتدى العالمي التاسع للمياه في داكار في 25 مارس 2022، والذي ضم الرؤساء المؤسسين المشاركين: جمهورية السنغال، وجمهورية ناميبيا، ومملكة هولندا، والرئيس الرابع لجمهورية تنزانيا المتحدة؛

وإذ نلاحظ أنه خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2023 في نيويورك، أصدر الاتحاد الأفريقي والفريق الدولي رفيع المستوى تقرير الفريق رفيع المستوى، الذي يتضمن مسارات للدول لتعبئة ما لا يقل عن 30 مليار دولار أمريكي سنويًا بحلول عام 2030 لسد فجوة الاستثمار في المياه الأفريقية، في إطار خطة عمل الأمم المتحدة للمياه.
وإذ نلاحظ أنه في ديسمبر 2023، خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين الذي عُقد في دبي، الإمارات العربية المتحدة، أطلقت مفوضية الاتحاد الأفريقي والفريق الدولي رفيع المستوى التابع لمبادرة الاستثمار في المياه الأفريقية خطة عمل الاستثمار في المياه الأفريقية، التي تحدد كيفية تعبئة الدول لمبلغ 30 مليار دولار أمريكي إضافي سنويًا، وهو المبلغ المطلوب لضمان الأمن المائي والصرف الصحي المستدام في القارة.

وإذ نشيد بقرار الاتحاد الأفريقي رقم EX.CL/Dec.2(XLIV)Rev.1/42 الذي يُقرّ المقترح باعتماد "ضمان توافر المياه بشكل مستدام وأنظمة صرف صحي آمنة لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام 2063" كموضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026؛

وإذ نشيد بالمملكة العربية السعودية لمبادرتها بإطلاق أولى حوارات مجموعة العشرين حول المياه، التي جرت تحت رئاستها لمجموعة العشرين عام 2020، والتي اعتبرت المياه عنصراً أساسياً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، بدعم من الدول الأعضاء في مجموعة العشرين؛

وإذ نُقرّ بأن القمة تُعقد في مرحلة تاريخية، إذ تُعدّ أول رئاسة لمجموعة العشرين تُقام على أرض أفريقية، وتُمثّل خطوةً هامةً نحو انضمام الاتحاد الأفريقي إلى عضوية مجموعة العشرين؛

وإذ نؤكد مجدداً أن المياه والصرف الصحي ليسا أساسيين للسلام والنمو والتنمية الاقتصادية، ولكرامة الإنسان والصحة العامة فحسب، بل هما أيضاً ضروريان للتكيف مع تغير المناخ، والأمن الغذائي، والتحول الاقتصادي، وتحقيق التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛

وإذ نُثمّن الفرصة التي أتاحتها رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين لتعزيز استثمارات أفريقيا في قطاع المياه، ومعالجة الفجوة في هذا القطاع، والاستفادة من عضوية الاتحاد الأفريقي في مجموعة العشرين، والفرصة المتاحة لتسليط الضوء على نتائج القمة كما وردت في الإعلان؛

وإذ نرحب بالنتائج المالية الأولية المحتملة التي تم تحديدها في المشاريع قيد التنفيذ التي عُرضت في القمة، والتي تُقدر قيمتها، وفقًا لتقديرات متحفظة، بما بين 10 و12 مليار دولار أمريكي سنويًا من استثمارات بعض بنوك التنمية والمستثمرين والجهات الثنائية والحكومات في مختلف أنحاء القارة؛

وإذ نلاحظ أن ما سبق لا يشمل التعهدات والاستثمارات المتوقعة التي سيتم دمجها. كما تعهد المستثمرون المشاركون في جلسات التوفيق بتقديم تعهداتهم الأولية عبر البوابة الإلكترونية، مما يرفع إجمالي الاستثمارات الملتزم بها التي تم تأمينها من خلال هذه القمة؛

نتعهد بما يلي:

1. تهيئة بيئة مواتية لتعزيز الاستثمار في قطاعي المياه والصرف الصحي، بما يتماشى مع خطط التنمية الوطنية، والهدف السادس من أهداف التنمية المستدامة، وأولويات التكيف مع تغير المناخ؛
2. زيادة التمويل المحلي العام والخاص لاستثمارات المياه، بما في ذلك من خلال الميزانيات الوطنية وآليات التمويل المبتكرة؛

3. مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي بمواصلة قيادة تنفيذ برنامج الاستثمار في المياه الأفريقية، وتتبع التقدم المحرز باستخدام بطاقة أداء الاستثمار في المياه التابعة للبرنامج، ودعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في وضع برامج استثمارية وطنية وإقليمية في مجال المياه قادرة على الصمود في وجه تغير المناخ؛

4. مطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي بدعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية بوضع آليات تنفيذ المشاريع بهدف تعبئة الموارد، بما في ذلك التمويل المناخي؛

5. الدعوة إلى إصلاح المؤسسات المالية متعددة الأطراف، مع مراعاة الحاجة المُلحة لتسريع الاستثمار في قطاع المياه والصرف الصحي، وإعطاء الأولوية لأفريقيا لسد فجوة الاستثمار في المياه؛

6. تطبيق أدوات الحد من المخاطر حيثما تُضيف قيمة حقيقية، لا سيما في المناطق الريفية وشبه الحضرية التي تعاني من نقص الخدمات، والدول الهشة والمتأثرة بالنزاعات، ومن أجل حلول قائمة على الطبيعة؛

7. تعزيز مكانة المياه كمحرك للنمو الاقتصادي المستدام وتحسين صحة الناس وتغذيتهم ورفاهيتهم في جميع أنحاء القارة؛ إدراكًا لأهمية الاستثمارات في المياه في الحد من آثار تغير المناخ وبناء القدرة على الصمود؛

8. دعوة الحكومات وشركائها الإنمائيين إلى العمل معًا لتهيئة الظروف اللازمة لجذب وتأمين استثمارات كبيرة، بما في ذلك التمويل العام والخاص، لتعزيز الأمن المائي وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي والنظافة الصحية؛

9. تعبئة رؤوس أموال ميسرة وتحفيزية لتمكين الاستثمارات في المجالات التي لا يمكن فيها توفير رأس المال الخاص وحده؛

10. إعطاء الأولوية للمنفعة العامة والملكية المحلية، لا سيما في المناطق التي لا تزال فيها خدمات المياه حقًا أساسيًا من حقوق الإنسان وعاملًا تمكينيًا للتنمية؛

11. دعوة المؤسسات المالية الدولية والإقليمية في أفريقيا إلى إعطاء الأولوية لتمويل مشاريع الاستثمار في المياه والصرف الصحي، بما في ذلك آليات التمويل المبتكرة.

خارطة الطريق والمساءلة

12. الإشادة برئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين لإطلاقها مجلس التوقعات العالمية للاستثمارات في المياه، كمبادرة رائدة تدعو إلى الاستثمار في المياه على أعلى مستويات الدبلوماسية العالمية؛

13. طلب إدراج هذا الإعلان ضمن نتائج رئاسة جنوب أفريقيا لمجموعة العشرين، ومتابعة التقدم المحرز في تنفيذ المبادرة الرائدة وتقديم تقارير دورية عنه؛

14. دعوة قادة مجموعة العشرين إلى دعم اعتماد المياه كأولوية استثمارية أساسية في إعادة صياغة التمويل متعدد الأطراف؛

15. دعوة الإمارات العربية المتحدة والسنغال، الدولتين المضيفتين لمؤتمر الأمم المتحدة للمياه لعام 2026، إلى إدراج هذا الإعلان ضمن العملية التحضيرية؛

16. اتخاذ قرار بعقد قمم الاستثمار في المياه الأفريقية كل أربع سنوات بالتناوب الإقليمي، تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

17. مطالبة جمهورية جنوب أفريقيا، بصفتها رئيسة مجموعة العشرين، بتقديم هذا الإعلان إلى الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في فبراير 2026 لاعتماده.

تم اعتماده في 15 أغسطس 2025، في كيب تاون، جنوب أفريقيا.

إعلان حول القمة الأولى للتنوع البيولوجي في أفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين في 15 فبراير 2026 في دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نُجيز الإعلان المرفق حول القمة الأولى للتنوع البيولوجي في أفريقيا، التي عُقدت في غابورون، جمهورية بوتسوانا، في 5 نوفمبر 20

إعلان القمة الأفريقية الأولى للتنوع البيولوجي

إعلان جابورون للزعماء الأفريقيين حول التنوع البيولوجي

1. **نحن**، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، بالمشاركة مع ممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، المجتمعين في مدينة جابورون، جمهورية بوتسوانا، في 5 نوفمبر 2025، في إطار القمة الأفريقية الأولى للتنوع البيولوجي؛

2. **إذ نستحضر** مقرري مؤتمر الاتحاد الأفريقي رقم (AU/Dec.15(XVI)Add.3) ((Assembly/AU/Dec.926(XXXVIII) ، على التوالي اللذين اعتبرا التنوع البيولوجي من أولويات الاتحاد الأفريقي، وتقرر بموجبهما عقد القمة الأفريقية الأولى للتنوع البيولوجي، وطلبا من من مفوضية الاتحاد الأفريقي تنظيم هذه القمة؛

3. **وإذ نشيد** بجمهورية بوتسوانا، تحت القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس المناصر دوما جيديون بوكو، على استضافتها للقمة الأفريقية الأولى للتنوع البيولوجي؛

4. **وإذ نستحضر** أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي ورؤيتها لأفريقيا تكون فيها الثروات الطبعية والنظم الإيكولوجية صحية ومقدرة ومحمية، وكذلك إعلان جابورون من أجل الاستدامة في أفريقيا الذي تم اعتماده في عام 2012، والهدف الذي يجسّده "ضمان إسهام رأس المال الطبيعي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام"،

5. **وإذ نستحضر كذلك** المقرر Assembly/AU/15(XVI) Add.3 حول خطة العمل الأفريقية الشاملة لاستصلاح النظم البيئية من أجل تعزيز القدرة على الصمود؛

6. **وإذ نقرّ** بأنّ الخطة العشرية الثانية لتنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي تشمل التنوع البيولوجي من خلال البيئة المستدامة والاقتصادات والمجتمعات القادرة على الصمود في وجه تغير المناخ، بوصفها عنصراً رئيسياً لتحقيق الهدف العام المتمثل في "أفريقيا مزدهرة وقائمة على النمو الشامل والتنمية المستدامة"؛

7. **وإذ نقرّ** بأنّ أفريقيا تعد موطنا لأكثر من ربع أصول التنوع البيولوجي العالمي، بما تمتلكه من الغابات والسافانا والغابات المفتوحة والأراضي الرطبة والمياه العذبة والنظم البيئية البحرية، وهي تشكل أساساً للزراعة ومصائد الأسماك والسياحة والقدرة على مواجهة تغير المناخ وسبل العيش للملايين من السكان؛

8. **وإذ نؤكد** أنّ التنوع البيولوجي يشكل العمود الفقري لاقتصادات أفريقيا وأحد الأصول الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والحد من الفقر؛

9. **وإذ ندرك** الحاجة الملحّة إلى حماية النظم البيئية الغنية والمتنوعة في أفريقيا في ظل تصاعد الضغوط البيئية، فإننا نتفق على عقد القمة الأفريقية للتنوع البيولوجي كل أربع سنوات؛

10. **وإذ نقرّ** بالدور الحيوي للمناطق المحمية العابرة للحدود الوطنية في أفريقيا بوصفها نماذج لحماية التنوع البيولوجي على نطاق واسع وتعزيز التكامل الإقليمي؛

11. **وإذ نستحضر** الاستراتيجية الأفريقية للتنوع البيولوجي وخطة عملها، والإطار الإداري للغابات المستدامة من أجل أفريقيا، والاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية في أفريقيا، ومبادرة الاتحاد الأفريقي للجدار الأخضر الكبير، والإستراتيجية الأولية والإطار التنفيذي العشري بشأن استصلاح النظم البيئية وتعزيز سبل العيش والقدرة على الصمود (2024–2034)؛

12. **وإذ نرحّب** باعتماد الإطار العالمي للتنوع البيولوجي "كونمينغ – مونتريال"، وصندوق تمويل الإطار العالمي للتنوع البيولوجي، والاتفاقات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق التاريخي بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستغلاله المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نرحّب كذلك بإنشاء مجموعات المفاوضين الأفريقيين بشأن المسائل المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وغيرها من آليات التنسيق الرامية إلى الإسهام في صياغة النتائج البيئية العالمية من خلال المواقف الأفريقية الموحدة؛

13. **وإذ نقرّ** بدور المؤتمر الوزراي الأفريقي المعني بالبيئة في توفير التوجيه الاستراتيجي والسياسي بشأن أولويات القارة في مجال البيئة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنوع البيولوجي؛

14. **وإذ نعرب** عن بالغ القلق بشأن التهديدات الجسيمة التي يتعرض لها التنوع البيولوجي الغني في أفريقيا والتي تقوّض الأمن الغذائي والصحة وآفاق التنمية الاقتصادية والقدرة على الصمود؛

15. **وإذ نشدّد** على أنّ فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ وتدهور الأراضي والتصحر والتلوث تشكل أزمات مترابطة وتمثل مخاطر متصاعدة على التنمية في أفريقيا؛

16. **وإذ نشدّد كذلك** على الدور الجوهري للتمويل الذي تقوده أفريقيا من خلال المؤسسات المالية القارية، ونحث الدول الأعضاء على التعجيل بالتصديق على اتفاقاتها التأسيسية، حيث أنّ تعزيز هذه المؤسسات يُسهم في تحسين قدرتها على تعبئة الموارد وتمويل مبادرات التنوع البيولوجي في أفريقيا، مما يعزّز أهداف التنمية والاستدامة في القارة؛

17. **وإذ نقرّ** بالدور الذي تؤديه النهج الصحية الموحدة في حماية التنوع البيولوجي وضمان صحة الإنسان ورفاهيته؛

18. **وإذ نلاحظ** أنه بالرغم من الجهود والأطر المعتبرة التي تم اعتمادها في أفريقيا بشأن التنوع البيولوجي، فإنّها لم تحظى بفعالية وكفاءة كافيتين في التنفيذ، مما أدى إلى استمرار فقدان التنوع البيولوجي؛

19. **وإذ نعرب** عن القلق من أنّ تمويل التنوع البيولوجي لا يزال بعيداً كل البعد عن تلبية احتياجات أفريقيا، ونؤكد بإلحاح أن التمويل المبتكر والمتزايد من المصادر المحلية والدولية على حد سواء يعد أمرًا أساسيا لتنفيذ أهدافنا في مجال التنوع البيولوجي؛

20. **وإذ نؤكد** على اعتبار الإنسان محور العمل في مجال التنوع البيولوجي، ونقرّ بالمعارف التقليدية والرعاية والممارسات المستدامة للمجتمعات المحلية، وبـالإسهامات الجوهرية للنساء والشباب في صون التنوع البيولوجي في أفريقيا؛

21. **وإذ نجدد التأكيد** على أن حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف لمنافع الطبيعة تمثل فرصاً هائلة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا؛

22. **نعلن عزمنا** على العمل بحزم ووحدة وإلحاح لعكس مسار فقدان التنوع البيولوجي وضمان الحفاظ على منافع التراث الطبيعي لأفريقيا للأجيال الحالية والمستقبلية،

23. **نقرّ** بأن وحدة صوت أفريقيا في مجال التنوع البيولوجي يجب أن تستند إلى القيم المشتركة والإدارة الأخلاقية ومبدأ العدالة البيئية، ونؤكد من جديد واجبنا الجماعي في حماية التراث الطبيعي للقارة باعتباره الأساس الأخلاقي لنهضة أفريقيا.

نعلن بموجبه ونلتزم بما يلي:

24. **تعزيز** حوكمة التنوع البيولوجي على جميع المستويات في أفريقيا، من خلال ضمان الوضوح والتماسك والمساءلة عبر المؤسسات، بما في ذلك تحديث ومواءمة السياسات والقوانين والمؤسسات، بغية تنفيذ استراتيجية وخطة عمل الاتحاد الأفريقي للتنوع البيولوجي، والاستراتيجية الأفريقية لمكافحة الاستغلال غير المشروع والاتجار غير المشروع بالحيوانات والنباتات البرية، والاستراتيجية الأفريقية للاقتصاد الأزرق، وخطة العمل الأفريقية الشاملة لاستصلاح النظم البيئية من أجل تعزيز القدرة على الصمود، والإطار العالمي للتنوع البيولوجي "كونمينغ – مونتريال "على نحو فعّال.

25. **حثّ** جميع الدول الأعضاء على استكمال وتنفيذ استراتيجياتها وخططها الوطنية بشأن التنوع البيولوجي، بما يتماشى مع الإطار العالمي للتنوع البيولوجي "كونمينغ – مونتريال"، وعلى دمج هذه الاستراتيجيات في الخطط الوطنية للتنمية والسياسات القطاعية والميزانيات.

26. **إدماج** اعتبارات التنوع البيولوجي في قطاعات الزراعة، ومصائد الأسماك، والغابات، والتعدين، والطاقة، والبنية التحتية، والصناعة التحويلية، والسياحة، والتكنولوجيا الحيوية وغيرها من القطاعات، بحيث تعززّ أهداف الحفظ والتنمية بعضها بعضا.

27. **تعزيز** العدالة البيئية والتوزيع العادل لمنافع التنوع البيولوجي، وضمان حصول المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية على تعويض مناسب عن تكاليف الحفظ وخدمات النظم البيئية وفقدان الوصول إلى الموارد الطبيعية الناجم عن السياسات البيئية العالمية.

28. **تعزيز** التنسيق المؤسسي من خلال اتباع نهج حكومي شامل في التنفيذ المنسق لالتزامات التنوع البيولوجي، عبر إنشاء أو تعزيز اللجان الوزارية المشتركة على الصعيد الوطني لتتولى الإشراف على تكامل السياسات وتنفيذها.

29. **دعوة** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الشركاء، إلى تعزيز التنسيق على المستوى القاري، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية تنسيق أفريقية للتنوع البيولوجي، من أجل بناء التآزر بين جهود الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمبادرات ذات الصلة.

30. تشجيع الدول الأعضاء التي لم تقم بعد بذلك، على التصديق على الاتفاقية الأفريقية لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية لعام 2003 وتنفيذها بفعالية، وكذلك الانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات البيئية العالمية والإقليمية ذات الصلة بالتنوع البيولوجي.

31. حثّ جميع الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على الاتفاق المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على القيام بذلك، والسعي بصورة مشتركة إلى تحديد المناطق البحرية المحمية العالية الجودة التي تخضع لإدارة فعالة في أعالي البحار.

32. تجديد التأكيد على أهمية وضع آليات للمساءلة بغرض تنفيذ الالتزامات الرامية إلى وقف إزالة الغابات وتدهور الأراضي وعكس هذا المسار بحلول 2030، على النحو المنصوص عليه في إعلان أديس أبابا المعتمد خلال الدورة العادية التاسعة عشرة للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالبيئة، بما يُسهم في تسريع التقدم العالمي وتحقيق أكبر قدر من المساواة في معايير حماية الغابات.

33. مراجعة وتحديث القوانين والسياسات الوطنية والإقليمية المتعلقة بالتنوع البيولوجي لمواجهة التحديات الراهنة، وتهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي الأخضر، وتعزيز القدرات على الامتثال والتنفيذ وإنفاذ تلك القوانين والسياسات.

34. ضمان اتباع نهج يشمل المجتمع بأسره، بما يضمن المشاركة الكاملة والفعالة للمجتمعات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، والنساء، والشباب في اتخاذ القرارات والعمل المتعلق بالتنوع البيولوجي.

35. العمل المشترك على ضمان تحديد جميع الأنواع البرية المهددة بالاستغلال المباشر غير المستدام، ورصدها، وحمايتها على نحو كافٍ في إطار الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وكذلك التشريعات الوطنية، واستعادتها من خلال تدخلات فعالة لإعادة التأهيل.

36. تعزيز التعاون بين المجتمعات والتضامن الإقليمي من خلال منصات تشاركية تربط بين العلماء، والأوصياء التقليديين، والشباب، وصناع السياسات، لضمان تبادل المعارف الأفريقية بشأن التنوع البيولوجي وحماية تلك المعارف وتطبيقها لتحقيق الازدهار المشترك.

37. تعزيز وتوسيع المناطق المحمية والمناطق العابرة للحدود الخاصة بالحفظ، بما يسهم في تنفيذ الالتزام العالمي بحماية 30% من كوكب الأرض بحلول 2030، على النحو المنصوص عليه في الهدف 3 من الإطار العالمي بشأن التنوع البيولوجي "كونمينغ – مونتريال"، بوصفها مبادرات رائدة لصون النظم البيئية والأنواع المشتركة في أفريقيا.

38. الاستثمار في تسخير الإمكانات الكاملة للتنوع البيولوجي والمعارف التقليدية من أجل دفع النمو الاقتصادي المستدام والتنوّع والقدرة على الصمود في أفريقيا، بما في ذلك الفرص الاقتصادية القائمة على الطبيعة، والتجارة الحيوية المستدامة، والصناعات الحيوية، مع التقاسم العادل للمنافع مع الأوصياء على الموارد، لفتح الأسواق الإقليمية والدولية للمنتجات القائمة على التنوع البيولوجي، وتعزيز قدرة أفريقيا التنافسية في الاقتصاد الحيوي العالمي.

39. دعوة الدول الأعضاء إلى وضع استراتيجيات وخطط عمل للاقتصاد الحيوي من أجل تسخير الإمكانات الاقتصادية الكاملة لرأس المال الطبيعي لأفريقيا بشكل مستدام، ومطالبة مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء بتعبئة الموارد المالية لهذه المبادرة.

40. إدماج قيمة التنوع البيولوجي في عمليات التخطيط والحسابات الوطنية، بغية إبراز إسهامات الطبيعة في القرارات الاقتصادية من أجل استقطاب الاستثمارات وتمويل التنمية لصون التنوع البيولوجي.

41. تعزيز القدرات الخاصة بجمع البيانات والمعلومات من أجل توجيه إدارة التنوع البيولوجي وآليات تمويله في أفريقيا.

42. تعزيز شبكة إقليمية للمراكز الفنية وتمكينها بوصفها العمود الفقري للبنية التحتية المعرفية بشأن التنوع البيولوجي في أفريقيا، ودمج هذه المراكز في منظومة الحوكمة القارية من أجل تعزيز التفاعل بين السياسات العامة العلمية.

43. توسيع النُهُج القائمة على النظم الإيكولوجية واستصلاح النظم البيئية للمساهمة في التخفيف من آثار تغيّر المناخ مع حماية التنوع البيولوجي في الوقت نفسه.

44. تعزيز التآزر في تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغيّر المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (اتفاقيات ريو)، وغيرها من الاتفاقيات البيئية ذات الصلة على الصعيد الوطني، مع ضمان إدماج أهداف التنوع البيولوجي في خطط التمويل المناخي وخطط التكيّف باعتبارها وسيلة فعالة من حيث التكلفة لتحقيق أهداف التنوع البيولوجي والمناخ على حد سواء.

45. تحسين إدارة الأراضي الرطبة وتعزيزها كأداة للحفاظ على التنوع البيولوجي على نطاق أوسع.

46. زيادة التمويل المحلي بشكل كبير وتعبئة التمويل الدولي للتنوع البيولوجي، والسعي إلى تخصيص ما لا يقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي تدريجياً لصالح التنوع البيولوجي، بوصفه استثماراً في اقتصاداتنا ورفاهية شعوبنا.

47. تجديد التأكيد على قيادة أفريقيا في صياغة أجندة التنوع البيولوجي العالمي، والمطالبة بـالتمثيل العادل في الهيئات الدولية لصنع القرار ذات الصلة بالبيئة والموارد الطبيعية، إذ يجب ألا تكون أفريقيا بعد اليوم موضوعاً للحوكمة البيئية، بل فاعلاً أساسياً فيها.

48. إجازة أجندة وإعلان "الحياة البرية من أجل العمل المناخي"، ودعوة بقية العالم إلى دعم أفريقيا ومواردها من الحياة البرية في هذا المسعى.

49. إعداد وتنفيذ خطط وطنية لتمويل التنوع البيولوجي من أجل سد الفجوة القائمة في مجال التمويل.

50. تعزيز فرص الاستثمار في التنوع البيولوجي من خلال جذب الاستثمارات الخاصة وتنشيط التجارة المنتظمة لضمان استدامة التنوع البيولوجي في أفريقيا.

51. حث الدول الأعضاء على تنفيذ مبادرة "الشراكة الأفريقية للمناطق المحمية المحورية "بمبلغ 1.2 مليار دولار أمريكي سنوياً، وتعبئة موارد إضافية لصالح النظم الإيكولوجية الطبيعية الأخرى.

52. دعوة الشركاء الإنمائيين الاستراتيجيين إلى الوفاء بالتزاماتهم المتمثلة في توفير ما لا يقل عن 30 مليار دولار أمريكي سنوياً بحلول 2030 لتمويل التنوع البيولوجي في البلدان النامية، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي "كونمينغ – مونتريال"، والدعوة إلى إنشاء آليات للمساءلة من أجل تتبع مدى الوفاء بالالتزامات والتعهدّات العالمية بحلول 2027.

53. حث المرفق العالمي للبيئة وصندوق الإطار العالمي للتنوع البيولوجي وغيرهما من آليات التمويل المتعددة الأطراف، بما في ذلك صندوق كونمينغ للتنوع البيولوجي وصندوق كالي والصندوق الأخضر للمناخ، على إعطاء الأولوية لضمان الوصول العادل والمتكافئ للتمويل من قبل البلدان الأفريقية، وندعو المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص والبنوك الإنمائية المتعددة الأطراف إلى زيادة التمويل بشكل ملموس وتيسير الوصول إليه لدعم جهود أفريقيا في إدارة التنوع البيولوجي.

54. المطالبة بإنشاء منصات أفريقية لتبادل أفضل الممارسات بشأن الأدوات المالية المبتكرة، مثل إئتمانات التنوع البيولوجي والسندات الخضراء والزرقاء وآليات الدفع مقابل خدمات النظم البيئية.

55. الدعوة إلى إنشاء صندوق أفريقي للتنوع البيولوجي ليكون آلية مخصصة للتمويل تتسم بالإنصاف والتيسير لصالح التنوع البيولوجي في أفريقيا، وتكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية بوضع طرائق تشغيل الصندوق.

56. دعوة البنك الأفريقي للتنمية والمؤسسات المالية الإقليمية الأفريقية والدول الأعضاء إلى إنشاء مبادرات تكميلية بشأن التمويل، بما في ذلك آليات التمويل المدمج مثل الصناديق الائتمانية للتنوع البيولوجي والتعويضات البيئية والسندات الخضراء والزرقاء، وبرامج للدفع مقابل خدمات النظم البيئية التي تستفيد من رأس المال العام ورأس المال الخاص.

57. نجدد التأكيد على الدعوة الأفريقية لإصلاح آليات التمويل والمنظومة المالية العالمية، من أجل تمكين البلدان النامية من الحصول بشكل أفضل على التمويل المتعلق بالتنوع البيولوجي لتلبية احتياجاتها.

58. التحدث بصوت أفريقي واحد للدفاع عن أولوياتنا المشتركة في المنتديات العالمية للتنوع البيولوجي، من خلال تعزيز التنسيق والقيادة على المستوى القاري في التفاعلات البيئية الدولية، وتعزيز مجموعات المفاوضين الأفريقيين في المفاوضات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وإشراك المجتمعات المحلية والنساء والشباب والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص.

59. تعزيز الشراكات الشاملة للقطاعات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل تشجيع الأساليب المبتكرة والاستثمارات الإيجابية للطبيعة التي تدعم التحول نحو اقتصادات مستدامة، مع الحفاظ على التنوع البيولوجي وتعزيز مرونة النظم البيئية في جميع أنحاء القارة، وذلك تماشياً مع إعلان جابورون من أجل الاستدامة في أفريقيا.

60. دمج التعليم المتعلق بالتنوع البيولوجي في المناهج الدراسية الوطنية والبرامج المدنية، وترسيخ الوعي البيئي الأفريقي الذي يرفع من قيمة الانسجام مع الطبيعة، والاعتماد على الذات، وحماية البيئة بوصفها فضائل أساسية لتحقيق الرخاء المستدام.

61. مناصرة بناء القدرات والتعاون الفني والعلمي ونقل التكنولوجيا، بما في ذلك إزالة العقبات التي تحول دون الحصول على التكنولوجيا المناسبة لرصد التنوع البيولوجي وإدارته واستخدامه المستدام، فضلاً عن تعزيز التنمية الاقتصادية القائمة على الطبيعة.

62. زيادة الاستثمارات لسد الفجوات في مجالات العلوم والتكنولوجيا والابتكار، حتى تكون المؤسسات والشركات الأفريقية قادرة على تطبيق أدوات متقدمة للتنوع البيولوجي، بما في ذلك التكنولوجيا الرقمية لأغراض البحث والتطوير.

63. تكليف مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء المعنيين، بمهمة متابعة وتيسير تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا الإعلان.

64. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إعداد تقرير مرحلي كل أربع سنوات عن تنفيذ هذا الإعلان، ليتم عرضه في كل قمة أفريقية للتنوع البيولوجي.

65. الاعتراف بأنّ التنوع البيولوجي هو مفتاح السيادة البيئية والاقتصادية لأفريقيا، وبأننا نتحد اليوم لبناء قارة خضراء ونظيفة وقادرة على الصمود بحلول 2063.

66. نقرر أن يُشكّل "إعلان جابورون الصادر عن القمة الأفريقية الأولى بشأن التنوع البيولوجي" حجر الأساس لخارطة الطريق الأفريقية الجماعية من أجل استعادة التوازن المقدّس بين الإنسان والطبيعة، وتسخير التنوع البيولوجي لتحقيق الرخاء المشترك، وصون الحق السيادي لأفريقيا في تحديد مصيرها البيئي، وأن تُشكّل الالتزامات الواردة فيه الأساس لخارطة الطريق الأفريقية بشأن الاستفادة من التنوع البيولوجي لتحقيق ازدهارها.

(تم اعتماده في جابورون، جمهورية بوتسوانا، في 5 نوفمبر 2025 من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي)

إعلان قمة لواندا لتمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا

نحن رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المجتمعون في 15 فبراير 2026 بمناسبة دورتنا العادية التاسعة والثلاثين في أديس أبابا، إثيوبيا؛

نجيز الإعلان المرفق الصادر عن قمة لواندا لتمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا التي عقدت في 30 أكتوبر 2025 في لواندا، جمهورية أنغولا

إعلان لواندا حول تمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا

نحن، رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (القائمة الكاملة لرؤساء الدول والحكومات الحاضرين)، اجتمعنا في القمة الثالثة بشأن تمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا في لواندا، أنجولا، تحت موضوع: "رأس المال والممرات والتجارة: الاستثمار في البنية التحتية من أجل النهوض بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والرخاء المشترك".

1. **نشيد** بفخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورينسو، رئيس جمهورية أنجولا ورئيس الاتحاد الأفريقي، على قيادته الثاقبة والثابتة والتزامه بدعم تطوير البنية التحتية كمحرك للتكامل القاري في أفريقيا، **ونعرب** عن تقديرنا العميق والصادق لحكومة وشعب أنجولا للاستضافة الكريمة لهذه القمة.

2. **نقرّ** بجهود التنسيق لمفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد، والبنك الأفريقي للتنمية، بالإضافة إلى المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية واللجنة الأفريقية للطيران المدني، على جهودهم المشتركة في تنفيذ مشاريع البنية التحتية الإقليمية بما في ذلك برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والسوق الأفريقية الموحدة للكهرباء، والخطة الرئيسية لأنظمة الطاقة القارية، والسوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، واستراتيجية التحول الرقمي، والشبكة الأفريقية المتكاملة للسكك الحديدية، **ندعو** من بين أمور أخرى، إلى تعزيز التآزر والتوافق المؤسسي للتعجيل بالتنفيذ وضمان التأثير الملموس.

3. **نقرّ** بالقيادة والدعم المقدمين من مجموعة البنك الأفريقي للتنمية، ومجموعة البنك الدولي، وتحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف، تحديدا: **المؤسسة الأفريقية للتمويل، والبنك الأفريقي للتصدير والاستيراد، ومجموعة بنك التجارة والتنمية، والشركة الأفريقية لإعادة التأمين، والشركة الأفريقية لتأمين التجارة وتنمية الاستثمار، وبنك التنمية المستدامة، وشركة ZEP-RE لإعادة التأمين، والرابطة الأفريقية للضمان الاجتماعي،** وجميع الشركاء الآخرين المتعددي الأطراف والثنائيين والشركاء الفنيين والماليين لالتزامهم بهذه الأجندة التحويلية ؛

4. **انطلاقا من** رؤية أجندة 2063 وإدراكا لأهمية البنية التحتية المرنة ذات المستوى العالمي التي تشكل العمود الفقري لعملية التكامل والتصنيع في أفريقيا ، فإنّ خطة العمل ذات الأولوية الثانية لبرنامج تنمية البنية التحتية في أفريقيا هي بمثابة المخطط القاري للنهوض بهذا التحول؛

5. **نرحب** بالزخم الحاسم الذي تحقق منذ مؤتمر القمة الثانية في داكار (2023)، وقمة دار السلام الأفريقية للطاقة (2025) اللاحقة، **ونستحضر** الالتزامات والتعهدات السياسية التي قُطعت خلال هاتين القمتين على التوالي من أجل النهوض بالبنية التحتية للقارة، وانتقال الطاقة وأجندة التنمية المستدامة.

6. **نعرب عن القلق** بشأن استمرار مواجهة أفريقيا لفجوات كبيرة في تمويل البنية التحتية، على الرغم من التقدم المحرز، مما يشدّد على الحاجة الملحة إلى تسريع الجهود المبذولة لحشد التمويل وتوسيع نطاق تنفيذ البنية التحتية المستدامة والشاملة والقادة على الصمود في أفريقيا.

7. **وإذ يساورنا القلق** بشأن العقبات الهيكلية التي تعترض تنفيذ المشاريع، وعلى رأسها فشل السوق في تمويل إعداد المشاريع ذات المخاطر العالية في المراحل المبكرة، مما يخلق نقصًا مزمنًا في المشاريع القابلة للتمويل ويثبط الاستثمار.

8. **نحيط علماً أيضاً** بالعمل الحيوي الذي تقوم به مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد في وضع **برنامج التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا**، وضمان الاستخدام المثمر للاستثمارات في البنية التحتية والطاقة لتسريع تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي الحاضرين والممثّلين، نعلن بموجبه؛

9. **نتعهد** بإجراء الإصلاحات اللازمة على مستوى السياسات واللوائح والمؤسسات لتفعيل **أجندة الـ 5%، من أجل التعبئة الاستراتيجية للموارد المحلية الأفريقية، بما في ذلك أصول الضمان الاجتماعي والثروة السيادية وصناديق التأمين** من أجل توفير تمويل مستدام طويل الأمد لتطوير البنية التحتية في القارة طبقاً لمقرر المؤتمر Assembly/AU/Dec. 665- 687 (XXX).الصادر في 29/28 يناير 2018 خلال القمة الثلاثين للمؤتمر.

10. **نتعهد أيضاً** بتعزيز التحول الهيكلي لهيكل التمويل في أفريقيا لمعالجة الفجوة المستمرة في تمويل إعداد المشاريع العالية المخاطر في مراحلها المبتكرة، بغية إنشاء خط إمداد قوي لمشاريع البنية التحتية القابلة للتمويل في القارة.

11. **نجيز** المسارات الاستثمارية التي تم عرضها في هذه القمة. ونرحب بعرض **38 مشروعًا قابلاً للتمويل**، وبالتزام المؤسسات المالية والشركاء الإنمائيين بدعم **المشاريع الثلاثة عشر (13) ضمن خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا**، والتي تمثل تعبئة استثمارية مجمّعة بقيمة **18 مليار دولار أمريكي**، كنتيجة مباشرة لهذه القمة. **ندعو** إلى متابعة شفافة لعمليات الصرف ووضع معالم لعملية التنفيذ.

12. **نحث بشدة** بنوك التنمية المتعددة الأطراف، ومؤسسات التمويل الإنمائي، والشركاء الدوليين على تيسير شروط التمويل، بما في ذلك إعادة هيكلة الديون، وإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، والتمويل الميسر لتحرير قدرة مالية أكبر لتطوير البنية التحتية في أفريقيا. **ندعو** إلى وضع أدوات خاصة بأفريقيا تعكس واقع التنمية في القارة.

13. **نؤكد على مواصلة التزامنا** بإحياء مبادرة رؤساء الدول والحكومات لدعم البنية التحتية، من أجل معالجة المعوّقات العابرة للحدود، والتعجيل بتنفيذ الاتفاقات الإقليمية، وضمان تنفيذ مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود في الوقت المناسب.

14. **نؤكد** دعمنا لنهج الممر الاقتصادي المتكامل كاستراتيجية أساسية للتصنيع وتطوير سلسلة القيمة الإقليمية في إطار **برنامج التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية**، مع إعطاء الأولوية للمنصات الشاملة التي تدمج الخدمات اللوجستية الفعالة والطاقة الموثوقة والشبكات الرقمية الفائقة السرعة مع المناطق الاقتصادية الخاصة والمجمّعات الصناعية.

15. **نلتزم بالتعجيل** بتفعيل الخطط القطاعية الرئيسية المتكاملة ونلتزم بما يلي:

(أ) تنفيذ السوق الأفريقية الموحدة للكهرباء وخطتها الرئيسية لنظام الطاقة القاري كأدوات لتعزيز الأمن الطاقوي وتوسيع نطاق الوصول الشامل للطاقة؛ ونتعهد كذلك بتعبئة الدعم لمبادرة المهمة 300 (وصول 300 مليون شخص للكهرباء بحلول 2030) ومبادرة الطاقة المتجددة في أفريقيا من أجل الدفع بالانتقال العادل للطاقة.

(ب) **استرشادًا** باستراتيجية التحول الرقمي لأفريقيا، نلتزم بسد فجوة البنية التحتية المتعلقة بالمجال الرقمي والمهارات لضمان الوصول الشامل والآمن إلى الإنترنت، وتسريع إنشاء نقاط تبادل الإنترنت ومراكز البيانات.

16. **نلتزم** بتعزيز الاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي في البنية التحتية والنقل من خلال تشجيع الابتكار والاستثمار، ورعاية الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وضمان الحوكمة الأخلاقية والشاملة، وتعزيز السلامة والاستدامة، وتقوية التعاون الدولي وبناء القدرات بما يتماشى مع المعايير العالمية.

17. **نؤكد التزامنا** بتوسيع البنية التحتية وخدمات النقل وتحديثها مع تعزيز الانتقال العادل المستدام والمنخفض الكربون. ونلتزم على وجه التحديد بتسريع استكمال الطرق السريعة عبر أفريقيا، وتطوير الشبكة الأفريقية المتكاملة للسكك الحديدية، وتعبئة التمويل لوضع خطة رئيسية للبنية التحتية القارية للطيران، بما في ذلك بناء منظومة سلسة للمجال الجوي في إطار السوق الأفريقية الموحدة للنقل الجوي، وتعزيز النقل الحضري المستدام، والتنمية البحرية، وحوكمة النقل البري، والسلامة على الطرقات في جميع أنحاء القارة.

18. **نلتزم** بدمج التكنولوجيا والابتكار في جميع مراحل دورة حياة البنية التحتية. مع إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، والإدماج الاجتماعي في سلسلة القيمة للبنية التحتية، مما يضمن تحفيز الاستثمار للوصول إلى فرص العمل وريادة الأعمال لجميع المواطنين. **ندعو** إلى إيجاد حلول للبنية التحتية والنقل، تتسم بالقدرة على التكيف مع تغير المناخ وانخفاض الكربون جميع أنحاء القارة.

بناءً على ذلك،

أولا. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، والمؤسسات المالية الأفريقية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وضع خارطة للطريق من أجل تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في قمة لواندا لعرضها على مؤتمر الاتحاد الأفريقي.

ثانيا. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، بالتعاون مع البنك الأفريقي للتنمية، وتحالف المؤسسات المالية الأفريقية المتعددة الأطراف، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، التعجيل بتطوير شبكة الطرق السريعة العابرة لأفريقيا من خلال برنامج استثمار إقليمي قابل للتمويل على المديين المتوسط والطويل، وتسريع تنفيذ الخطة الرئيسية للشبكة الأفريقية المتكاملة للسكك الحديدية، مع التركيز على معايير التشغيل البيني وهيكلة مشاريع الممرات ذات الأولوية للتمويل.

ثالثا. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية – النيباد، للتسريع بوضع إطار **برنامج التعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا**، بما يضمن الترابط الاستراتيجي مع منطقة التجارة الحرة

القارية الأفريقية، والمبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية، وأطر برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، لبحثها واعتمادها من قبل أجهزة صنع السياسة في القمة العادية القادمة للاتحاد الأفريقي.

رابعا. **ندعو**: المؤسسات المنفذة لبرنامج تطوير البنية التحتية (**مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبنك الأفريقي للتنمية، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا**)، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتعزيز المرافق القائمة لإعداد البنية التحتية، بما في ذلك آلية تقديم الخدمات، ومرفق النيباد لإعداد مشاريع البنية التحتية، وعند الضرورة، إنشاء مرافق مخصصة لإعداد البنية التحتية والاستثمار بولاية محددة لاستهداف فجوة التمويل في المراحل المبكرة لإعداد المشاريع عالية المخاطر.

خامسا. **ندعو كذلك** مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية-النيباد إلى تسريع التحضيرات الجارية مع المؤسسات المالية الأفريقية لإنشاء منصة مخصصة للاستثمار في قطاع البنية التحتية، تهدف إلى التعجيل بتمويل خطة العمل الثانية ذات الأولوية لبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، الخطة الرئيسية لأنظمة الطاقة القارية/السوق الأفريقية الموحدة للكهرباء، وغيرها من مشاريع البنية التحتية الإقليمية.

سادسا. **ندعو** مفوضية الاتحاد الأفريقي، بالتعاون مع وكالة الاتحاد الأفريقي للتنمية - النيباد، إلى إنشاء آلية للرصد والإبلاغ من أجل تتبع تنفيذ هذا الإعلان والالتزامات الواردة فيه.

سابعا. **ندعو** شركائنا المتعددي الأطراف والثنائيين ومن القطاع الخاص مواءمة دعمهم المالي والفني مع الأولويات المحددة في هذه القمة.

ثامنا. **نطلب** من مفوضية الاتحاد الأفريقي تسهيل تقديم رؤساء الدول الأفريقية لإعلان لواندا هذا إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي من أجل بحثه واعتماده.

تم اعتماده من قبل رؤساء الدول والحكومات خلال القمة الثالثة بشأن تمويل تطوير البنية التحتية في أفريقيا، المنعقدة في لواندا، جمهورية أنجولا، في **30 أكتوبر 2025**.

حرر في 30 أكتوبر 2025 في لواندا، جمهورية أنجولا

إعلان

حول المبادرات القارية الرئيسية للبنك الأفريقي للتنمية

إنّ المؤتمر؛

1. **يحيط علماً** مع **التقدير** بتقرير سعادة الدكتور سيدي ولد طاه، رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية؛

2. **يهنئ** سعادة الدكتور سيدي ولد طاه على انتخابه رئيساً للبنك الأفريقي للتنمية، مما يعكس الثقة التي أعرب عنها المساهمون في البنك الأفريقي للتنمية في قدرته على قيادة المؤسسة في دفع عجلة التحول والتكامل في أفريقيا؛

3. **يستحضر** المقرر Assembly/AU/Dec. 817(XXXV) الذي اعتمده المؤتمر خلال دورته العادية الخامسة والثلاثين بشأن تعبئة التمويل من أجل تسريع التعافي الاقتصادي لأفريقيا وتنميتها وتكاملها من قبل البنك الأفريقي للتنمية؛

4. **يرحب** بالتجديد التاريخي لرأس مال الصندوق الأفريقي للتنمية (الصندوق الأفريقي للتنمية 17) بنحو 11 مليار دولار أمريكي، **ويشيد** بزيادة التزامات أفريقيا بنحو 283 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بمقدار ثمانية أضعاف عن دورات التجديد السابقة، ودليلا واضحا على أن أفريقيا مستعدة لتمويل أولوياتها الإنمائية بشكل متزايد

5. **يرحب كذلك** بالتوجه الاستراتيجي لرئيس البنك الأفريقي للتنمية القائم على" النقاط الأربع الأساسية"، بما في ذلك تركيز البنك المتجدد على: (1) تعزيز الوصول إلى رأس المال وتعبئة الموارد المالية لأفريقيا؛ (2) إصلاح وتوحيد النظم والمؤسسات المالية؛ (3) تسخير التحول الديموغرافي من أجل التنمية الاقتصادية؛ (4) إنشاء بنية تحتية قادرة على التكيف مع تغير المناخ وقيمة مضافة قوية؛

6. **يحيط علماً أيضاً** بالهيكل المالي الأفريقي الجديد الذي يستند إلى النقاط الأساسية الأربع للبنك الأفريقي للتنمية الأفريقي باعتباره مبادرة رائدة لتعزيز السيادة المالية لأفريقيا وتقليل تعرضها لصدمات التمويل الخارجي، بما في ذلك من خلال تعبئة رأس المال الأفريقي ومضاعفته، ونشر الضمانات بشكل استراتيجي، واستخدام أدوات تحفيزية موجهة للاستفادة من الموارد الميسرة وجذب استثمارات القطاع الخاص على نطاق واسع؛

7. **يقر** بطموح البنك الأفريقي للتنمية، من خلال الهيكل المالي الأفريقي الجديد، إلى تعميق الشراكات الاستراتيجية مع الاتحاد الأفريقي ومؤسسات التمويل الإنمائي القارية والإقليمية الأفريقية والبنوك الإقليمية وصناديق التقاعد والمستثمرين الأفريقيين والعالميين الآخرين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، بما في ذلك حشد الموارد اللازمة لتطوير وتوسيع نطاق المراكز الصناعية وسلاسل القيمة في أفريقيا؛

8. **يطلب** إلى رئيس مجموعة البنك الأفريقي للتنمية تقديم تقرير محدث عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا الإعلان، بما في ذلك تفعيل الصندوق الأفريقي للتنمية الزراعية والشراكات والمبادرات ذات الصلة، إلى اجتماع التنسيق نصف السنوي المقبل للاتحاد الأفريقي في عام 2026.

Assembly/AU/Draft/Dec.942 (XXXIX)
Annex 1-3

ثلاثة (3) إعلانات تُرفق بمشروع المقرر
Assembly/AU/Draft/Dec.942 (XXXIX)

إعلان الجزائر
حول جرائم الاستعمار في أفريقيا:
"نحو تصحيح الظلم التاريخي من خلال تجريم الاستعمار"
(الجزائر العاصمة، 30 نوفمبر - 1 ديسمبر 2025)

نحن، وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي المشاركة، ورؤساء الوفود، وممثلو مفوضية الاتحاد الأفريقي بما في ذلك البرلمان الأفريقي، وممثل منطقة الجماعة الكاريبية، والأكاديميون، والخبراء، والقانونيون، والمؤرخون، المجتمعون في الجزائر العاصمة في 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2025، في إطار المؤتمر الدولي حول جرائم الاستعمار في أفريقيا (المشار إليه فيما يلي بـ "مؤتمر الجزائر")، بدعوة من حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ووفقاً للمقرر ذي الصلة Assembly/AU/Dec.903(XXXVIII) الصادر في فبراير 2025؛

إذ نؤكد أن مؤتمر الجزائر يمثل خطوة سياسية كبرى في المسعى الأفريقي لتحقيق العدالة والاعتراف التاريخي، والتعويضات، والسيادة المتعلقة بالذاكرة في مواجهة الجرائم المتعددة الأبعاد للاستعمار، بما يتماشى تماماً مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025 المخصص للوصول إلى العدالة والتعويضات للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، ونؤكد على ضرورة توسيع هذا الموضوع ليشمل إطارا مدته عشر سنوات يغطي الفترة 2026 - 2035؛

وإذ نشير إلى جميع مقررات الاتحاد الأفريقي ذات الصلة، بما في ذلك المقرر Assembly/AU/Dec.884(XXXVII) المؤرخ فبراير 2025، الذي أعلن أن موضوع عام 2025 هو "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"؛ والمقرر Assembly/AU/Dec.934(XXXVIII) المؤرخ فبراير 2025، بشأن تصنيف الرق والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد الشعوب الأفريقية؛ فضلا عن إعلان أديس أبابا بشأن الشراكة عبر القارات من أجل العدالة التعويضية (7 سبتمبر 2025) الذي اعتمدته القمة الأفريقية - الكاريبية الثانية في 7 سبتمبر 2025؛ وإعلان أبوجا لعام 1993؛ وإعلان وبرنامج عمل دوربان (2001)؛ وإعلان أكرا الصادر في نوفمبر 2023 بشأن إنشاء جبهة موحدة من أجل العدالة والتعويضات للأفريقيين؛

نحيي ونشيد بتضحيات جميع الشعوب الأفريقية التي ناضلت بتضامن من أجل استعادة استقلال وسيادة البلدان الأفريقية وإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة؛

نرى أنه لا يمكن لأي تعويض أن يشفي تماماً المعاناة التي لحقت بالشعوب الأفريقية، ولا أن يعيد المسارات الإنسانية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي انقطعت؛ لكن هذه العملية تنبع من ضرورة تحقيق العدالة والذكرى والكرامة، التي لا يمكن فصلها عن تأكيد سيادة شعوب القارة؛

إذ نؤكد من جديد التزامنا المشترك بمبادئ الوحدة الأفريقية والعدالة والمساواة والحرية وتقرير المصير التي نشأت مباشرة عن النضال ضد الهيمنة الاستعمارية واستعادة السيادة على الموارد الاقتصادية والثقافية والطبيعية لأفريقيا؛ وكرامة الأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي، وتعزيز حقوق الإنسان والسلم واحترام قدسية الحياة وسيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية واستقلالها، فضلاً عن الوحدة والتضامن والتماسك

والتعاون بين البلدان والشعوب الأفريقية وفقاً للقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة؛ ونؤكد على أن هذه المبادئ لا تزال توجه دفاع القارة عن سيادتها ضد جميع أشكال التدخل والضغط الخارجي؛

وإذ نعترف بالنضالات البطولية للشعوب الأفريقية وحركات التحرير والمثقفين والنساء والشباب والمغتربين الأفريقيين في جميع أنحاء العالم، الذين حوّلوا المعاناة الجماعية إلى تضامن ومقاومة، والذين تظلّ تضحياتهم أساسية في السعي إلى تحقيق الحرية والكرامة والعدالة في القارة؛

وإذ ندرك الدور التاريخي والحاسم للمرأة الأفريقية في نضالات التحرير في القارة، حيث ساهم التزامها وشجاعتها وتضحياتها بشكل حاسم في صعود الحركات القومية وتحقيق الاستقلال؛

وإذ نلاحظ بقلق أن العديد من الأقاليم في أنحاء العالم لا تزال تحت السيطرة الاستعمارية، وهو ما يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ونؤكد من جديد تضامننا الثابت مع الشعوب التي تواصل النضال من أجل نيل حريتها وتقرير مصيرها، بما في ذلك الشعب الفلسطيني الذي يعاني يومياً من أهوال الاحتلال.

إدراكاً بأن تصحيح المظالم التاريخية أمر ضروري لتحقيق طموحات أجندة 2063، "أفريقيا التي نريدها"، لاسيما التنمية الشاملة، والازدهار المشترك، وقارة سلمية وموحدة؛

فإننا نعتمد بموجب هذا "إعلان الجزائر" كتعبير جماعي عن الإرادة الأفريقية لاستعادة الحقيقة التاريخية وتعزيز العدالة والنهوض بقضية التعويضات:

<u>فيما يتعلق بالذاكرة والتاريخ المشترك والحقيقة والواجب الأخلاقي:</u>

نقرّ، بحزن عميق، بأن جميع الشعوب الأفريقية عانت، في ظل الحكم الاستعماري، من انتهاك حقوقها الأساسية، ومحو ثقافاتها ولغاتها وهوياتها، ونهب تراثها المادي وغير المادي.

تشكل هذه التجربة المشتركة إرثاً موحداً يجمع الأفريقيين في سعيهم الجماعي لإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويضات والقضاء التام على جميع آثار الهيمنة الاستعمارية السابقة.

نؤكد أن جميع الشعوب الأفريقية تظل ملتزمة التزامًا عميقًا بالحفاظ على ذاكرتها الوطنية، وتكريم شهدائها والتضحيات التي بذلتها لتحقيق استقلالها، الذي يشكل حقًا سياديًا ومطلقًا، وهو حق بناء ونقل رواياتها التاريخية، وفقًا لتجربتها الحياتية وكرامتها وتطلعاتها.

ندعو القوى الاستعمارية السابقة إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية بالكامل من خلال الاعتراف العلني والصريح بالظلم الذي ارتكبته.

نتفق على تعزيز الجهود في مجال البحث والمحفوظات ونقل المعرفة من جيل إلى آخر لضمان سلامة الذاكرة الجماعية.

نوصي بإنشاء محظفوظات رقمية أفريقية، ومراجعة المناهج التعليمية، وإنشاء النصب التذكارية والمتاحف والأيام التذكارية.

نتفق على العمل من أجل استعادة الممتلكات الثقافية والمحفوظات والرفات البشرية التي تحتفظ بها الدول المستعمرة بشكل غير مشروع.

فيما يتعلق بتدوين الجرائم الاستعمارية:

نؤكد مجددًا أن الاستعمار والرقّ عبر المحيط الأطلسي والترحيل والفصل العنصري تشكل جرائم ضد الإنسانية وشكلا من أشكال الإبادة الجماعية، التي ألحقت ضررًا منهجيًا بالشعوب الأفريقية. تمثل هذه الأفعال أخطر الانتهاكات المعترف بها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي، ولا تسقط بالتقادم.

نلتزم بتعزيز الاعتراف الدولي بالجرائم الاستعمارية والعمل على تدوينها كجرائم صريحة في الصكوك والآليات القانونية الدولية.

ندعو المحاكم الأفريقية والإقليمية والدولية، فضلا عن الهيئات القانونية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان، ومحكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والهيئات الإقليمية الأفريقية مثل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى إجراء تحليل قانوني متعمق للعنف المنهجي المرتبط بالاستعمار، بهدف إثبات صلته المباشرة بفئات الجرائم المعترف بها ضد الإنسانية والعناصر المكونة لجريمة الإبادة الجماعية.

نعبر عن دعمنا لإنشاء وتعزيز الآليات القانونية على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية والدولية التي تهدف إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تجريم الاستعمار في القانون الدولي من خلال توثيق المحفوظات والوصول إليها واستعادتها بالكامل، وضمان المساءلة القانونية عن الجرائم الاستعمارية وتبعاتها الدائمة.

ندعو المؤسسات الأكاديمية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى وضع قوانين نموذجية ومشاريع اتفاقيات وتحليلات فقهية تعزز الاعتراف بالجرائم الاستعمارية وتجريمها وملاحقة مرتكبيها.

نرحب بإنشاء آليتي الاتحاد الأفريقي المنشأتين حديثا المعنيتين بالتعويضات، وهما لجنة خبراء الاتحاد الأفريقي المعنية بالتعويضات والفريق المرجعي للخبراء القانونيين للاتحاد الأفريقي المعني بالتعويضات، وندعو إلى تعزيزهما.

نؤيد إنشاء لجنة أفريقية للذاكرة والحقيقة التاريخية، يتم تكليفها بمهمة تنسيق النهج التاريخية، والإشراف على جمع المحفوظات، وتنسيق مراكز البحوث الأفريقية، وإعداد التحليلات والتوصيات للقارة.

فيما يتعلق بالأثر البشري والعدالة بين الأجيال:

ندين جميع أشكال الاستعمار، الذي شكل نظامًا هيكلي للهيمنة والاستغلال ومحو الهوية، اتسم بالاحتلال العسكري، والعنف الجماعي، والتهجير القسري، ومصادرة الأراضي، والاستعمار الاستيطاني، ونهب الموارد، وإجراء التجارب النووية والبيئية، ومحو التراث الثقافي واللغوي والمرتبط بالهوية والدين، فضلاً عن إنتاج سرديات مزيفة تهدف إلى إنكار وجود الشعوب الأفريقية وكرامتها ومقاومتها.

نطالب بالاعتراف بهذه التأثيرات الإنسانية المأساوية، التي تسببت في عواقب نفسية دائمة على المجتمعات والشعوب الأفريقية، والتي لا تزال تتجلى اليوم من خلال أشكال جديدة من التمييز والعنصرية المنهجية وخطاب الكراهية.

ندعو إلى توسيع نطاق المبادرات الاحتفالية القارية والوطنية، بما في ذلك المتاحف والنصب التذكارية والمواقع التذكارية والأيام التذكارية والإصلاحات التعليمية.

فيما يتعلق بالأثر البيئي:

نذكّر بأنّ الاستعمار تسبب في أضرار بيئية جسيمة، مرتبطة بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية، مما أدى إلى عواقب بيئية وصحية طويلة الأمد.

ندين التجارب النووية التي أجريت في القارة الأفريقية، والتي تسببت في دمار صحي وبيئي واجتماعي واقتصادي شديد لا يزال يلحق الضرر بالسكان الأفريقيين.

نؤكد على ضرورة إجراء تقييم قاري للأثر البيئي والمناخي للاستعمار واحتياجات إعادة تأهيل الأراضي المتضررة من التجارب النووية والكيميائية والصناعية.

نؤيد إنشاء منبر أفريقي للعدالة البيئية، مكلف بتحديد المناطق المتضررة، وتقييم الأضرار، ودعم الدول المعنية، وصياغة توصيات قارية لإعادة التأهيل والتعويض.

نحث الدول المسؤولة تاريخياً عن الأضرار البيئية التي تسببت في تغير المناخ، لاسيما القوى الاستعمارية السابقة، على تحمل مسؤوليتها الأخلاقية والسياسية، وندعوها إلى تقديم الدعم المالي والتكنولوجي والمؤسسي لجهود القارة في مجال التكيف والتخفيف.

ندعو إلى زيادة تعبئة الشركاء الدوليين لدعم المبادرات الأفريقية، بروح الإنصاف والتعويض والحق في التنمية المستدامة.

فيما يتعلق بالتعليم وإنتاج المعرفة واللغات الأفريقية والحفاظ على الذاكرة:

نؤكد على الحاجة الملحة إلى إصلاح أنظمة التعليم الأفريقية من أجل دمج التاريخ ما قبل الاستعمار والتاريخ الاستعماري وما بعد الاستعمار بشكل كامل، وتزويد الأجيال الشابة بوعي تاريخي مستنير.

نؤكد على الحاجة الملحة إلى تعزيز المناهج التعليمية لتعكس الحقيقة التاريخية، وتكريم المقاومة الأفريقية، وتعزيز الوعي الأفريقي.

نؤيد إنشاء برنامج أفريقي لنقل الذاكرة، وتعزيز اللغات الأفريقية، وتطوير الإنتاج الثقافي والفني الذي يركز على الذاكرة والتاريخ الأفريقيين، وتطوير محتوى تعليمي وإعلامي يحتفي بالمقاومة الأفريقية.

نشجع الجامعات والأكاديميات الأفريقية على إنشاء البرامج التدريبية ودرجات الشهادات الوطنية العليا والبكالوريوس والماجستير التي تستند مناهجها إلى الذاكرة التاريخية والحقيقة والعدالة والحق في التعويضات.

ندعو إلى إنشاء وتنفيذ منبر قاري للباحثين والطلاب الأفريقيين في تاريخ الاستعمار، وتوفير الوصول إلى الكتب والمصادر الوثائقية والمنح الدراسية.

ندعو إلى تنظيم حملات توعية عامة ومناهج دراسية وطنية تسلط الضوء على الحقائق والعواقب الدائمة للجرائم الاستعمارية.

فيما يتعلق بالتعويضات الثقافية واستعادة التراث الأفريقي:

نذكّر بأنّ القهر الاستعماري كان مصحوبًا بنهب وتدمير منهجي للتراث الثقافي والفكري والديني الأفريقي.

نؤكد مجددًا حق الشعوب الأفريقية في استعادة الموارد الثقافية دون قيد أو شرط، بما في ذلك القطع الأثرية والمخطوطات والمحفوظات والأشياء المقدسة ورفات الأجداد التي تم الاستيلاء عليها خلال فترة الاستعمار.

نطالب بإعادة جميع الممتلكات الثقافية الأفريقية وفقاً للموقف الأفريقي الموحد بشأن إعادة موارد التراث والقانون النموذجي للاتحاد الأفريقي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والتراث.

ندعو القوى الاستعمارية السابقة إلى التعاون الكامل وغير المشروط في إعادة هذه الموارد إلى بلدانها الأصلية.

نحث مفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين على تعزيز الأطر القانونية والمؤسسية لإعادة التراث ودعم الآليات المستدامة لاسترداده.

ندعو الاتحاد الأفريقي إلى التعجيل بتشغيل المتحف الكبير لأفريقيا باعتباره مؤسسة قارية مكلفة بالحفاظ على التراث الأفريقي وتوثيق الإرث الاستعماري.

فيما يخص الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية:

إننا ندرك أن الهيمنة الاستعمارية تسببت في اختلالات اقتصادية دائمة من خلال استغلال العمالة والأراضي والموارد الأفريقية، الأمر الذي أدى إلى تخلف منهجي وتفاوتات هيكلية مترسخة لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

نلاحظ أن الآثار الاقتصادية للاستعمار لا تزال تتجلى في أشكال أخرى، لاسيما من خلال بعض السياسات الاستعمارية الجديدة مثل السيطرة على الموارد الاستراتيجية والنظم المالية، والاتفاقات التجارية غير العادلة، والاعتماد التكنولوجي، والمديونية، والمساعدات الإنمائية المشروطة، والتدخل في السياسات الاقتصادية التي تحد من سيادة البلدان الأفريقية.

نؤكد على أهمية إجراء مراجعة قارية للآثار الاقتصادية للاستعمار بهدف وضع استراتيجية تعويضات قائمة على العدالة، تشمل، من بين جملة أمور أخرى، التعويض عن الثروات المنهوبة، وإلغاء الديون، والتمويل الإنمائي العادل.

نؤكد على ضرورة إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل تفكيك الإرث الاستعماري المتأصل في المؤسسات المالية الدولية والأنظمة التجارية.

نشجع على تنفيذ استراتيجيات قانونية ودبلوماسية واقتصادية منسقة لتعزيز التعويضات وتشجيع السيادة الاقتصادية والتصنيع في أفريقيا.

فيما يتعلق بالمناصرة الدولية والشراكة بين أفريقيا والجماعة الكاريبية:

نؤكد من جديد أن الأفريقيين في المهجر كانوا أيضًا ضحايا للجرائم الاستعمارية وما زالوا يعانون من التمييز المتجذر في الممارسات العنصرية الاستعمارية؛

نؤكد مجددًا تضامننا مع دول الجماعة الكاريبية في سعيها للحصول على التعويضات، وندعو إلى التنفيذ الكامل لإعلان أديس أبابا بشأن الشراكة العابرة للقارات من أجل العدالة التصالحية (7 سبتمبر 2025)؛

نشجع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وبلدان منطقة البحر الكاريبي، والمهجر على وضع استراتيجيات موحدة ومنسقة للدعوة واستراتيجيات قانونية لتحقيق العدالة التصالحية؛

ندين تمجيد أو تقدير المسؤولين عن الجرائم الاستعمارية والعبودية والعنف العنصري.

ندين بشكل قاطع جميع أشكال الاستعمار الجديد، بما في ذلك التدخل السياسي والاستغلال الاقتصادي والوجود غير القانوني للقوات الأجنبية أو المرتزقة على الأراضي الأفريقية.

فيما يتعلق بالتعويضات الهيكلية في الحوكمة العالمية:

ندين هياكل الحوكمة العالمية التي لا تزال تعكس اختلالات التوازن في القوى الموروثة من الحقبة الاستعمارية، وندعو إلى تصحيح هذه التفاوتات الهيكلية لتحقيق العدالة التصالحية الحقيقية.

أحكام ختامية:

نوصي بإحالة مسألة اختيار موعد لليوم الأفريقي لإحياء ذكرى شهداء وضحايا تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري إلى مجموعة السفراء الأفريقيين في أديس أبابا، حتى يتمكنوا من التوصل إلى اقتراح توافقي. يتم بعد ذلك عرض التاريخ المتفق عليه على المجلس التنفيذي للموافقة عليه، ثم على مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لاعتماده بشكل نهائي.

نُعرب عن تقديرنا العميق لمفوضية الاتحاد الأفريقي لدعمها وقيادتها في صياغة الأجندة القارية بشأن العدالة التعويضية وتنسيقها وتعزيزها، وفقاً لتكليف مؤتمر الاتحاد الأفريقي، ولإنشاء آليات مخصصة لتنفيذ موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025.

نعتمد إعلان الجزائر بشأن جرائم الاستعمار في أفريقيا، ونحيله للموافقة عليه من قبل رؤساء الدول في الدورة العادية التاسعة والثلاثين المقبلة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في فبراير 2026، كخطوة قارية أولى نحو تجريم الاستعمار بجميع أشكاله والسعي لتحقيق العدالة التصالحية.

نعرب عن امتناننا العميق لفخامة السيد عبد المجيد تبون، رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، لمبادرته بعقد مؤتمر الجزائر حول جرائم الاستعمار في أفريقيا، ونتوجه بخالص الشكر للجزائر حكومةً وشعباً على حفاوة الاستقبال وتخصيص الموارد لضمان نجاح هذا الحدث الهام.

إنّ إعلان الجزائر هو خطوة حاسمة نحو الاعتراف بجرائم الاستعمار، ويشكل وسيلة عملية لتزويد أفريقيا بأدوات دائمة للذكرى وإظهار الحقيقة وتحقيق العدالة والتعويض من أجل مستقبل عادل ومزدهر وكريم للأجيال القادمة.

اعتُمد في الجزائر العاصمة، الجزائر، في 1 ديسمبر 2025.

إعلان المؤتمر التاسع لعموم أفريقيا في لومي

نحنُ، ممثلي الدول الإفريقية المشاركة، والدول التي تحتضن مجتمعات من ذوي الأصول الإفريقية، والمنظمات والجمعيات الممثِّلة للمهجر الإفريقي في الأميركيتين وأوروبا وآسيا، والمؤسسات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والنساء والشباب، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الدولية، المجتمعين في لومي خلال الفترة من 8 إلى 12 ديسمبر 2025 في إطار انعقاد المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية، والمنعقد تحت موضوع " **:تجديد الوحدة الأفريقية الشاملة ودور إفريقيا في إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف: تعبئة الموارد وإعادة ابتكار الذات من أجل الفعل".**

إذ نستحضر الأسس التاريخية والمعيارية للوحدة الأفريقية الشاملة بوصفها حركة حاملة لقيم الحرية والكرامة والعدالة لشعوب إفريقيا وذوي الأصول الإفريقية، ودورها الحاسم في نضالات التحرر من الاستعمار، وفي الكفاحات المعاصرة من أجل إصلاح النظام الدولي، واسترداد الممتلكات الثقافية، وتحقيق العدالة التعويضية؛

وإذ نثمّن الحيوية المتجددة للوحدة الأفريقية الشاملة في القرن الحادي والعشرين، والتي تقودها النخب السياسية، والشعوب، وممثلو مختلف الفئات الاجتماعية والمهنية؛

وإذ نلاحظ أن بنية العلاقات الدولية المنبثقة عن الحرب العالمية الثانية ما زالت تكرّس علاقات التبعية السياسية والاقتصادية والعسكرية والمالية على حساب إفريقيا وغيرها من الشعوب التي عانت من الاستعمار؛

وإذ نؤكد من جديد حتمية إرساء نظام عالمي أكثر عدلاً وتوازناً وتمثيلاً، يقوم على احترام سيادة الشعوب، والعدالة الاجتماعية، والإنصاف، والسلام، والازدهار المشترك؛

وإذ نضع في الاعتبار أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 باعتبارها الإطار التوجيهي لإفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، قائمة على الوحدة الأفريقية الشاملة، والحكم الرشيد، والعدالة، وتثمين المعارف المحلية، والدور المحوري للشباب والنساء؛

وإذ نستحضر المقررات ذات الصلة الصادرة عن الاتحاد الإفريقي، ولا سيما المقرر Assembly/AU/Dec.807(XXXIV) بشأن إعلان الفترة 2021–2031 «عقد الجذور الإفريقية والمهجر الإفريقي»، والمقرر Assembly/AU/Dec.848(XXXVI) الذي أسند تنظيم المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية ((الوحدة الأفريقية-الشاملة) إلى جمهورية توجو، والمقرر Assembly/AU/Dec.913(XXXVIII) الذي تقرّر بموجبه تأجيل انعقاد المؤتمر إلى سنة 2025 بعد تعذّر تنظيمه سنة 2024؛

وإذ نذكّر كذلك بموضوع عام 2025 للاتحاد الإفريقي المكرّس للعدالة التعويضية، والموسوم بـ«العدالة للإفريقيين وذوي الأصول الإفريقية من خلال التعويضات»؛

وإذ نُدرك أن إفريقيا، من أجل مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، لا يمكنها الاستغناء عن إسهام الشعوب من ذوي الأصول الإفريقية في العالم، لما لهم من دور أساسي في النضال من أجل العدالة، واحترام السيادات، والتنمية المعتمدة على الذات، وتحويل النظام الدولي؛

وإذ نؤكد أن معركة إصلاح المؤسسات الدولية تستوجب إنشاء جبهة وحدة أفريقية شاملة موحّدة تجمع الاتحاد

الإفريقي، وجماعة الكاريبي (الكاريكوم)، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، إلى جانب ممثلي شعوب العالم؛

وإذ نستحضر روح مبادرات الأمم المتحدة الداعمة للشعوب الإفريقية، ولا سيما العقدين الدوليين للأشخاص من ذوي الأصول الإفريقية (2015–2024 و2025–2034)، واللذين يهدفان إلى الإسهام في تهيئة الظروف الكفيلة بحماية وترسيخ الحقوق الإنسانية والسياسية والاقتصادية لإفريقيا وشعوبها؛

وإذ نُسجّل بارتياح انعقاد المؤتمرات التحضيرية الستة للمؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية في المناطق الإفريقية الست، بما في ذلك مناطق المهجر الأفريقي؛

وإذ نعتبر أن من مكوّنات أعمال المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية التصريحات والتقارير الصادرة عن المؤتمرات التحضيرية الستة، والمنعقدة على النحو الآتي: يومي 4 و5 ديسمبر 2023 بجنوب إفريقيا حول موضوع «الوحدة الأفريقية الشاملة، والعلوم، والمعارف، والتكنولوجيا»؛ ويومي 14 و15 مارس 2024 بمالي حول موضوع «المهجر، والمنحدرون من أوصول أفريقية والتنمية»؛ ويوم 18 أبريل 2024 بتنظيم من المغرب حول موضوع «الوحدة الأفريقية الشاملة والهجرة»؛ ويوم 24 مايو 2024 بتنظيم من الكونغو حول موضوع «الوحدة الأفريقية الشاملة الاقتصادية وبروز إفريقيا»؛ ويوم 6 يوليو 2024 بتنظيم من تنزانيا حول موضوع «الإفريكوفونية، والثقافات، والتعليم، وهوية الوحدة الأفريقية الشاملة»؛ ومن 29 إلى 31 أغسطس 2024 في باهيا بالبرازيل حول موضوع "الوحدة الأفريقية الشاملة-"، والذاكرة، والاسترداد، والتعويضات، وإعادة البناء»؛

وإذ نعرب عن انشغالنا بالآثار المستمرة للإرث الاستعماري، ولا سيما التدخلات الخارجية، والنماذج الاقتصادية غير الملائمة، وأوجه اللامساواة البنيوية، فضلاً عن التمييزات العرقية والمنهجية، بما في ذلك تلك القائمة في البيئات الرقمية والخوارزمية؛

وإذ نؤكد ضرورة استعادة المكانة الكاملة لإفريقيا ومهجرها داخل النظام متعدد الأطراف، انسجاماً مع روح توافق إزولويني وإعلان سرت، اللذين يقرّان بحق القارة في تمثيل عادل داخل الهيئات الدولية لصنع القرار؛

وإذ نعيد التأكيد على الدور الريادي للنساء، والشباب، والمثقفين، والحركات الاجتماعية، والثقافات الإفريقية، وفلسفة أوبونتو، وغيرها من أنظمة الفكر المحلية، في بناء وحدة أفريقية شاملة متجددة، شاملة، ومحرِّرة؛

وإذ نعقد العزم على توحيد جهودنا للإسهام في بزوغ عالم جديد، من خلال إغناء القيم الإفريقية القائمة على التضامن، والإنسانية، والمقاومة، والابتكار، والكرامة؛

فإننا نتفق، استناداً إلى المحاور الموضوعاتية التي وجّهت أعمال المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية، على ما يلي:

أولاً: الرؤية المتجددة للوحدة الأفريقية الشاملة في القرن الحادي والعشرين

1. إعادة التأكيد على الوحدة الأفريقية الشاملة بوصفها الإطار الاستراتيجي للوحدة والتشاور والنضال من أجل السيادة والتحرر، لفائدة الأفريقيين والأشخاص والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية في مختلف أنحاء العالم.

2. التنبيه إلى أن الرؤية المتجددة للوحدة الأفريقية الشاملة في القرن الحادي والعشرين ينبغي أن تتجذر في القيم الإفريقية الأصيلة وفي فلسفة «أوبونتو» التي تعزز الترابط المتبادل، والتضامن، والتصور الإنساني للتنمية وللعلاقات الدولية.

3. دعوة الدول الإفريقية والدول التي تحتضن مجتمعات منحدرة من أصول أفريقية إلى تشكيل جبهة موحدة مرتكزة على الوحدة الأفريقية الشاملة في إطار النضال من أجل التعويض وإصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف، وإلى إرساء آليات دائمة للتنسيق الأفريقي الشامل، وإلى إزالة الطابع الاستعماري عن الفضاءات العامة تكريماً للرموز التي حملت قضية الوحدة الأفريقية الشاملة.

4. دعوة الشعوب الأفريقية المنحدرة من أصول أفريقية، وكذا مجتمعاتهم ومؤسساتهم التمثيلية، إلى بناء تحالف أفريقي شامل قادر على الدفاع عن مصالحهم الجماعية، وتعزيز حضورهم المتزايد والمتناسق على الساحة الدولية، والنهوض بتعددية أطراف أكثر عدلاً وشمولاً وتمثيلاً.

5. التأكيد على أن النهضة المعاصرة للوحدة الأفريقية الشاملة ينبغي أن تقترن بتعزيز الانسجام الاستراتيجي، وبقيادة ذات رؤية مستقبلية، وبمشاركة أوسع للأجيال الصاعدة، بما يمكّن إفريقيا ومهجرها من مواجهة التحديات العالمية بصورة جماعية، مثل الأزمات الصحية والمناخية والأمنية والاقتصادية، التي لا تستطيع أي دولة أو جماعة التصدي لها منفردة.

6. إعادة التأكيد على أن إفريقيا ومهجرها يشكلان مجتمعا ذي مصير واحد، وأن وحدتهما شرط أساسي لتعزيز النفوذ السياسي والثقافي والاقتصادي لإفريقيا في العالم، والدعوة إلى توطيد روابط عابرة للحدود وقائمة على التضامن والذاكرة المشتركة والالتزام بمستقبل مشترك بين الكيانين.

7. التذكير بالحتمية المتمثلة في ضرورة أن تتحدث إفريقيا والشعوب المنحدرة من أصول أفريقية بصوت قوي وموحَّد في المحافل الدولية، بما يعزز قدرتها على التأثير في القرارات المتعلقة بمستقبل الإنسانية، ويُسهم في إرساء نظام عالمي قائم على العدالة والإنصاف والكرامة الإنسانية والاعتراف بإسهامات إفريقيا في الحضارة الإنسانية.

ثانياً: التعويضات، والعدالة التعويضية، ومكافحة العنصرية

8. إعادة التأكيد على أنّ الاعتراف بالجرائم التاريخية—الاستعباد، وتجارة الرقيق عبر الأطلسي، والترحيل القسري، والاستعمار، والإبادة الجماعية، ونظام الفصل العنصري، وعمليات النهب المنهجي—يشكّل أساساً لا غنى عنه للعدالة التعويضية، والدعوة إلى اعتماد موقف إفريقي موحد يطالب باعتذارات رسمية، وبالاعتراف القانوني بهذه الجرائم، وبإطلاق مسارات تعويض تتماشى مع قرارات الاتحاد الإفريقي ومعايير القانون الدولي.

9. الإعراب عن الدعم الراسخ الذي يقدمه المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية للمبادرات المشتركة بين الاتحاد الإفريقي وجماعة الكاريبي (الكاريكوم)في مجال العدالة التعويضية، والدعوة إلى تعزيز التنسيق والتكامل بين الدول الإفريقية، والدول ذات المجتمعات المنحدرة من أوصول أفريقية، والمؤسسات الإقليمية المنخرطة في هذا المسار.

10. التشديد على الأهمية المحورية لإعلان وبرنامج عمل دوربان (2001)، ولا سيما في سياق إحياء الذكرى الخامسة والعشرين لاعتماده، باعتباره إطاراً عالمياً لمكافحة العنصرية، ودعوة الدول والمؤسسات والجهات المعنية إلى ضمان تنفيذه الكامل، لا سيما عبر التعليم، ونقل التاريخ الحقيقي لإفريقيا، وإصلاح السياسات العمومية، والقضاء على أشكال التمييز البنيوي، بما في ذلك تجلياته المعاصرة مثل العنصرية الخوارزمية.

11. الدعوة إلى إنشاء مرصد أفريقي للعدالة التعويضية ولمكافحة العنصرية، يتولى توثيق الانتهاكات التاريخية والراهنة، ومتابعة التعهدات التي تقطعها الدول، ودعم جهود التعبئة والمناصرة والتوعية.

12. دعوة الدول الإفريقية، والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية، والشعوب المحبة للعدالة، والمؤسسات المعنية، إلى تعزيز جبهة موحدة ضد جميع أشكال العنصرية القديمة والحديثة، ودعم استرداد الممتلكات الثقافية الإفريقية المنهوبة، والعمل على إقرار إصلاحات هيكلية تكفل الكرامة والمساواة والحقوق الأساسية للأفريقيين والمنحدرين من أصول أفريقية في العالم.

13. مطالبة الاتحاد الإفريقي، والدول الإفريقية، والدول التي تحتضن مجتمعات منحدرة من أصول أفريقية ، بتقديم طلب رسمي إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة لتصحيح التمثيلات الخرائطية غير المتكافئة للقارة، ولا سيما إسقاط ميركاتور، باعتباره عملاً من أعمال العدالة المعرفية والتعويض الرمزي الضروري لاستعادة المكانة الحقيقية لإفريقيا في المخيال العالمي.

ثالثاً: إصلاح المؤسسات المتعددة الأطراف

14. إعادة التأكيد على ضرورة إجراء إصلاح عميق وعاجل للنظام المتعدد الأطراف، باعتباره متطلباً أساسياً للعدالة التعويضية والإنصاف، بما يجعله يعكس واقع عالم متعدد الأقطاب، ويصحح الاختلالات الموروثة عن النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي همّشت على نحو مستدام إفريقيا والشعوب من ذوي الأصول الإفريقية.

15. تجديد التزام الشعوب الإفريقية وذوي الأصول الإفريقية بالتنفيذ الكامل لتوافق إزولويني وإعلان سرت، اللذين يطالبان بمنح إفريقيا مقعدين دائمين مع حق النقض (الفيتو) وخمسة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما يضمن تمثيلاً يتناسب مع الثقل الديمغرافي والجيوسياسي والتاريخي للقارة.

16. دعوة الدول والمجتمعات الإفريقية والمنحدرين من أصول أفريقية إلى تعزيز آليات التشاور السياسي والدبلوماسي، ولا سيما من خلال إنشاء جهاز إفريقي دائم للتنسيق متعدد الأطراف، يُعنى بتوحيد المواقف قبل المفاوضات الدولية الكبرى والدفاع عن المصالح الاستراتيجية للقارة.

17. تشجيع إقامة تحالفات عابرة للأقاليم، ولا سيما الإفريقية-الكاريبية، والإفريقية-اللاتينية، وتعاون بلدان الجنوب-الجنوب، إلى جانب تعزيز الحوار مع تكتلات مثل مجموعة «بريكس» ومجموعة العشرين (G20)، بما يزيد من الثقل الجماعي لإفريقيا ومهجرها في عمليات صنع القرار العالمي.

18. دعوة المؤسسات الدولية إلى اتخاذ تدابير ملموسة للقضاء على أشكال التمييز العنصري المستمرة، بما في ذلك تجلياتها المعاصرة مثل العنصرية الخوارزمية، وإلى تعزيز تعددية أطراف قائمة على المساواة في السيادة بين الدول، والشفافية، والمشاركة الشاملة للشعوب.

رابعاً: إزالة الاستعمار عن الفكر وإعادة ابتكار الذات

19. إعادة التأكيد على أن إزالة الاستعمار عن الفكر تشكّل شرطاً أساسياً للنهضة الإفريقية، وذلك من خلال الدعوة إلى تعليم نقدي وأصيل ومتجذر في المعارف واللغات والفلسفات والتراثات الإفريقية، بما يعيد بناء تقدير الذات الفردية والجماعية، ويحرّر الطاقات الإبداعية والفكرية والروحية للشعوب الإفريقية وذوي الأصول الإفريقية.

20. تشجيع الدول الإفريقية، والاتحاد الإفريقي، وجماعة الكاريبي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، والمؤسسات التعليمية والثقافية، على ترسيخ سيادة فكرية وثقافية قائمة على الإبستمولوجيات الإفريقية—ولا سيما مفاهيم ماعت، ومايا، وأوبونتو، وأوماه—ودعم البحث في الآثار النفسية للعبودية والاستعمار، وتعزيز فضاءات الإبداع والتعبير الفني والحوار الهوياتي.

21. دعوة الحكومات والجامعات ووسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية في الدول الإفريقية والدول التي تضم مجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية إلى تطوير أدوات للتواصل وإنتاج المعرفة تُثمّن الفكر الإفريقي، وتُصحّح السرديات الاستعمارية، وتُعيد الاعتبار لدور الحضارات الإفريقية في التاريخ الإنساني، بما يسهم في بناء ذاكرة جماعية متوازنة ومُعتزّة بذاتها.

خامساً: التنمية الإفريقية المعتمدة على الذات والدور الاستراتيجي للمهجر الأفريقي

22. دعوة الدول الإفريقية، وكذلك الشعوب والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية، إلى بناء نموذج تنموي قائم حقاً على الاعتماد على الذات، يرتكز على التعبئة الأولوية للموارد المحلية، وتعزيز نظام مالي إفريقي سيادي، وزيادة مساهمة الادخار المحلي وادخار المهجر الأفريقي في تمويل التنمية، انسجاماً مع تطلعات أجندة 2063.

23. تشجيع الإدارة السيادية والمنسقة للموارد الاستراتيجية للقارة، وتسريع التصنيع المحلي للمواد الأولية، وإنشاء أدوات بان-إفريقية مثل: آلية قارية لمراقبة الموارد، وضريبة تضامن بان-إفريقية، ووكالات تصنيف إفريقية، وبورصة إفريقية للمواد الأولية، دعماً للتحول الهيكلي، وتعزيزاً للاستقلالية الإنتاجية لإفريقيا، وتقليصاً لهشاشتها الخارجية.

24. تعزيز التعبئة الكاملة للكفاءات الإفريقية وكفاءات المهجر، من خلال تسهيل تنقل المواهب، ودعم بروز أبطال صناعيين أفارقة، وتعزيز ريادة الأعمال والشمول المالي داخل مجتمعات ذوي الأصول الإفريقية، والمضي قدماً نحو إنشاء عملة إفريقية موحدة، وبنك إفريقي بان-إفريقي للتنمية يُعنى بالطاقة، والتصنيع، والبنى التحتية.

25. الدعوة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب، بما يشمل إقامة جسور اقتصادية وتعليمية وعلمية وثقافية مع بلدان الكاريبي والأمريكيتين والمحيط الهندي وأوروبا التي تقيم فيها مجتمعات منحدرة من أصول

أفريقية وتعزيز حرية تنقل الأشخاص والأفكار والمبادرات الاقتصادية بين إفريقيا ومهجرها ، بما يفضي إلى إنشاء فضاء اقتصادي وإنساني بان-إفريقي متكامل.

سادساً: الثقافة والهوية والتعليم

26. إعادة التأكيد على الطابع العاجل لضرورة إزالة الاستعمار عن النظم التعليمية الإفريقية، من خلال اعتماد مناهج دراسية متمحورة حول إفريقيا والوحدة الأفريقية الشاملة، قائمة على النماذج المعرفية والإبستمولوجيات الإفريقية، بما يعيد للتعليم دوره بوصفه أداة للتحرر، والسيادة الفكرية، والوحدة.

27. التشديد على الدور المحوري للثقافة والهوية والمعارف الإفريقية في بناء الوحدة الأفريقية الشاملة المعاصرة، والدعوة إلى تثمين اللغات الإفريقية، والتقاليد الفكرية الأصيلة، والتعبيرات الفنية التي تعزز التماسك، والاعتزاز الجماعي بالذات، والاستمرارية التاريخية للشعوب الإفريقية وذوي الأصول الإفريقية.

28. تشجيع الدول الإفريقية والدول التي تحتضن مجتمعات منحدرة من أصول أفريقية على إجراء إصلاحات عميقة في أنظمتها التعليمية، بما يدمج التاريخ الإفريقي، والإبستمولوجيات البان-إفريقية، وقيم ماعت، ومايا، وأوبونتو، وإسهامات النساء والشباب والمهجر، حتى يصبح التعليم رافعة للتحرر، والإبداع، والسيادة الفكرية.

29. الدعوة إلى تعزيز أواصر التعاون التعليمي والثقافي بين إفريقيا ومهجرها، بما يشمل الحركية الأكاديمية، وإنشاء كراسي بان-إفريقية، وتطوير أرشيفات رقمية موحدة، وتأهيل الصناعات الثقافية، وإطلاق مبادرات مهيكلة للمشهد التعليمي البان-إفريقي، من بينها مشاريع جامعات أو منصات افتراضية بان-إفريقية، تكون بمثابة أقطاب للمعرفة والابتكار والحوار بين الثقافات.

سابعاً: الدور التاريخي والمعاصر للنساء في البان-إفريقية ونضالات التحرر

30. الإشادة بنساء إفريقيا والمهجر اللواتي كان لنضالاتهن دور حاسم في الكفاح ضد العبودية والاستعمار ونظام الفصل العنصري وسائر أشكال الهيمنة، والتأكيد على ضرورة تعزيز جهود البحث والذاكرة والتوثيق من أجل استعادة إسهاماتهن كاملة في تاريخ الوحدة الأفريقية الشاملة وحركات الاستقلال الإفريقية.

31. تشجيع إبراز الحضور النسائي بصورة أوسع في البرامج التعليمية ووسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والفضاءات العامة، بما يثمّن إرثهن، ويُلهم الأجيال الحالية والمقبلة، ويعزز ثقافة بان-إفريقية شاملة ومنسجمة مع الحقيقة التاريخية.

32. الحثّ على الإدماج الكامل والفعّال للنساء والشباب في عمليات صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، باعتباره شرطاً لا غنى عنه للنهضة الإفريقية، والدعوة إلى الحكومات والمؤسسات الإقليمية والمجتمع المدني لتعزيز القيادة النسائية على جميع مستويات الحكامة.

ثامناً: المقررات، والمتابعة، والتنسيق، وتنفيذ توصيات المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية الشاملة

33. التشديد على أهمية إرساء آلية متابعة شاملة وتمثيلية، تضم الاتحاد الإفريقي، والدول الإفريقية، ومجتمعات ذوي الأصول الإفريقية، والدول المنخرطة في ديناميات الوحدة الأفريقية الشاملة ، بما يضمن استمرارية وتماسك وتفعيل توصيات المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية.

34. إسناد مهمة تنسيق متابعة تنفيذ الالتزامات والقرارات الصادرة عن المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية إلى جمهورية توغو، بصفتها الدولة المضيفة والمشاركة في تنظيم المؤتمر، وذلك بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي، والدول الإفريقية، والدول التي تحتضن مجتمعات منحدرة من أصول أفريقية ، والمؤسسات التمثيلية للمهجر.

35. اتخاذ قرار بإنشاء لجنة تُعنى بمتابعة تنفيذ توصيات وقرارات المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية.

36. دعم مبادرة إضفاء الطابع المؤسسي على يوم الوحدة الأفريقية الشاملة تخليداً لذكرى المرحَّلين وضحايا العبودية والاستعمار، ودعوة الدول الإفريقية، والاتحاد الإفريقي، وجماعة الكاريبي ودولها الأعضاء، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، وكافة المنتديات والمنصات الأخرى المعنية بالتفاعل مع المهجر الإفريقي في مختلف القارات، إلى الشروع في مشاورات عاجلة لتحديد التاريخ السنوي الرسمي لإحياء هذا اليوم.

37. مطالبة جمهورية توغو بعرض الأمر على الجمعية العامة للأمم المتحدة بغية اعتماد قرار يُقرّ إضفاء الطابع المؤسسي على يوم دولي مخصص للتعويضات والاستردادات.

38. اتخاذ قرار بتنظيم دورة من دورات المؤتمر البان-إفريقي كل خمس (05) سنوات، وبإنشاء مكتب دائم للمؤتمر البان-إفريقي، على أن يُحدَّد بلد و/أو المؤسسة المستضيفة بعد مشاورات بين الدول ومع مختلف الأطراف المعنية.

39. اتخاذ قرار، كذلك، بإحالة هذا الإعلان رسمياً إلى مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي، قصد دراسته وأخذه بعين الاعتبار داخل أجهزة وآليات ومسارات الاتحاد ذات الصلة، وكذا إلى المنظمات الإقليمية والدولية الشريكة المنخرطة في تعزيز الأهداف البان-إفريقية.

40. دعوة الدول الإفريقية والدول التي تحتضن المجتمعات والأفراد المنحدرين من أصول أفريقية إلى إدماج توصيات المؤتمر التاسع للوحدة الإفريقية في سياساتها الوطنية والإقليمية والدبلوماسية.

حرر في لومي، بتاريخ 12 ديسمبر 2025

إعلان القمة الثانية بين أفريقيا والجماعة الكاريبية

إعلان أديس أبابا حول "الشراكة العابرة للقارات من أجل تحقيق العدالة التعويضية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"
أديس أبابا، جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية
7 سبتمبر 2025

1. نحن، رؤساء الدول والحكومات، المجتمعون في أديس أبابا، إثيوبيا، في 7 سبتمبر 2025، في القمة الثانية بين أفريقيا والجماعية الكاريبية، المنعقدة تحت موضوع: "الشراكة العابرة للقارات من أجل تحقيق العدالة التعويضية للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات ."

2. **إذ نعرب عن تقديرنا العميق** لدولة رئيس الوزراء السيد آبي أحمد علي، وحكومة وشعب جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية لاستضافة القمة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية،

<u>نقاطنا المرجعية الرئيسية بشأن العدالة التعويضية</u>

3. **إذ نستحضر** المقرر الصادر عن مؤتمر الاتحاد الأفريقي (Assembly, AU/Dec.847)، الذي أجاز الاقتراح المقدم من قبل حكومة غانا بالعمل مع الجهات المعنية ذات الصلة، في تنظيم مؤتمر دولي حول "بناء جبهة موحدة للنهوض بقضية العدالة والتعويضات للأفريقيين"، والمقرر Assembly/AU/Dec.884(XXXVII) الصادر في فبراير 2024، والذي حدد موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2025 باعتباره: "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات"، والمقرر Assembly/AU/Dec.903(XXXVIII) بشأن تنفيذ خارطة الطريق لموضوع العام 2025: "العدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصل أفريقي من خلال التعويضات " – الوثيقة EX.CL/1569(xlvi)

4. **وإذ نجدد التأكيد** على الجذور الأفريقية المتأصلة للاتحاد الأفريقي وسابقته، منظمة الوحدة الأفريقية، التي تشمل الروابط التاريخية والثقافية والدموية التي تربط قارة أفريقيا والمهجر الأفريقي، ، وإذ نؤكد على مبادئ تقرير المصير والسيادة التي وجهت النضالات من أجل التحرير، واحترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحسن الجوار كمبادئ مقدسة في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وميثاق الأمم المتحدة،

5. **وإذ نؤكد من جديد** على المؤتمر الأفريقي الأول بشأن التعويضات المنعقد في أبوجا في أبريل 1993، والمشار إليه باسم "إعلان أبوجا لعام 1993 بشأن التعويضات"، والذي حث المجتمع الدولي على الاعتراف بالحق الأخلاقي غير المسبوق المستحق للشعوب الأفريقية.

6. **وإذ نستحضر كذلك** إعلان وبرنامج عمل دوربان لعام 2001، بشأن آثار العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من التعصب، والذي قدّم مخططاً شاملاً ذا رؤية، يجسد التزام العالم بمعالجة آفة العنصرية بجميع أشكالها ومظاهرها؛

7. **وإذ نأخذ في الاعتبار** دعوة إعلان أكرا حول موضوع "تعزيز العدالة: التعويضات والتعافي العرقي" الصادر في أغسطس 2022، للدول الأفريقية ومواطنيها وقادتها السياسيين إلى إنفاذ مطالب التعويضات الكاملة من الدول والمؤسسات والحكومات المسؤولة، نظرًا للأثر السلبي الذي أحدثته العبودية عبر الأطلسي والاستعمار والفصل العنصري والإبادة الجماعية على الأفريقيين والمنحدرين من أصول أفريقية،

8. **وإذ نستحضر** قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 122/62. بشأن النصب التذكاري الدائم لإحياء ذكرى ضحايا العبودية وتجارة الرقيق عبر الأطلسي، وإعلان أكرا بشأن التعويضات، ونتائج المؤتمر الدولي للتعويضات الذي عقد في أكرا، غانا، في الفترة من 14 إلى 17 نوفمبر

9. **وإذ نقرّ** بإنشاء الجماعة الكاريبية في عام 2013 لجنة التعويضات التابعة للجماعة الكاريبية، تحت إشراف رئيس الوزراء، كآلية إقليمية للنهوض بأجندة التعويضات.

10. **وإذ نقرّ بوضع** الجماعة الكاريبية لخطة النقاط العشر بشأن العدالة التعويضية في عام 2014 كإطار عمل للتفاوض على تسوية تعويضات شاملة لجبر الضرر الذي لحق على مر القرون، استنادًا إلى نهج تنموي جماعي؛ والتي تدعو إلى تقديم الاعتذار، والعودة الطوعية إلى الوطن، وبرامج المواطنة لأفريقيا، وبرنامج لتنمية الشعوب الأصلية، وإصلاح أنظمة الصحة العامة والتعليم، وإنشاء مؤسسات ثقافية، واستعادة الممتلكات الثقافية، وإعادة التواصل الثقافي والتعافي النفسي، والتنمية من خلال التكنولوجيا، وإلغاء الديون والتعويضات المالية، والتي تحظى باحترام واسع النطاق،

11. **وإذ نستحضر** القرارات الصادرة عن الاجتماع الخامس والثلاثين بين الدورات لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، المنعقد في سبتمبر 2023، لتعزيز التعاون مع الاتحاد الأفريقي في دفع مبادرات التعويضات المشتركة، بما في ذلك المشاركة في دعم قرار مشترك بشأن التعويضات في الأمم المتحدة، وعقد قمة عالمية بشأن التعويضات، وقرارات الاجتماع السابع والأربعين العادي لمؤتمر رؤساء الحكومات، الذي عُقد في يوليو 2024، والذي قرر إنشاء فريق عمل مشترك من الخبراء مع الاتحاد الأفريقي، وتعزيز الاحتفال بيوم أفريقيا-الجماعة الكاريبية في 7 سبتمبر في الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي،

12. **وإذ نُقر كذلك** بالدعوة العالمية المتزايدة من قِبل المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والشركات الخاصة والحكومات في أفريقيا والمهجر لإجراء حوارات واتخاذ تدابير بشأن العدالة التعويضية، بما في ذلك الاعتراف العلني بالمسؤولية من قبل أولئك الذين تسببوا في الضرر عن أفعال سابقة.

<u>القضايا الرئيسية التي يجب معالجتها في العدالة التعويضية</u>

13. **نؤكد** مجدداً أنه في سياق المطالبة بالعدالة التعويضية، تدعو الحاجة إلى معالجة أوجه عدم المساواة التي تتميز بها الأنظمة الاقتصادية والسياسية الدولية غير العادلة الحالية، مما يستلزم إصلاح المنظومة المالية والتجارية العالمية، وكذلك مجلس الأمن للأمم المتحدة مع الأخذ في الاعتبار مبادرة بريدجتاون 2.0؛ وفي السياق نفسه للعدالة التعويضية؛

14. ندرك الحاجة إلى معالجة عواقب الاتجار عبر المحيط الأطلسي بالأفريقيين المستعبدين، ولاستعباد، والاستعمار والفصل العنصري التي ارتكبتها القوى الاستعمارية، وجميع آثارها التي ظهرت أو استمرت

بأشكال عديدة، أو ساهمت، من بين أمور أخرى، في عبء الديون السيادية غير العادل، والتدفقات المالية غير المشروعة، أو الخسائر والأضرار والكوارث البيئية الناجمة عن التجارب النووية؛

15. نؤكد مجدداً بالتالي أن المساءلة وتوفير سبل الانتصاف والتعويضات والجبر والاسترداد والعدالة التعويضية عن الجرائم التاريخية، بما في ذلك تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي وما ترتب عليها من استعباد الأفريقيين، فضلاً عن الاستعمار والإبادة الجماعية والفصل العنصري، هي أمور أساسية بموجب القانون الدولي؛

16. نكرر الشرط المسبق لمكافحة العنصرية المنهجية، والنهوض بحقوق الإنسان وكرامة الأفريقيين والمنحدرين من أصول أفريقية، وضمد جراحهم؛

<u>الأهداف – نتائج العدالة التعويضية</u>

17. نكرر أن دفع التعويضات وتحقيق العدالة التعويضية لأفريقيا والمهجر هما من أركان التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في أفريقيا وفي أجزاء ذات صلة من المهجر الأفريقي في الجنوب العالمي وعامل تمكين لتحقيق أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي؛

18. نشير إلى الأهمية البالغة لإدراك ضرورة حماية ثقافة القارة وتراثها وكرامتها، ودعمها من خلال وضع موقف موحد من استعادة الممتلكات الثقافية والتراثية، وإطار عمل للمفاوضات بشأن إعادة الممتلكات الثقافية التي تم الاتجار بها بشكل غير مشروع، والاسترداد الكامل للقطع الأثرية الثقافية والدينية الأفريقية المسروقة والأراشيف والرفات البشرية؛

19. نقر بالمشاورات القارية بشأن استعادة الممتلكات الثقافية والتراثية التي عقدت في نوفمبر 2021 وجهود الاتحاد الأفريقي الرامية إلى إعادة القطع الأثرية المسروقة، بما في ذلك الآثار الدينية والثقافية؛

20. نهدف إلى التعويض عن الخسائر الاجتماعية والاقتصادية التي تكبدتها الدول والمجتمعات الأفريقية، وكذلك دول ومجتمعات الأشخاص من أصول أفريقية في المهجر؛

21. نؤكد أن السعي من أجل ضمان المساءلة خطوة حاسمة نحو تحقيق العدالة وضمد الجراح للأفريقيين والمنحدرين من أصول أفريقية والكفاح من أجل ضمان مساءلة القوى الاستعمارية السابقة والدول والمؤسسات الأخرى المسؤولة عن الجرائم الشنيعة المرتكبة ضد الأفريقيين والمهجر الأفريقي العالمي خلال فترات الاتجار عبر المحيط الأطلسي بالأفريقيين المستعبدين، والاستعباد، والاستعمار، والفصل العنصري، والإبادة الجماعية والاستعمار الجديد، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر الترحيل، والمذابح الجماعية، والاعتقالات التعسفية، واستخدام التعذيب، ونهب الموارد الطبيعية، وفرض أنظمة اقتصادية جائرة، وقمع حركات التحرير، والتجارب النووية، مما أدى إلى كوارث بشرية وبيئية؛

النتائج نحو تحقيق أهداف العدالة التعويضية

إنّنا،

22. نرحب بشدة بقرار المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي الذي يحث على تمديد تنفيذ موضوع العام إلى ما بعد 2025 ويوصي بإعلان فترة 2026-2036 عقد الاتحاد الأفريقي للعدالة للأفريقيين والمنحدرين من أصول أفريقية من خلال التعويضات.

23. سنعمل بشكل مشترك على تعزيز الدعوة إلى موقف موحد من التعويضات في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي، وإدراج برنامج عمل تعويضي فيه يأخذ في الاعتبار خطة الجماعة الكاريبية المكونة من عشر نقاط للعدالة التعويضية؛ وتشكيل جبهة مشتركة مع المهجر على المستوى العالمي، تدعم الحركة العابرة للقارات والعالمية من أجل التعويضات، بهدف الحفاظ على زخمها وضمان استدامتها لبناء جبهة مشتركة قوية في إطار الشراكة العابرة للقارات، سعياً للحصول على التعويضات والعدالة التعويضية على المستوى العالمي؛

24. ندعم اعتبار التعويضات عن الاتجار عبر المحيط الأطلسي بالأفريقيين المستعبدين، والاستعباد، والاستعمار، والفصل العنصري، قضية ومشروعًا رائدين للاتحاد الأفريقي؛

25. ندعم مبادرة جمهورية توجو بشأن تصنيف الرق والترحيل والاستعمار كجرائم ضد الإنسانية وإبادة جماعية ضد شعوب أفريقيا، فضلاً عن تنظيم المؤتمر الأفريقي التاسع في لومي، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي؛

26. نجيز تماماً تأسيس يوم أفريقي لتكريم الشهداء الأفريقيين وضحايا تجارة الرقيق الأفريقيين عبر المحيط الأطلسي، والاستعباد، والاستعمار، والفصل العنصري؛ ونرحب بعرض الجزائر استضافة مؤتمر دولي حول جرائم الاستعمار، بالتنسيق مع المفوضية؛

الأدوات والآليات اللازمة لتحقيق أهداف ومخرجات العدالة التعويضية

إنّنا،

27. نشيد، مع التقدير، بجهود فخامة الرئيس جون ماهاما، رئيس جمهورية غانا بصفته قائد الاتحاد الأفريقي في تعزيز قضية العدالة ودفع التعويضات للأفريقيين؛

28. نعرب عن تقديرنا أيضا لمعالي ميا أمور موتلي، رئيسة وزراء بربادوس ورئيسة اللجنة الفرعية التابعة لرئاسة الوزراء والمعنية بالتعويضات، والمساهمة الهامة والقيمة للجماعة الكاريبية ودعوتها الدؤوبة لتحقيق التعويضات لأفريقيا والمهجر الأفريقي، وبالتالي كونها مصدر إلهام لحركة عالمية من أجل العدالة التعويضية؛

29. نتعهد بتفعيل الآلية المشتركة الأفريقية الكاريبية للعدالة التعويضية، كما هو منصوص عليه في مقرر مؤتمر الاتحاد الأفريقي رقم 847 والمدعوم من قبل الاجتماع الخامس والثلاثين المعقود بين الدورات لرؤساء حكومات الجماعة الكاريبية في سبتمبر 2023؛

30. ندعم التفعيل الكامل للجنة خبراء الاتحاد الأفريقي المعنية بالتعويضات، من أجل وضع موقف أفريقي موحد من التعويضات، وإدراج برنامج عمل أفريقي للتعويضات فيه، بالإضافة إلى المجموعة المرجعية للخبراء القانونيين التابعة للاتحاد الأفريقي؛

31. نجيز إنشاء صندوق عالمي للتعويضات يقع مقره في أفريقيا، للعمل بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الكاريبية، بغية المضي قدما بحملة الاتحاد الأفريقي بشأن التعويضات، على أن يتم تمويله بشكل رئيسي من قبل الدول والملكيات والشركات الخاصة والعائلات والمواطنين والمؤسسات الأخرى للدول الاستعمارية السابقة المسؤولة عن جرائم الاتجار عبر المحيط الأطلسي بالأفريقيين المستعبدين، والرق، والاستعباد، والاستعمار، ونهب الموارد الطبيعية؛

32. نؤكد دعمنا الكامل للعمليات الجارية في أفريقيا والتي تهدف إلى الاسترداد الكامل للقطع الأثرية والأراشيف والرفات البشرية الأفريقية المسروقة؛

33. نشجع الدول الأعضاء المشاركة على تقديم عرض لاستضافة مؤتمر سنوي حول التعويضات بالتناوب بين القارة الأفريقية والمجموعة الكاريبية؛

34. سنسعى جاهدين لتوسيع إطار الشراكة هذا العابرة للقارات الذي يضم أفريقيا والجماعة الكاريبية لكي يشمل أيضًا المهجر الأفريقي في أمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا، وفي أماكن أخرى من العالم، لبناء جبهة مشتركة قوية تجمع بينها في السعي لتحقيق التعويضات والعدالة التعويضية على المستوى العالمي؛

35. نقف متضامنين مع هايتي في الذكرى المئوية الثانية لفرض فرنسا ديوناً مرهقة على هايتي مقابل الاستقلال، ونرحب بإنشاء لجنة مشتركة للنظر في رد ديون استقلال هايتي؛

الشراكات العالمية والمتعددة الأطراف

إنّنا،

36. ندعو إلى تعزيز التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك المنتدى الدائم للأمم المتحدة المعني بالمنحدرين من أصول أفريقية، وفريق عمل الخبراء المعني بالمنحدرين من أصول أفريقية، ولجنة القضاء على التمييز (إضافة الجماعة الكاريبية) واليونسكو، من أجل تنفيذ هذا الإعلان؛ بما في ذلك تقديم المساعدة الفنية لتوثيق المطالبات، واعتماد القرارات، وإنشاء الإطار القانوني والآليات اللازمة للاسترداد والتعويضات؛

37. نشجع إنشاء برنامج زمالة معني بالتعويضات لدعم بناء قدرات الباحثين والخبراء القانونيين والناشطين من أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي للتعاون في أبحاث بشأن العدالة التعويضية وكسب التأييد لها، ونحث الجهات الفاعلة في القطاع الخاص ذات الصلات التاريخية بالعبودية والاستعمار عبر المحيط الأطلسي على المشاركة والمساهمة في صندوق التعويضات من خلال التزامات طوعية.

المتابعة

38. ندرك أهمية الرصد والتقييم الفعالين في ضمان التنفيذ الناجح لالتزاماتنا كما هو موضح في هذا الإعلان، ونعقد العزم على إنشاء إطار قوي للرصد والتقييم لتتبع التقدم المحرز، وتحديد التحديات، وإثراء عملية صنع القرار؛

39. نطلب من مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الجماعة الكاريبية تقديم تقرير مرحلي مشترك إلى قمة أفريقي- الجماعة الكاريبية القادمة، ونطلب منهما تقديم وثيقة إطار عمل استراتيجي ووضع خارطة طريق للتنفيذ مع جدول زمني واضح، وتبعا لذلك نقرر إبقاء المسألة قيد النظر

Assembly/AU/Res.1-2(XXXIX)

القرارات

قرار
بشأن أثر العقوبات والتدابير القسرية الأحادية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي

نحن، رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، المجتمعين يومي 14 و15 فبراير 2025 خلال دورتنا العادية التاسعة والثلاثين لمؤتمر الاتحاد في أديس أبابا، إثيوبيا.

إذ نستحضر أعراض ومبادئ القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك تأكيد سيادة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وسلامتها الإقليمية واستقلالها، علاوة عن الالتزام بتعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أجل قارة متكاملة ومزدهرة.

وإذ نؤكد مجددًا على إعلان مبادئ القانون الدولي المرتبطة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص، من بين أمور أخرى، على أنّه لا يجوز لأي دولة استخدام او تشجيع استخدام تدابير اقتصادية أو سياسية أو أي نوع آخر من التدابير الأحادية لإجبار دولة أخرى على الخضوع لها أو ممارسة حقوقها السيادية.

وإذ نؤكد على أنّ التدابير والتشريعات القسرية الأحادية الجانب تتعارض مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وميثاق الأمم المتحدة، والمعايير والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

وإذ نؤكد مجددًا على بيانات قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 209/80 (18 ديسمبر 2025)، 120/80 (18 ديمسبر 2025)، 193/79 (16 يونيو2025-إعلان 4 ديمسبر يوماً دوليا لمناهضة التدابير القسرية الأحادية)÷ 167/79 (17 ديسمبر 2024)، 135/78 و 202/78 (19 ديسمبر 2023)، و 161/76 (16 ديسمبر 2021)، وقرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة 3/58 (3 أبريل 2025)، و 7/55 (3 أبريل 2024)، و 15/54 (11 أكتوبر 2023)، و13/52 (3 أبريل 2023)، و6/49 (31 مارس 2022)، و5/46 (23 مارس 2021)، و15/43 (22 يونيو 2020)، و3/40 (21 مارس 2019)، و21/37 (23 مارس 2018)، و10/36 (28 سبتمبر 2017)، و2/30 (1 أكتوبر 2015)، و21/27 (26 سبتمبر 2014)، و14/20 (27 سبتمبر 2013)، والقرار 120/18 (30 سبتمبر 2011)، **التي تدعو** الدول إلى عدم الاعتراف بالتدابير الاقتصادية القسرية الأحادية، وعدم الاعتراف أو تطبيق مثل هذه التدابير أو التشريعات التي تفرضها أي دولة عبر الحدود الإقليمية، والتي تتعارض مع المبادئ المعترف بها للقاون الدولي، وتؤكد أنّ التدابير والتشريعات القسرية الأحادية تتعاوض مع القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني، والميثاق، والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول.

وإذ نشير إلى تقرير المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الأحادية على التمتع بحقوق الإنسان، المنشور في أغسطس 2025 (A/HRC/60/36)

وإذ نقرّ بأنّ العقوبات الاجتماعية والاقتصادية والتدابير القسرية تشكل عقبات تعقيق تنفيذ أجندة 2063 للاتحاد الأفريقي وخطة الأمم المتحدة 2030 لأهداف التنمية المستدامة.

وإذ نعرب عن قلقنا الشديد من الأثر السلبي للعقوبات والتدابير القسرية الأحادية على الحق في التنمية، ونسعى إلى تعزيز العلاقات الدولية الودية والتجارة والاستثمار والتعاون، فضلا عن السلام والأمن والاستقرار.

وإذ نؤكد على أنّ هذه الإجراءات لها آثار سلبية على التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتقدم الوطني الشامل، وتثير مخاوف إنسانية وأزمات في الدول المستهدفة.

وإذ نعرب عن قلقنا إزاء ازدواجية المعايير والتكاليف البشرية غير المتناسبة والعشوائية للتدابير القسرية والعقوبات الأحادية وآثارها السلبية على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، في الدول المستهدفة.

وإذ نعرب عن قلقنا البالغ من التأثير السلبي للعقوبات والتدابير القسرية الأحادية على التنمية وإعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات، وعلى موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2026:"ضمان توافر المياه بشكل مستدام وأنظمة الصرف الصحي الآمنة لتحقيق أهداف أجندة 2063".

1. **ندين بشدة** استمرار بعض الدول في تطبيق وإنفاذ التدابير القسرية الأحادية كأدوات ضغط، بما في ذلك الضغط السياسي والاقتصادي ضد أي دولة، ولا سيما ضد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، بهدف منع هذه الدول من ممارسة حقها في السيادة وتقرير المصير.
2. **نحث** جميع الدول على الامتناع عن فرض تدابير قسرية أحادية، وندعو الدول المعنية إلى إزالة التدابير، لأنّها تتعارض مع القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول على جميع المستويات، وتمنع الإعمال الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم، وتؤثر ايضاً على الإعمال الكامل لحقوق الإنسان.
3. **نعترض بشدة** على طبيعة تلك التدابير الخارجة للحدود الإقليمية والتي تهدّد سيادة الدول.
4. **ندعو** جميع الدول إلى عدم الاعتراف بهذه التدابير أو تطبيقها، واتخاذ التدابير المناسبة لمواجهة تطبيق التدابير القسرية الأحادية خارج حدودها او آثارها.
5. **نحث** حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات المفروضة منذ فترة طويلة على حكومة وشعب زيمبابوي، لتيسير التعافي الاجتماعي والاقتصادي للبلاد. وندعو حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية إلى رفع جميع العقوبات المفروضة على زيمبابوي والتي ورثتها عند انسحابها من الاتحاد الأوروبي في 31 يناير 2020 ، بالإضافة غلى جميع العقوبات الإضافية التي فرضتها من تلقاء نفسها. ونشيد بالخطوات المتخذة، ومنها الحوار السياسي واللقاءات الرفيعة المستوى بين زيمبابوي والاتحاد الأوروبي نحو رفع العقوبات. كما نحث الاتحاد الأوروبي على اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إنهاء جميع العقوبات المتبقية.
6. **ندعو** الولايات المتحدة الأمريكية والدول والمؤسسات الأخرى إلى رفع جميع التدابير القسرية الأحادية المفروضة على حكومة وقادة وشعب جمهورية جنوب السودان، لأنّها تعيق جهود تعزيز التنمية وإعادة الإعمار وبناء السلام في مرحلة ما بعد النزاعات. وندعو الأمم المتحدة إلى رفع حظر الأسلحة غير المبرر المفروض على جنوب السودان، وكافة العقوبات والتدابير القسرية الأخرى التي تفرضها جهات أخرى، لتمكين البلاد من تسريع تنفيذ الإصلاح الأمني وفقا للاتفاق المعاد تفعيله لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الموقع في 2018.
7. **نحث** الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية على رفع العقوبات القسرية الأحادية المفروضة على دولة إرتريا.
8. **نكلّف** هيئة الحكماء، مرة أخرى، بالضغط على عواصم الدول التي فرضت عقوبات اقتصادية وغيرها من العقوبات غير القانونية على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بغية إزالتها فوراً ودون قيد أو شرط.
9. **نؤكد** مجددًا تضامننا مع شعوب زيمبابوي وجنوب السودان ودولة إرتريا في ممارسة حقها السيادي في تقرير مصيرها.

قرار
بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية

إنّ المؤتمر؛

1. **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي غير القانوني المفروض على حكومة كوبا وشعبها؛
2. **يؤكد من جديد** دعمه الكامل لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة القاضي بـ "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا"؛
3. **يعرب عن أسفه** للتراجع في العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، ويدعو مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الطويل الأمد وغير المبرر المفروض على شعب كوبا؛
4. **يعرب عن أسفه أيضا** للتدابير التي نفذتها حكومة الولايات المتحدة منذ 9 نوفمبر 2017 التي تعزز الحصار، **ويعرب عن قلقه العميق** إزاء اتساع طبيعة الحصار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، بما في ذلك التنفيذ الكامل للفصل الثالث من قانون هيلمز-بيرتون (استناداً إلى الفقرة 426 من الإعلان الوزاري لمجموعة الـ77 لعام 2025، الذي يحافظ على نفس الصيغة المتفق عليها في عام 2024)؛
5. **يعرب عن قلقه البالغ** إزاء إدراج كوبا الأحادي الجانب تعسفياً في قائمة الدول التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، مما أدى إلى تفاقم الحظر والقيود المالية المفروضة على كوبا نتيجة للحصار؛ لذلك، ندعو إلى شطب كوبا من تلك القائمة؛
6. **يقرّ** بأن الأثر السلبي للحصار يتفاقم ويصبح أكثر قسوة في السياق الحالي، حيث تواجه كوبا الآثار الاقتصادية والاجتماعية لوباء كوفيد-19 والكوارث الطبيعية؛
7. **يقرّ أيضاً** بأن الحصار هو العقبة الرئيسية التي تحول دون تنفيذ كوبا لأجندة 2030 للأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة، ويشاركها قلقها نظراً للأهمية التي يوليها الاتحاد الأفريقي لتحقيق أهداف الأجندة المذكورة؛
8. **يجدد أيضاً تأكيد** تضامنه مع شعب كوبا.